بنك الاردن
Bank of Jordan

التقرير السنوي

2023

bankofjordan.com

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

مجلس الإدارة	8
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة 2023	13
البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	47
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2023	207
الحوكمة المؤسسية	245
شبكة فروع بنك الأردن	287

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960, سجل تجاري رقم 13.

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140, عمان 11181 الأردن, هاتف: 5609200 6 962+ فاكس: 5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact Center: +962 6 580 7777



حضرة صاحب الجلالة الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكيّ ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

رؤيتنا الاستراتيجية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة, ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا الاستراتيجية

بناء علاقات حميمة مع عملائنا, وتعظيم العوائد للمساهمين, والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة, وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

الأعضاء
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا/ ممثل شركة الإقبال فور جنرال انفستمنت
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطا الله المجالي/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار
السيد حسام راشد رشاد مناع/ ممثل شركة (AL- Yamama for General Investments)/جزر كايمن
السيد وليد محمد جميل الجمل/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
السيد يوسف جان جوزيف شمعون
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري

المدير العام
السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات
السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)-الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة



إلى السيدات والسادة مساهمي مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى السادة عملاء مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى شركائنا في الدول التي نعمل فيها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أرحب بكم وأشارككم نتائج أعمالنا وتقريرنا السنوي الثالث والستين لمجموعة بنك الأردن للعام 2023. إنه عامٌ استثنائي شهد تحديات عدة على الساحتين الاقتصادية والجيوسياسية, ومع ذلك استمرت المجموعة في تحقيق نجاحات ملموسة وأداء قوي يعكس متانة المركز المالي للبنك والنمو المستدام وتلبية احتياجات عملائنا.

أظهرت مجموعة بنك الأردن للعام 2023 صلابة وقوة في المركز المالي, وسجلت المؤشرات المالية مستويات أداء متقدمة, عكست النهج الإستراتيجي والعملياتي نحو التطوير والتحديث المستمر في نماذج الأعمال. فحقّقت المجموعة نمواً في صافي الربح العائد إلى حقوق المساهمين بنسبة 9.7% مقارنةً بالعام 2022 ليصل إلى 44 مليون دينار, ونما صافي الإيرادات التشغيلية من الفوائد والعمولات بنسبة 16% مقارنةً بالعام 2022 ليسجّل 159.2 مليون دينار. كما ارتفع إجمالي الدخل إلى 167.5 مليون دينار محقّقاً نمواً بنسبة 13.3% مقارنةً بالعام السابق 2022. وجاء هذا النمو بشكل رئيسي من النشاط التشغيلي للبنك الذي شكّل 95% من إجمالي الدخل.

وسجل العائد على حقوق المساهمين 8.4% والعائد على الموجودات 1.5% وهي ضمن مستويات تعتبر من الأفضل في القطاع المصرفي. كما ارتفعت نسبة السيولة القانونية لتصل إلى 156% ونسبة تغطية السيولة إلى 347.4% كما في نهاية عام 2023, وسجّلت نسبة كفاية رأس المال 21.4% وهي أعلى من النسبة المقرّة حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية.

وعلى صعيد مؤشرات المركز المالي بلغت موجودات البنك حوالي 3 مليار دينار بنمو 5.3%, فيما بلغت حقوق مساهمي البنك 524 مليون دينار. هذا وقد عمل البنك على تنويع توظيفاته والتوسّع المدروس فيها ضمن المحافظ ذات الجدارة الائتمانية العالية, فارتفعت محفظة الأوراق المالية بنسبة 10.3% لتصل إلى 403.4 مليون دينار, وسجّلت محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) نحو 1.4 مليار دينار وبنسبة انخفاض بحوالي 5.2%. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 7.6% لتسجّل حوالي 2.2 مليار دينار.

السادة المساهمين المحترمين

استمر البنك بالعام 2023 في تنفيذ إستراتيجيته التي تهدف إلى تحقيق النمو والابتكار بما يسهم في تحقيق قيمة ونتائج مستدامة لمساهميه وعملائه, وتركّزت الجهود نحو تنفيذ مجموعة من المبادرات الإستراتيجية لدعم تحقيق ميزة تنافسية للبنك والارتقاء بالأداء إلى مستويات متقدّمة محلياً وإقليمياً.

يعتبر التحوّل الرقمي ركيزة أساسية من ركائز البنك الإستراتيجية ونحن نفخر بالتقدّم الكبير الذي حقّقناه في هذا المجال؛ فقد استطعنا تعزيز الخدمات الرقمية وتحسين تجربة العملاء, مما ساهم في تحقيق قفزة نوعية في الربط بيننا وبين عملائنا. وبدأت رحلة التحوّل الرقمي في بنك الأردن من فترة زمنية طويلة بالاستثمار بالأدوات والأنظمة التقنية, بموازاة الاستثمار في العنصر البشري الذي يتولّى إدارة الأنظمة والتحوّل الرقمي. كما يسعى البنك بدمج عملية التحوّل الرقمي في كافة أنشطته ومجالات عمله في سبيل تقديم خدمة مميّزة للعملاء على مدار الساعة, وبحيث تلبّي احتياجات ومتطلبات مختلف شرائح العملاء من خلال قنوات آمنة وموثوقة.

وتحقيقاً للهدف الإستراتيجي لخلق بنك مبني على التحليل المعلوماتي للبيانات فقد تم استحداث دائرة متخصّصة لإدارة وتحليل البيانات المؤسسية والمعلومات في البنك تعمل على تعزيز قدراتنا على فهم وتحليل البيانات لدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية والعملياتية, وتوظيفها لدعم كافة أعمال وأنشطة البنك وتواصله مع عملائه. وقد تضمّن ذلك خلق نموذج عمل رائد يتضمّن توطين خبراء ومحللي ومستخدمي بيانات لدى مراكز الأعمال مدعومين بإدارة مركزية تُعنى بإدارة وحوكمة البيانات وكذلك بإدارة نظم البيانات والمعلومات وهندسة وتصميم البيانات والتقارير المؤسسية, ومن ثم تلك التي تُعنى بالتحليل العددي والاستنباطي للبيانات مما يُمكّن قطاعات الأعمال في البنك على تطوير أعمالهم والارتقاء بخدماتهم للعملاء.

واستمراراً لنهج البنك بالاهتمام بالخدمات والمنتجات البنكية المقدّمة لقطاع الشركات والمؤسسات فقد عمل البنك على تأسيس إدارة مركزية لقطاع الشركات والمؤسسات المالية (CIB) في بداية عام 2023 لتقديم باقة مميّزة من الحلول والخدمات المصرفية التمويلية المتكاملة وذات القيمة العالية وبشكل ينسجم ويخدم أنشطة واحتياجات عملاء البنك بمختلف القطاعات الاقتصادية, وكافة شرائحهم وتواجدهم الجغرافي في الأردن وفلسطين والعراق والبحرين من خلال شبكة الفروع المحلية للبنك والخارجية المنتشرة حول المنطقة العربية, بالإضافة إلى إطلاق تطبيق BOJ Business Banking الذي يمكّن عملاء الشركات من الخدمة الذاتية والسريعة لإدارة أعمالهم بصورة آمنة وموثوقة.

وتزامن ذلك أيضاً مع إعادة هيكلة إدارة الخزينة والاستثمار للارتقاء بخدمات الخزينة على مستوى المجموعة وفقاً لنموذج عمل يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والتوسّع الخارجي لبنك الأردن, ويعكس ارتفاع مستوى المنافسة بين المصارف المحلية والأجنبية في الأسواق الخارجية.

كما عمل البنك بالعام 2023 على إطلاق مشروع تطوير الهوية المؤسسية حيث يعمل البنك على تعزيز هويته المؤسسية لتعكس قيمنا ورؤيتنا في الريادة, الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في تعزيز صورتنا وقدراتنا التنافسية في الأسواق المستهدفة بما يعكس إستراتيجيتنا المستقبلية للتفوّق والابتكار والانطلاق بالبنك إلى مستويات جديدة من التطوّر والنمو في دول الإقليم وفقاً لإستراتيجية وخطة البنك المستقبلية.

وتعزيزاً لحضورنا الإقليمي وترجمةً لإستراتيجية البنك التي تبنّاها بتوسيع أعماله في دول الإقليم والتي تشهد أسواقها نمواً وفرصاً واعدةً, فقد أرسى البنك أعماله في الجمهورية العراقية من خلال فرع بغداد, ويسعى أيضاً لتعزيز تواجده في المحافظات العراقية ضمن خطته التوسّعية في العراق. حيث يُعد العراق بيئة استثمارية جاذبة يسعى البنك من خلالها لتوسيع نطاق خدمة عملائه من الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين الأردن والعراق وتعزيز الشراكات الإستراتيجية والتعاون الاستثماري والإستراتيجي فيما بينهما. كما نسعى لتطبيق الأنظمة التي استثمرنا بها لتحقيق الريادة والارتقاء بالخدمات والقيمة المضافة لعملائنا في العراق والأسواق المستقبلية التي سنتواجد فيها حيث يعمل البنك على استكمال متطلباته اللازمة لبدء النشاط في المملكة العربية السعودية بما تمثّله من فرصٍ واعدةٍ على المستوى الاستثماري والاقتصادي مدعومةٍ بوجود بُنية تحتية تقنية متطوّرة على مستوى تلك الدولة.

السادة المساهمين المحترمين

إننا نؤكد لكم التزامنا بالتطوير وتعزيز الأداء لتحقيق مكانة بنكنا الريادية على الصعيدين المحلي والإقليمي. ونحن ملتزمون بقيمنا المؤسسية ونسعى جاهدين لتحقيق القيمة المضافة لمساهمينا ولتقديم خدمات عالية الجودة وتجارب مميّزة لعملائنا, مع تنفيذ خطط التحول الرقمي. كما نُولي اهتماماً خاصاً لتعزيز رأسمالنا البشري من خلال جذب الكفاءات والطاقات, ونعمل بجد لبناء مستقبل قوي لبنك الأردن, متقدّمين بثقة نحو النجاح والتميّز.

السادة المساهمين الكرام ,,,

لا يُخفى علينا أن البيئة الاقتصادية والجيوسياسية تشهد تحديات كبيرة, ولكننا واثقون من أن إستراتيجيتنا الرشيدة ستساعدنا في التأقلم والتعامل مع هذه التحديات وتحقيق النمو المستدام. وأؤكد لكم أننا مستعدون لمواجهة التحديات المستقبلية بروح إيجابية وتفاؤل. فعلى صعيد توقعات الاقتصاد العالمي قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2024 ليصل إلى 3.1% ولعام 2025 ليصل إلى 3.2% في عام 2025. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسّن التوقعات للاقتصادات المتقدّمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية. ومع ذلك تظل توقعات النمو أقل من المتوسط السنوي التاريخي البالغ 3.8% للفترة (2000 – 2019). حيث يعكس ذلك تشديد السياسات النقدية من معظم دول العالم لمواجهة ضغوط التضخم الذي يتوقع أن يتراجع خلال العام 2024 لينعكس ذلك على التخفيض التدريجي المتوقع لأسعار الفوائد.

مـع الأخـذ بالاعتبـار حالـة عـدم اليقيـن فـي المنطقـة نتيجـة تأثيـرات الحـرب علـى قطـاع غـزة التـي اندلعـت بالربـع الأخيـر مـن العـام الماضـي 2023، ومـدى تأثيرهـا علـى اقتصـادات المنطقـة بالعـام 2024 خاصـةً فـي قطاعـي التجـارة والسـياحة إضافـةً إلـى الاضطرابـات فـي حركـة التجـارة العالميـة نتيجـة الصـراع فـي البحـر الأحمـر. ولا يـزال مـدى التأثيـر علـى المنطقـة غيـر مؤكـد وسـيعتمد علـى مـدة الصـراع وشـدته وانتشـاره.

السادة المساهمين الكرام

فـي ضـوء النتائـج التـي تـم تحقيقهـا فقـد أوصـى مجلـس الإدارة للهيئـة العامـة بتوزيـع أربـاح نقديـة علـى المسـاهمين بنسـبة 18% مـن رأسـمال البنـك وبمبلـغ 36 مليـون دينـار، وتدويـر باقـي الأربـاح.

وختامـاً، أتوجّـه بخالـص الشـكر والتقديـر إلـى أعضـاء مجلـس الإدارة، معبّـراً عـن امتنانـي لحرصهـم البالـغ وتفانيهـم الدائـم ودعمهـم الفعّـال فـي تحقيـق الإنجـازات ورفعـة ومكانـة مجموعـة بنـك الأردن. كمـا أود أن أعبـر عـن امتنانـي العميـق لـكل المسـاهمين والعمـلاء الذيـن وضعـوا ثقتهـم فـي مؤسسـة بنـك الأردن. وفـي هـذا السـياق، أرغـب بتقديـم شـكري لفريـق الإدارة التنفيذيـة ولجميـع موظفـي البنـك، لجهودهـم وتفانيهـم فـي تحقيـق الإنجـازات التـي سـاهمت بشـكل كبيـر فـي تعزيـز نجاحاتنـا وتعزيـز مكانتنـا فـي الأسـواق التـي نتواجـد فيهـا.

وأود أن أنتهـز هـذه الفرصـة لأعبـر عـن امتنانـي العميـق لحضـرة صاحـب الجلالـة الهاشـمية الملـك عبـدالله الثانـي ابـن الحسـين، حفظـه الله ورعـاه، علـى القيـادة الحكيمـة والرؤيـة السـديدة التـي تسـهم فـي تعزيز التطـور الاقتصـادي والاسـتقرار فـي المملكـة الأردنية الهاشـمية. وأتوجّـه بالشـكر الجزيـل إلـى البنـك المركـزي الأردنـي علـى الجهـود الرائـدة التـي يقـوم بهـا فـي دعـم الابتـكار وتعزيـز التنافسـية، وعلـى الـدور الفعّـال الـذي يلعبـه فـي تحقيـق اسـتقرار الجهـاز المصرفـي، كمـا أشـيد بالدعـم الـذي يقدمـه لكافـة القطاعـات الاقتصاديـة.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2023

الأداء الاقتصادي 2023

الأنشطة والإنجازات 2023

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2023

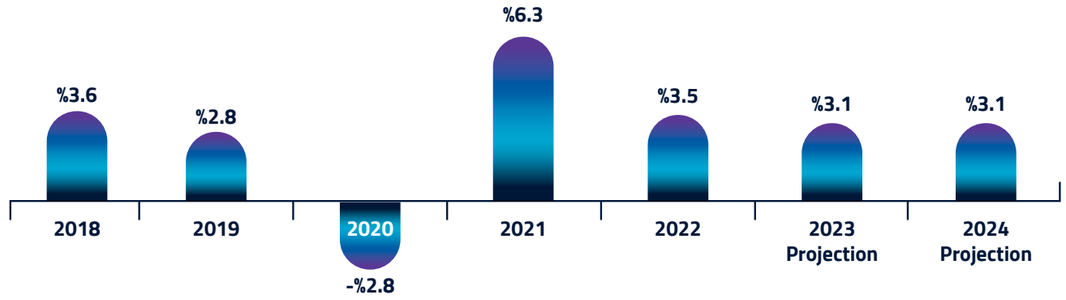
أهداف خطتنا المستقبلية 2024

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2023

الأداء الاقتصادي 2023

من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3.1% في عامي 2023 و 2024 حسب توقعات صندوق النقد الدولي. وهذه النسب لا تزال دون المتوسط التاريخي البالغ 3.8% (للفترة من 2000 – 2019). وتأتي هذه التوقعات في ظل استمرار تطبيق السياسات النقدية المتشددة من معظم دول العالم للحد من الموجة التضخمية. وما تزال الكثير من الدول تكافح لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة. ومع ذلك يبدو أن هناك حاجة لمزيد من الوقت قبل أن يصبح التضخم تحت السيطرة. وفي خضم ذلك يتزايد التخوف من أن تؤدي تلك السياسات المتشددة وبشكل خاص "رفع أسعار الفائدة" إلى التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. وتشير التنبؤات إلى تراجع مطرد في التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 6.8% في عام 2023 و 5.8% في عام 2024 بفضل السياسات النقدية المشددة، مدعومة بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأولية مقارنة بالعام الماضي.

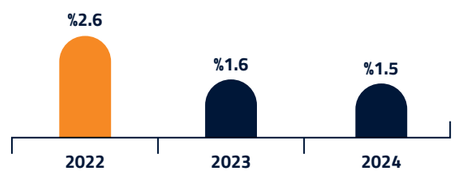
آفاق الاقتصاد العالمي - ن م إ %



اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الصغرى - ن م إ %

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ن م إ %

الاقتصادات المتقدمة - ن م إ %

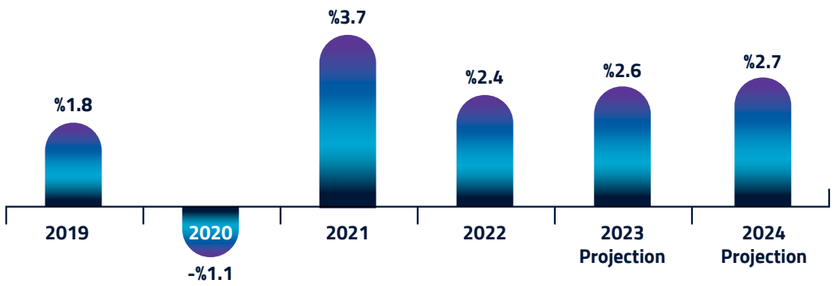


وعلى المستوى المحلي فقد شهدت معظم مؤشرات الاقتصاد الأردني تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال العام 2023 مقارنة بالعام 2022؛ حيث حافظ الأردن على استقرار الاقتصاد الكلي في مواجهة الصدمات الخارجية المتعاقبة، وخفض من اختلالات المالية العامة والميزان التجاري، وعمل على تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، كما حافظ على إمكانية الوصول إلى الاسواق المالية العالمية. وقد تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الشامل، وتلبية كافة الاتزامات والمتطلبات المتعلقة بالمراجعة السابعة لاتفاقية صندوق النقد الدولي. وهو ما ساهم بالتوافق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي مدته أربع سنوات ضمن إطار اتفاق الصندوق الممتد (EFF) والذي سيمكن الأردن من اقتراض مبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي.

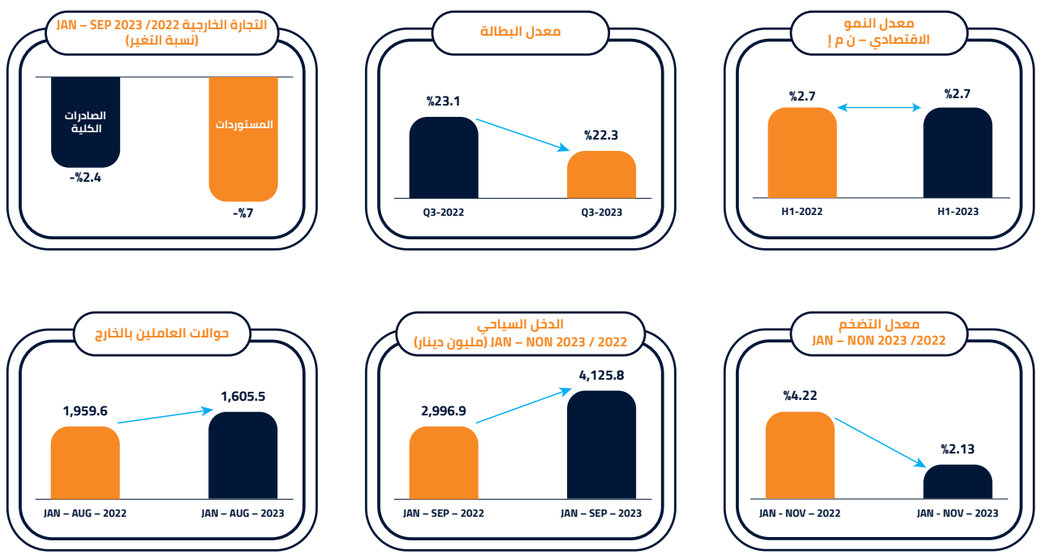
وتتمحور مستهدفات البرنامج الجديد في دعم الأردن لمواجهة الصدمات الجديدة ومواصلة سياسات الضبط المالي ووضع الدين العام على منحنى منخفض والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتسريع وتيرة الاصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتعزيز خلق فرص العمل. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً بواقع 2.6% في عام 2023. كما أعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تثبيت تصنيف الأردن عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، لقدرته على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، بعد توصله لاتفاق تمويل مع صندوق النقد الدولي وسط مخاطر جيوسياسية نظراً للحرب الدائرة في قطاع غزة.

هذا وقد شهد عام 2023 تنفيذ مبادرات ومستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي وفقاً لبرنامجها التنفيذي الأول 2023-2025، والذي تضمن عدداً كبيراً من الأولويات التي ركزت على تطوير البيئة التشريعية الاقتصادية؛ وتبني إصلاحات هيكلية تعزز من تنافسية الاقتصاد الأردني، والعمل على ترويج عدد من المشاريع الكبرى والإستراتيجية لخلق قيمة مضافة على النشاط الاقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي (ن م إ) % - الأردن



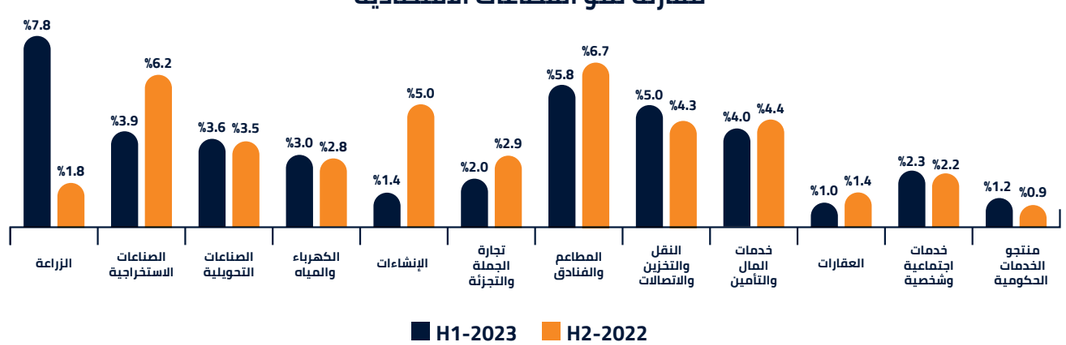
أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني:



الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من العام 2023 نموا بلغت نسبته 2.7% مقارنة بذات نسبة النمو المسجلة في النصف الأول لعام 2022 ومن المتوقع حسب (IMF) أن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.6% خلال عامي 2023 و2024. وجاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلة لتحقيق معظم القطاعات الاقتصادية نمواً إيجابياً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2023 أبرزها, الزراعة, الصناعات الاستخراجية, المطاعم والفنادق, النقل والتخزين والاتصالات, وخدمات المال والتأمين. وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) حتى نهاية تشرين الثاني 2023 على المستوى التراكمي فقد شهد الرقم القياسي ارتفاعاً نسبته 2.13% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022.

مقارنة نمو القطاعات الاقتصادية



وفيما يتعلق بالمستوى العام للاسعار (معدل التضخم) حتى نهاية تشرين الثاني 2023 على المستوى التراكمي فقد شهد الرقم القياسي ارتفاعاً نسبته 2.13% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022.

المالية العامة:

ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية للحكومة المركزية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023, بما مقداره 352.5 مليون دينار وبنسبة 5.7% ليسجل حوالي 6.6 مليون دينار. فبلغت المنح الخارجية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023 مامقداره 38.7 مليون دينار مقابل 125.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق أي بانخفاض بلغ حوالي 86.5 مليون دينار. في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال ذات فترة المقارنة ما قيمته 6.5 مليار دينار مقابل 6.1 مليار دينار, أي بارتفاع بلغ 439 مليون دينار وبنسبة 7%.

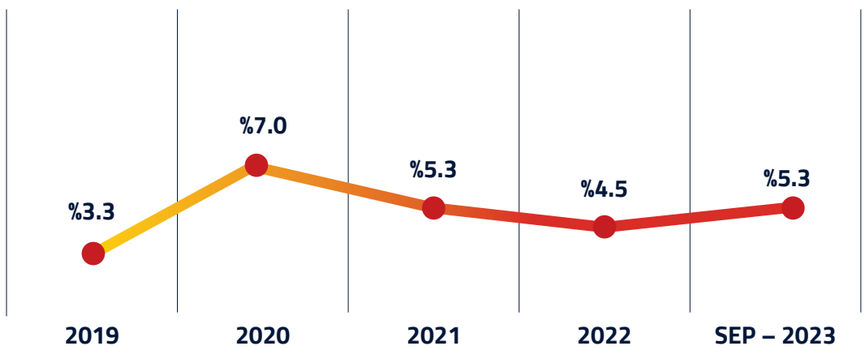
في حين بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2023 حوالي 8 مليار دينار مقابل 7.6 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام السابق مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 342.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.5%. وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 533.6 مليون أو ما نسبته 8.1%, وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 191.4 مليون دينار أو ما نسبته 19.2% خلال ذات فترة المقارنة.

وبذلك أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2023 بعد المنح حوالي 1.39 مليار دينار مقابل عجز مالي بلغ 1.4 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى صعيد العجز في الموازنة قبل المنح فقد بلغ حوالي 1.4 مليار دينار خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2023 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1.5 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

مؤشرات المالية العامة



نسبة عجز الموازنة العامة بعد المنح إلى ن م إ



وترتيبا على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر أيلول 2023 نحو 40.7 مليار دينار أو ما نسبته 111% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر أيلول من عام 2023 مقابل 38.5 مليار دينار في نهاية العام 2022 أو ما نسبته 109% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022. علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 8.8 مليار دينار. وفيما يتعلق بإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي فقد بلغ 31.8 مليار دينار أو ما نسبته 88.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنهاية شهر أيلول من عام 2023 مقابل بلوغه حوالي 30.7 مليار دينار أو ما نسبتة 88.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.

القطاع النقدي والمصرفي:

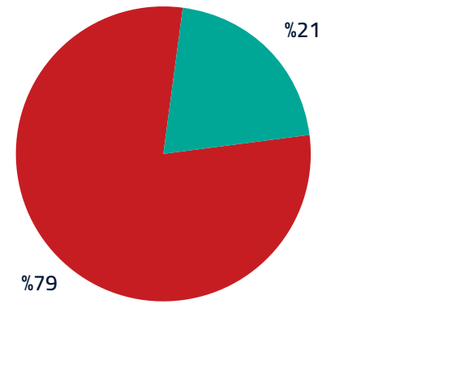
يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المؤثرة على النشاط الاقتصادي للمملكة, وتصل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 8%, نظراً لحجم القطاع وترابطه الوثيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وشهدت مؤشرات القطاع المصرفي تحسناً ملحوظاً في الأنشطة التشغيلية, وهو ما انعكس إيجاباً على نمو أرباح البنوك التشغيلية وأرباحها بعد الضريبة في التسعة شهور الأولى من العام 2023. كما نمت الودائع بنسبة 2.9% حتى نهاية تشرين الأول من العام 2023 ونمت التسهيلات الائتمانية بنسبة 2.2%.

كما شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) ما نسبتة 91% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة كما في نهاية أيلول من عام 2023. هذا واستمر البنك المركزي الأردني بالمحافظة على الاستقرار النقدي الذي يعد ركناً رئيساً من أركان الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. وجاء إعلان مجموعة العمل المالي (FATF) عن رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية اعترافاً من المجموعة بفعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونتيجة للجهود المبذولة من البنك المركزي الأردني وجميع المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

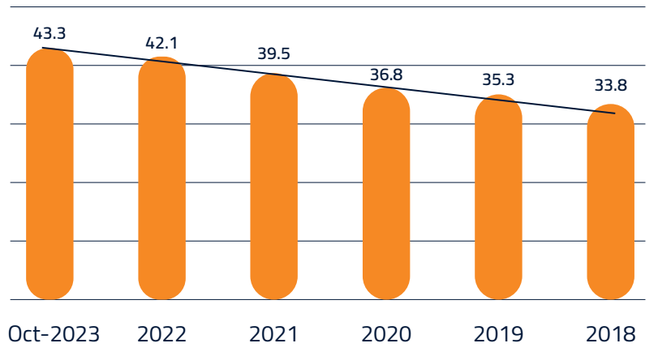
أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023
نسبة كفاية رأس المال تعتبر النسبة أعلى من متطلبات السلطات الرقابية	%17.1	%17.4
نسبة السيولة القانونية الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 100%	%136.7	%135.8
نسبة الديون غير العاملة لإجمالي التسهيلات تعتبر النسبة منخفضة وضمن المستويات الآمنة	%4.6	%5.0
نسبة التغطية للديون غير العامة والتي تدل على تراجع مخاطر الائتمان	%83.4	%78.9

وحول أداء مؤشرات القطاع المصرفي بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2023 ما مقداره 42.4 مليار دينار, مقابل 41.7 مليار دينار في نهاية عام 2022 بارتفاع بلغت نسبته 1.6%. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 1.2 مليار دينار وبنسة 2.9% في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2023 مقارنة مع نهاية عام 2022 لتصل إلى 43.3 مليار دينار, مقابل 42.1 مليار دينار في نهاية عام 2022. حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار الأردني وبنسبة 3.8% لتصل إلى 34.1 مليار دينار فيما انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 0.4% لتصل إلى 9.2 مليار دينار.

توزيع الودائع حسب العملة - تشرين الأول 2023



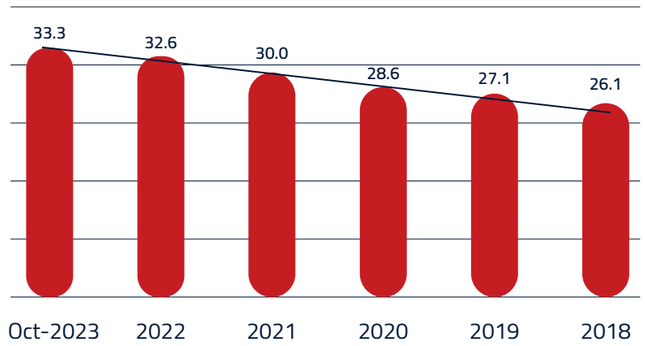
إجمالي ودائع القطاع المصرفي لدى البنوك المرخصة - مليار دينار أردني



إجمالي ودائع القطاع المصرفي	43.3 مليار دينار
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي	33.3 مليار دينار
إجمالي موجودات القطاع المصرفي	65.3 مليار دينار

أما التسهيلات الائتمانية كما في نهاية شهر تشرين الأول 2023 فقد سجلت نمواً بمبلغ 728.4 مليون دينار وبنسبة 2.2% مقارنة برصيدها من نهاية عام 2022 لتصل إلى حوالي 33.3 مليار دينار. وعلى صعيد أبرز القطاعات التي ساهمت بالنمو فقد كانت قطاع الأفراد (أخرى) الذي ساهم بحوالي 51%, وقطاع خدمات ومرافق عامة بنسبة 18.5% , وقطاع الخدمات المالية بنسبة 18.6% وقطاع التجارة العامة بنسبة 13.4%. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى حوالي 65.3 مليار دينار وبنسبة 1.7% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2022.

التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنوك المرخصة
مليار دينار أردني

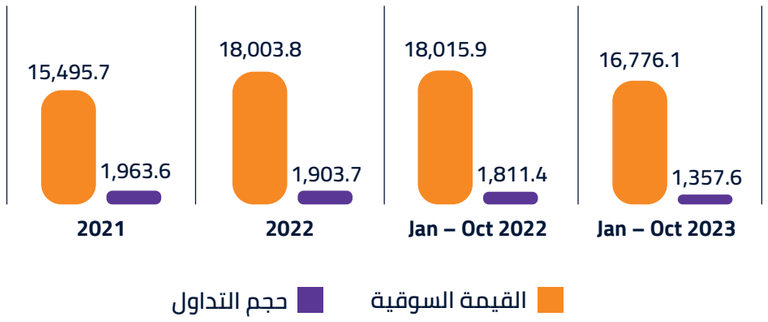


وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد في السوق المصرفي, فقد شهد ارتفاعاً خلال العشرة شهور الأولى من عام 2023, حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الأجل 5.89% مقارنة بنسبة 4.61% في نهاية عام 2022. كما ارتفعت على القروض والسلف لتسجل 9% مقارنة بنسبة 8.3% في نهاية عام 2022, كما ارتفع سعر الإقراض لأفضل العملاء ليصل الى 11.39% مقارنة بنسبة 10.8% في نهاية عام 2022.

نشاط السوق المالي:

شهد أداء بورصة عمّان في العام 2023 انخفاضاً في معظم مؤشراته مقارنة بعام 2022, حيث انخفض حجم التداول خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2023 بمبلغ 455 مليون دينار أي بانخفاض بنسبة 25% مقارنة بذات الفترة من عام 2022. وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد سجلت 16.8 مليار دينار لغاية شهر تشرين الثاني لعام 2023 أي بنسبة انخفاض بحدود 7% مقارنة مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال نفس الفترة من عام 2022. كما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية إلى 4317.9 نقطة كما في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2023 مقارنة ب 4731.4 نقطة كما في نهاية نفس الفترة من عام 2022 بانخفاض بلغت نسبته 7.6%. وسجلت نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2023 ما نسبته 47.4%.

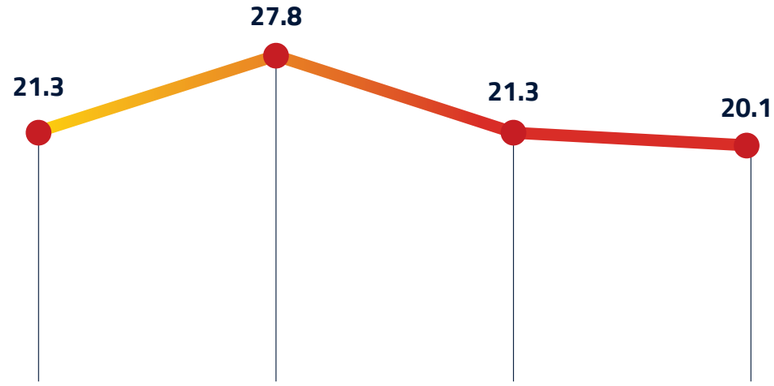
أبرز مؤشرات بورصة عمان - مليون دينار أردني



التجارة الخارجية:

انخفض إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال التسعة شهور من عام 2023 بحوالي 1.2 مليار دينار وبما نسبته 5.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق ليصل حجمها إلى حوالي 20.1 مليار دينار. حيث سجلت الصادرات الكلية ما قيمته 6.8 مليار دينار بانخفاض 2.4%. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 24% من إجمالي الصادرات الوطنية, تلاها السوق الهندي بنسبة 15%, والسوق السعودية بنسبة 12%. أما مستوردات المملكة خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023 فقد انخفضت بحوالي مليار دينار وبما نسبته 7% لتصل إلى حوالي 13.8 مليار دينار. وقد استحوذ سوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة منها وبنسبة 17%, يليه سوق السعودية بنسبة 14% والسوق الأمريكية بنسبة 7%. ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى 7.1 مليار دينار وبنسبة 11% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.

إجمالي التجارة الخارجية - مليار دينار أردني



آفاق الأداء الاقتصادي 2024:

لا يزال التعافي العالمي من جائحة كوفيد 19- والغزو الروسي لأوكرانيا بطيئاً وغير متوازن, ورغم التقدم المحرز في خفض التضخم نتيجة تشديد السياسة النقدية على مستوى كبرى الاقتصادات العالمية, إلا أن عودة التضخم للمستوى المستهدف يتوقع أن يكون بالعام 2025. وعلى صعيد النمو الاقتصادي العالمي لعامي 2023 و 2024 فمن المتوقع أن يحقق نسبة 3.1% لكلا العامين. وهو ما يزال أقل من متوسط النمو التاريخي للفترة ما قبل جائحة كورونا والبالغ 3.8%. وتأتي هذه التوقعات في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة بفعل استمرار أسعار الفائدة المرتفعة السائدة للحد من التضخم, واضطرابات سلاسل التوريد الناجمة عن التوترات الجيوسياسية.

وإقليمياً على صعيد اقتصاد الشرق الأوسط وآسيا الصغرى, ونتيجة لتخفيض توقعات النمو في المملكة العربية السعودية في عام 2023 بأثر تخفيضات إنتاج النفط المعلنة, بالإضافة إلى تخفيض توقعات النمو في السودان كذلك نتيجة الصراع الدائر هناك, بالإضافة إلى تأثير الحرب على قطاع غزة, فمن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي من 5.6% بالعام 2022 إلى 2% بالعام 2023. ولا يزال مدى تأثير الحرب على قطاع غزة على المنطقة غير مؤكد بالعام 2024 وسيعتمد على مدة الصراع وشدته وانتشاره. وستعاني كل من الدول المحيطة بمنطقة الصراع من التأثيرات الاقتصادية السلبية خاصة الأردن ومصر ولبنان وبشكل خاص في قطاع السياحة والتجارة. كما أن ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن الصراع سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار والإنفاق, بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض لهذه الدول.

ومحلياً على صعيد مشروع قانون الموازنة العامة للدوائر الحكومية للسنة المالية المقبلة 2024, فقد قدرت الإيرادات العامة بمبلغ 10.3مليار دينار بارتفاع مقداره 8.9% عن عام 2023, تتوزع على إيرادات محلية بمبلغ 9.5 مليار دينار, دون فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة على الضرائب الحالية. فيما قدرت المنح الخارجية بمبلغ 723.7 مليون دينار. وفي بند النفقات العامة قدر مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة إجمالي الإنفاق بمبلغ 12.4 مليار دينار بنمو يبلغ 9%, إذ تتوزع النفقات العامة على النفقات الجارية بمبلغ 10.6 مليار دينار والجزء الآخر لبند النفقات الرأسمالية والتي قدرت في مشروع الموازنة العامة للعام 2024 بمبلغ 1.7 مليار دينار بنسبة ارتفاع 11.8%.

كما وقدر العجز بعد المنح والمساعدات بمبلغ 2.07 مليار دينار. وفيما يتعلق بالوحدات الحكومية المستقلة فقد تم تقدير إجمالي الإيرادات للعام 2024 بمبلغ 852.3 مليون دينار وتم تقدير إجمالي النفقات للعام 2024 بحوالي 1.7 مليار دينار كما قدر العجز بمبلغ 809.6 مليون دينار.

الأنشطة والإنجازات 2023

خلال عام 2023, استمر البنك في تنفيذ إستراتيجيته التي تهدف إلى تحقيق النمو والابتكار بما يسهم في تحقيق قيمة ونتائج مستدامة لمساهميه وعملائه. وشهد العام 2023 نجاحات كبيرة حيث حقق البنك العديد من الإنجازات, وكانت جهوده مركزة نحو متابعة مسار النمو, وتعزيز مستويات الرقمنة لمنتجاته, وتوسيع نطاق استخدام قنواته الرقمية. كما اعتبر التطوير والابتكار ركيزة أساسية لجميع المبادرات الإستراتيجية بهدف دعم البنك في تحقيق ميزة تنافسية, وتحقيق أفضل قيمة ممكنة للعميل, ومواصلة نمو أنشطته المصرفية.

وتعزيزاً لحضورنا الإقليمي وترجمةً لإستراتيجية البنك التي تبناها بتوسيع أعماله في دول الإقليم والتي تشهد أسواقها نمواً ملحوظاً وفرصاً واعدةً مما سينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة لعملائنا الحاليين والمستقبلين, فقد واصل البنك إرساء أعماله في الجمهورية العراقية من خلال فرع بغداد, حيث يعمل الفرع على تقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات العملاء وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. ويتيح تواجد البنك في العراق إلى توسيع نطاق خدماته لعملائه من قطاعات الشركات المتواجدين في الأردن والعراق.

وتنفيذاً لإستراتيجية البنك نحو تعزيز مركزه الإقليمي وتنويع الأسواق التي يعمل فيها فإن البنك يعمل على تلبية متطلبات بدء النشاط في المملكة العربية السعودية بما تمثله من فرص واعدة على المستوى الاستثماري والاقتصادي مع وجود بنية تحتية تقنية متطورة على مستوى الدولة.

واستمراراً لنهج البنك بالاهتمام بالخدمات والمنتجات البنكية المقدمة لقطاع الشركات والمؤسسات فقد عمل البنك على تأسيس قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB في بداية عام 2023 لتقديم باقة مميزة من الحلول والخدمات المصرفية التمويلية المتكاملة وذات القيمة العالية بشكل ينسجم ويخدم أنشطة واحتياجات عملاء البنك بمختلف القطاعات الاقتصادية ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم المالية لكافة شرائح العملاء في الأردن وفلسطين والعراق والبحرين من خلال شبكة الفروع المحلية للبنك والخارجية المنتشرة حول المنطقة العربية, بالإضافة إلى إطلاق تطبيق BOJ Business banking.

إن الرقمنة تدخل ضمن الأولويات الإستراتيجية للبنك, فلا يمكن تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء بسرعة وبطريقة آمنة دون استخدام التطورات الرقمية. ولذلك عمل البنك على الارتقاء بالعمليات ومستوى الخدمات المقدمة, بما يؤدي كذلك إلى تخفيض التكلفة, وتلبية احتياجات العميل بطرق مبتكرة, سهلة وآمنة وبما يضمن إدارة المخاطر بطريقة أفضل. وأصبحت غالبية الخدمات التي تقدم في الفروع تتم من خلال القنوات الإلكترونية.

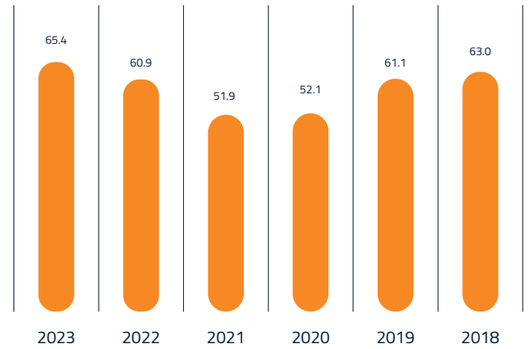
وفي جانب موازٍ قام البنك بإنشاء مركز لإدارة البيانات والمعلومات المؤسسية على مستوى المجموعة, والعمل على الإستراتيجية المستقبلية للبنك عبر تحديد المخاطر والفرص الجديدة للنمو لتحسين الأداء وتحسين تجربة العملاء وتنمية الربحية, بالإضافة إلى العمل مع شركة استشارية رائدة في مجال بناء وتطوير العلامة التجارية لبناء هوية البنك بأعلى المعايير العالمية بالتوازي مع الإستراتيجية المستقبلية للبنك. حيث تم العمل على مشروع تطوير الهوية المؤسسية الموحدة ضمن إطار حيوي لتعزيز صورة البنك المتميزة, وتحقيق رؤية البنك في الريادة والتفوق, وتأسيساً على ما تحقق من إنجازات وما يمتلك البنك اليوم من موارد وقدرات, لتحقيق المزيد من الانفتاح على الأسواق العالمية وبناء القدرات التنافسية ومواكبة المتغيرات المتسارعة في احتياجات ومتطلبات العملاء, بما تمثله الهوية من إطار للتغيير يعظّم المكتسبات ويعزّز مكانة البنك المتميزة ويرسخ التزامنا المهني كبنك يعتمد الإصرار في تحقيق التقدم ومواكبة متغيرات العصر بثقة وعزم وبروح إيجابية مفعمة بالطاقة والحيوية وصولاً إلى التفوق المنشود.

كما عمل البنك على تحقيق متطلبات الاستدامة تحت مظلة الـ ESG بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات, وتم العمل مع شركة استشارية بوضع إستراتيجية جديدة للبنك وخارطة طريق للمبادرات الخاصة في هذا الجانب, والبدء بتطبيق الإستراتيجية بمفهومها الشامل والمتكامل للارتقاء بمستوى الخدمة والأداء الكلي للبنك. وتم إنجاز التقرير الأول للاستدامة في بنك الأردن في العام 2023.

النتائج المالية:

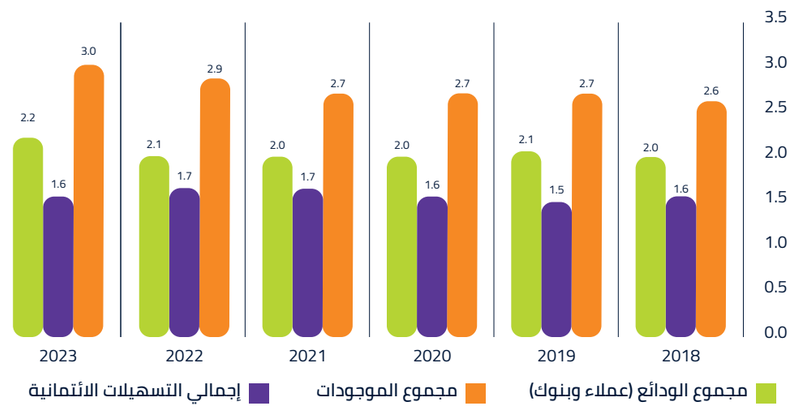
استمر بنك الأردن في تحقيق نتائج مالية إيجابية بما يتناسب مع توجهاته الاستراتيجية, حيث تحدى البنك بكفاءة واستدامة تغيرات الظروف الاقتصادية وارتفاع مستوى المنافسة في الأسواق. وبفضل نهجه التحوطي, أظهر البنك قدرته على الحفاظ على استقرار أعماله, محققاً نمواً مستداماً, وتفوقًا في إدارة المخاطر بمعايير عالية, فسجل صافي الربح العائد لمساهمي البنك ما قيمته 44 مليون دينار في نهاية عام 2023 وبنسبة نمو 9.7% مقارنة بنهاية العام 2022, كما نما الربح التشغيلي (صافي ايرادات الفوائد والعمولات) للبنك بنسبة 16% ليسجل 159.2 مليون دينار ومشكلا حوالي 95% من اجمالي الدخل.

تطور صافي الربح قبل الضريبة (مليون دينار)



كما نما إجمالي الأصول ليسجل حوالي 3 مليار دينار في نهاية عام 2023 بإرتفاع بلغت نسبته 5.3% مقارنةً بنهاية عام 2022. وسجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 524 مليون دينار. وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، عمل البنك على تنويع توظيفاته والتوسع المدروس فيها ضمن المحافظ ذات الجدارة الائتمانية العالية، فارتفعت محفظة الأوراق المالية بنسبة 10.3% لتصل إلى 403.4 مليون دينار، وسجلت محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) نحو 1.4 مليار دينار وبنسبة انخفاض بحوالي 5.2%. وعلى صعيد مصادر الأموال فقد ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ 152.7 مليون دينار وبنسبة 7.6% مقارنة بالعام الماضي 2022 لتسجل حوالي 2.2 مليار دينار في نهاية عام 2023.

تطور بنود المركز المالي (مليار دينار)



هذا وقد بلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) ما يقارب 88.07% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وعلى صعيد مؤشرات السيولة فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها فقد وصلت نسبة السيولة القانونية 156% كما في نهاية عام 2023. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي فقد بلغت 21.4% وهي أعلى من النسبة المقرة حسب متطلبات بازل ||| والجهات الرقابية.

الوضع التنافسي للبنك:

حافظ بنك الأردن على مركزه المالي والتنافسي في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية في الدول التي يتواجد بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة, ووفقاً لمتغيرات السوق. هذا وقد بلغت الحصة السوقية لبنك الأردن - الأردن لودائع العملاء 3.7%, في حين سجلت في جانب التسهيلات الائتمانية ما نسبته 3.78% كما في نهاية أيلول 2023. أما الحصة السوقية لبنك الأردن - فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني فقد سجلت في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية أيلول 2023 ما نسبته 3.69% و3.62% على التوالي كما في نهاية أيلول 2023. وفي بنك الأردن - سورية فقد بلغت الحصة السوقية من إجمالي البنوك الخاصة التقليدية في جانبي ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية في نهاية شهر حزيران من عام 2023 ما نسبته 8.7% و 10.3% على التوالي.

قطاعات الأعمال:

الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

الخدمات المصرفية للأفراد:

واصل البنك عملياته التطويرية للارتقاء بالمنتجات والخدمات المقدمة لقطاع عملاء الأفراد وتصميمها بشكل يحاكي متطلباتهم وتطلعاتهم. وكذلك الأمر استمر البنك بتوفير حلول رقمية حديثة وتحسين تجربة العملاء بما يواكب المستجدات في الصناعة المصرفية.

فعلى صعيد منتجات الحسابات فقد أطلق البنك حملة حساب التوفير تحت عنوان **"أكبر جائزة يومية"** تضمنت هذه الحملة تقديم جائزة بقيمة 9,999 ديناراً يومياً لرابح واحد, بالإضافة إلى جائزة كبرى بقيمة 100,000 دينار في نهاية شهر 6 لرابحين اثنين, لكل رابح 100,000 دينار, ونص مليون دينار في نهاية العام لـ 5 رابحين لكل رابح 100,000 دينار, بالإضافة لمنتج التوفير **Smart Saver** والذي يحقق للعملاء أعلى العوائد الشهرية بالإضافة إلى العديد من الامتيازات وذلك بما يعزز ثقافة الادخار لدى عملائه ومكافأتهم على ولائهم وثقتهم. وقد تم إطلاق هذا الحساب من خلال تطبيق BOJ Mobile. إضافة إلى منتجي الودائع لأجل وشهادات الإيداع بالدينار الأردني والدولار الأمريكي, وذلك بهدف توفير منتجات ادخارية متنوعة للعملاء, بحيث يتميز منتجي الودائع لأجل وشهادات الإيداع باستثمار الأموال بمستويات عوائد مرتفعة ومنافسة وفترات ربط مرنة.

وبهدف تعزيز مفاهيم الثقافة المالية لجيل المستقبل, جدد بنك الأردن حملة حساب توفير "سنابل" والتي تتيح للأهل فرصة الادخار لمستقبل أبنائهم بسرعة وبسهولة. وتشمل الحملة جوائز مميزة وقيّمة وهي: 10 رابحين شهرياً لأجهزة إلكترونية IPAD, بالإضافة إلى 2,000 دينار نقداً (أقساط مدرسية) في نهاية شهري تموز وآب, بالإضافة إلى فرصة دخول السحب على جوائز حسابات التوفير والحصول على أعلى عائد يصل إلى 20%.

وعلى مستوى قروض السيارات فقد تم إطلاق حملة (100% من تمويل سيارتك علينا خلال شهر رمضان المبارك) والتي تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة. وقد تم تجديد حملة Go Green لتمويل شراء السيارات الكهربائية وسيارات الهايبرد بمزايا تنافسية وشروط ميسّرة بالإضافة إلى اعتماد معارض ووكالات ومراكز فحص جديدة لتوسيع علاقات البنك في سوق السيارات والمشاركة في الفعاليات التي تخص السيارات مما أسهم في زيادة مبيعات قروض السيارات.

ولرفع نسبة استحواذ البنك في السوق على القروض العقارية وتقديم حلول مالية تلبي رغبات العملاء تم إطلاق "حملة تجديد المنزل" ضمن سقف قرض ومدة سداد تتناسب مع احتياجات العميل. وعلى صعيد القروض الشخصية تم إطلاق حملة قروض بضمان تأمينات نقدية للمنح بأقل هامش في السوق المصرفي, الأمر الذي انعكس على تعزيز أرصدة حسابات الودائع والتأمينات النقدية, بالإضافة إلى تعديل برامج الأطباء (الاختصاص وأطباء الأسنان) للقروض الشخصية لتتناسب مع احتياجاتهم وزيادة استقطاب العملاء من الشرائح المستهدفة.

وفي إطار سعي البنك لتقديم عروض قيّمة ومميزة لعملائه لتواكب أسلوب حياتهم وتلبي احتياجاتهم, واصل بنك الأردن خلال عام 2023 إثراء برنامجي النقاط وأقساطي والكاش باك الخاص بالبطاقات الائتمانية من خلال إطلاق أكثر من 20 حملة, بالإضافة إلى توسيع نطاق برنامج الخصومات الخاص ببطاقات الدفع المباشر لتصل لأكثر من 90 جهة متنوعة.

وعلى صعيد فروع فلسطين, فقد استمر العمل على تطوير المنتجات والخدمات بما يلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم. ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال إطلاق حملة جوائز حسابات التوفير بقيمة 200,000 شيكل في عيد الأضحى موزعة على 20 رابح لكل رابح 10,000 شكل, إضافة إلى حملة "كل الفروع ربحانة" في نهاية شهري تموز وأيلول قيمة الجائزة 50,000 شيكل لرابح واحد من كل فرع, و500,000 شيكل الجائزة الكبرى لرابح واحد في نهاية العام. بالإضافة إلى منتج التوفير "سنابل" الخاص بالأطفال لتأمين مستقبلهم بالحصول على عائد مرتفع, والدخول في سحوبات التوفير الدورية والجائزة الشهرية جهاز PlayStation ابتداءً من شهر 6 حتى شهر 12 لعام 2023 إضافة إلى الهدايا الترحيبية المميزة.

كما تم تطوير منتج الودائع لأجل لتشجيع العملاء على استثمار أموالهم بعوائد منافسة وفترات ربط مرنه. كما تم تجديد حملة القروض الشخصية بمزايا جديدة وتنافسية, بالإضافة إلى حملة الإقراض بعملة الشيكل للقروض الشخصية والعقارية. وتم إطلاق حملة حصرية مع شركة بيجو وستروين

لقروض السيارات بمزايا متعددة وسهولة في إجراءات التنفيذ. أما في جانب القروض العقارية, فقد أطلق البنك حملة الاسترجاع النقدي, بالإضافة إلى تجديد حملة شراء القروض العقارية بمزايا فريدة, وذلك ضمن السعي الدائم لخدمة العملاء ليحققوا رغباتهم وأحلامهم بشروط سهلة وميسّرة. كما عمل البنك على إطلاق مجموعة من الحملات الترويجية والبرامج على البطاقات في فروع فلسطين, بالإضافة إلى إطلاق حملات تشجيعية لتحميل واستخدام تطبيق الموبايل BOJ Mobile Palestine. وعلى صعيد دعم البنك لإستراتيجية الشمول المالي الوطنية في فلسطين فقد استمر البنك بحساب الشمول المالي لتمكين الأفراد وأصحاب الأعمال الحرة -وفقاً لمعايير محددة- من الوصول للخدمات المصرفية من خلال مختلف قنوات تقديم الخدمة التقليدية والإلكترونية والرقمية.

الخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

في إطار إستراتيجية البنك الهادفة إلى تبني أحدث تطورات التكنولوجيا الرقمية على صعيد الصناعة المصرفية وتوظيفها, واصل بنك الأردن تحديث خدماته الرقمية والتي تشمل تطوير البنية الرقمية للبنك وأدوات التواصل والتفاعل مع العملاء, وذلك ضمن سعي البنك الدائم للاستمرار في تحسين تجربة العملاء وتبسيط العمليات المصرفية لهم وللارتقاء بسلسلة خدماته المصرفية نحو آفاق جديدة من التميز.

هذا وواصل البنك تنويع وتطوير قنوات التواصل والخدمات الرقمية من خلال:

- **تطبيق BOJ Mobile** والذي يتضمن باقة واسعة من الخدمات البنكية الرقمية التي تتيح لعملاء بنك الأردن إنجاز الكثير من المعاملات المصرفية عبر الإنترنت من خلال الهواتف الذكية وأجهزة التابلت؛ حيث أن تطبيق BOJ Mobile يوفر تجربة أكثر سلاسة وانسيابية من خلال التصميم الأنيق والعصري حيث أنه يسهل التنقل بين جميع الميزات والخدمات. كما أن أحدث إصدار من تطبيقBOJ Mobile تضّمن خدمات جديدة عديدة لتمكين العملاء والارتقاء بمستوى الخدمات.

- **خدمة الصرافات الآلية** والتي تتيح للعملاء إجراء العمليات المصرفية المالية وغير المالية بتقنيات سهلة ومتطورة على مدار الساعة من خلال أحدث أنظمة الدفع على مستوى المنطقة. كما وقد تم استحداث خدمات الدفع غير التلامسية لتمكين وتوفير خدمات الصرافات الآلية للعملاء دون الحاجة لإدخال البطاقة في الصراف الآلي.

- **خدمة الرسائل القصيرة SMS** والتي تتيح للعملاء إمكانية البقاء على اتصال مباشر مع معظم الحركات المالية التي تتم على حساباتهم, وذلك عبر إرسال رسائل قصيرة SMS على الهاتف النقال.

- **خدمات الصراف الآلي التفاعلي** والتي تتيح للعملاء إجراء العديد من المعاملات والخدمات المصرفية بطريقة سهلة ومتطورة وآمنة وبتقنية بصرية تفاعلية مبتكرة, عبر دمج الاتصال بالصوت والصورة من خلال التواصل مع موظف خدمة العملاء لحظياً ولساعات ممتدة بعد ساعات العمل الرسمي.

- **مركز الخدمة الهاتفية والبنك الناطق:** وفّر بنك الأردن خدمتي البنك الناطق ومركز الخدمة الهاتفية بأعلى المعايير التقنية لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء والمتعاملين مع البنك, والتي تمكنهم من إجراء العديد من العمليات المصرفية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع دون الحاجة إلى مراجعة الفرع.

- **الخدمات المصرفية عبر ZOOM:** تمكّن هذه الخدمة العميل من فتح حساب بنكي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك واختيار خاصية فتح الحساب عبر ZOOM وله الخيار بإتمام هذه العملية عن طريق موظفي الفروع أو مركز الخدمة الهاتفية من خلال خاصية تسجيل المكالمة واستكمال الشروط لفتح الحساب دون الحاجة لزيارة الفرع.

- **الفروع والصرافات الآلية:** يعمل البنك دائماً على استكشاف فرص للنمو والتوسّع من خلال افتتاح فروع وتركيب أجهزة صراف آلي جديدة في المناطق الحيوية والتجارية لخدمة العملاء. ويتيح تطبيق BOJ Mobile خدمة تحديد وتفاصيل مواقع الفروع والصرافات الآلية.

التواجد الجغرافي لبنك الأردن من خلال فروعه الخارجية وشركاته التابعة:

بنك الأردن – فروع الأردن — 83 فرع — 193صراف آلي

بنك الأردن – فروع فلسطين — 18 فرع — 44 صراف آلي

بنك الأردن – سورية (شركة تابعة للبنك) — 11 فرع — 12 صراف آلي

بنك الأردن – البحرين — 1 فرع

بنك الأردن – العراق — 1 فرع — 1 صراف آلي



بنك الأردن – السعودية
(جاري تجهيز أعمال الفرع لإطلاق أعمال البنك في السعودية)

وخلال عام 2023 تم إطلاق خدمات وتحسينات جديدة على تطبيق BOJ Mobile من قبل مختبر الابتكار والتي ساهمت بالارتقاء بالخدمات الرقمية والمصرفية من خلال عدد من الإصدارات. ومن أبرز الخدمات والتحسينات التي تم إطلاقها على تطبيق BOJ Mobile: خدمة Apple Pay والتي تمكن عملاء البنك من إضافة بطاقات الدفع الخاصة بهم للاستمتاع بخاصية الدفع من خلال الهاتف النقال عوضاً عن البطاقة البلاستيكية. هذا وتم أيضاً إطلاق خدمة BOJ NET لتمكين عملاء بنك الأردن - الأردن من التحويل إلى عملاء بنك الأردن - فلسطين من خلال التطبيق وبشكل فوري ومجاني لتمكين عملاءنا من الاستفادة من شبكة بنك الأردن الإقليمية.

هذا وقد تم أيضاً إطلاق خدمة عرض وإصدار التقارير الائتمانية الخاصة بالعملاء من خلال التطبيق BOJ Mobile وبالشراكة مع شركة كريف الأردن. كما تم إطلاق خدمة تفعيل الهوية الرقمية بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة دعماً لجهود الوزارة في التحول الرقمي وتسهيل هذه العملية على العملاء.

هذا إلى جانب إضافة مجموعة من التحسينات والخصائص الجديدة على التطبيق البنكي لتشمل التالي: تحسينات على خدمات التحكم بسقوف البطاقات من خلال التطبيق، وتحسينات تخص الرسائل التحذيرية الخاصة بالخدمات المقدمة. كما أن التحسينات شملت عرض وإظهار أسعار الفوائد المخفضة للعملاء والتي هي من ضمن مبادرة تخفيض أسعار الفوائد.

وعلى صعيد تطبيق BOJ Mobile Palestine فقد تم إضافة مجموعة من الخدمات والتحسينات يذكر منها: خدمة عرض وسداد الفواتير إلكترونياً- E-SADAD من خلال التطبيق البنكي والتي تمكن العملاء من الاستعلام عن فواتيرهم ودفعها إلكترونياً. كما تم إطلاق خدمةApple Pay في فروع فلسطين بما يمكن العملاء من ربط بطاقاتهم والدفع من خلال الموبايل.

وتماشياً مع سعي البنك الدائم نحو تقديم أحدث الخدمات للعملاء، استمر البنك بتقديم مجموعة من الخدمات ليتم تقديمها عبر تطبيق zoom من خلال مركز الاتصال المباشر Contact Center مثل طلب فتح كافة أنواع الحسابات سواء حسابات جارية، توفير، سنابل بالإضافة إلى ربط وديعة لأجل، كسر وإغلاق وديعة لأجل، وتحديث البيانات للعملاء المتواجدين خارج الأردن.

يتجه البنك وبخطى متوازنة نحو حقبة جديدة في عالم خدمات التكنولوجيا المالية، حيث أن البنك يمتلك خطة طموحة وواعدة في مجال الرقمنة والخدمات الإلكترونية، كما ويسعى البنك لإحداث نقلة نوعية تشمل توظيف أحدث التطبيقات التكنولوجية والرقمية لتقديم أفضل الخدمات البنكية.

إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB:

استمراراً لنهج البنك بالاهتمام بالخدمات والمنتجات البنكية المقدمة لقطاع الشركات والمؤسسات فقد عمل البنك على تأسيس قطاع الشركات والمؤسسات الماليةCIB في بداية عام 2023 لتقديم باقة مميزة من الحلول والخدمات المصرفية التمويلية المتكاملة وذات القيمة العالية بشكل ينسجم ويخدم أنشطة واحتياجات عملاء البنك بمختلف القطاعات الاقتصادية، ولكافة شرائح العملاء في الأردن وفلسطين والعراق والبحرين من خلال شبكة الفروع المحلية للبنك والخارجية المنتشرة حول المنطقة العربية، وكذلك عمليات البنك في الدول المستقبلية.

استطاعت إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية من بناء قاعدة متينة من العملاء المميزين لخلق تجربة مصرفية تتصف بالجودة والتميز من خلال تقديم منتجات وحلول ريادية ديناميكية تلبي احتياجاتهم وتكون مكملة لقاعدة عملاء البنك ككل، حيث يتم خدمة العملاء المتواجدين في الأردن وفلسطين والعراق والبحرين بنفس الوتيرة والمهنية والشفافية ضمن مستويات الخدمة العالية.

كما قامت إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB في بنك الأردن بتوسيع نطاق عملها ليشمل: خدمات الشركات الكبرى وخدمات الشركات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية والبنوك التجارية. وحقق هذا التوسع المدروس في الخدمات أداءً مالياً متميّزاً، وحقق نتائج إيجابية بفضل الإدارة الحكيمة للأعمال المصرفية ومستويات المخاطر الائتمانية، وامتلاك الخبرة العميقة في مجال التمويل المصرفي، والاهتمام برقمنة المنتجات والعمليات التشغيلية.

إذ حرص قطاع خدمات الشركات على تقديم الخدمات المصرفية والمالية للعملاء وفقاً للحاجة التمويلية وخصوصية القطاع ونشاط العميل مع التركيز بالدرجة الأولى على جودة وسرعة الخدمة، بالإضافة إلى تمويل أنشطة العملاء ومشاريعهم مع المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، ومساعدتهم في بناء القرارات والخطط الإستراتيجية والمالية من خلال كادر كفؤ من المصرفيين ذوي الكفاءات العالية. حيث يحرص البنك على جاهزية مدراء العلاقة لمواجهة تحديات السوق وتطوير قدراتهم في كافة الجوانب، بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم التسويقية من خلال اعتماد منهجيات ووسائل تسويق حديثة، بهدف المنافسة بقوة والحفاظ على حصة البنك السوقية.

وعلى صعيد آخر، فقد استطاع قطاع الشركات الكبرى -الذي يخدم العملاء من الشركات متعددة الجنسية، وشركات القطاع الحكومي وشبه الحكومي، والشركات المساهمة العامة والخاصة- في عام 2023 من زيادة الحصة السوقية للبنك، ورفع حجم المحفظة الائتمانية؛ وذلك عبر تمويل العديد من المشاريع الكبرى. إذ تمكّن البنك من بناء وتطوير وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تقديم مجموعة واسعة من المنتجات تحت مظلة المعاملات المصرفية ومبيعات الأسواق المالية.

كما واصل البنك عبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من تلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع من خلال حلول مصرفية متكاملة تتناسب مع أنشطة العملاء، وذلك إيماناً من البنك بدور هذه المؤسسات في تحفيز الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للمواطنين. ويعمل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال فريق متخصص من مدراء العلاقة في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد والعقبة على التواصل المستمر مع العملاء لتوفير الخدمات لهم بأعلى المستويات.

كما عمل البنك على تعزيز تواجده الإقليمي عبر فروعه المنتشرة في كل من فلسطين والعراق والبحرين، ليتيح بذلك بناء شراكات إقليمية جديدة، ويوسّع نطاق تقديم الحلول المالية ومنتجات التمويل التجاري للصناديق السيادية والشركات والمؤسسات المالية عن طريق المشاركة بقروض التجمع البنكي واستثمارات الأوراق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وليحقق ذلك الارتقاء بمركز البنك في المنطقة الإقليمية، إلى جانب تقوية علاقاته مع المؤسسات المالية والمصرفية على حدٍ سواء.

وقد أولى البنك اهتماماً كبيراً في جانب رقمنة الحلول المصرفية والخدمات المالية لقطاع عملاء CIB كافة؛ تحقيقاً لخطط البنك الرامية لدفع التحول الرقمي من خلال توفير حلول مصرفية مرنة ومتطورة وشاملة للشركات، ليتم ترجمة ذلك بخدمة BOJ Business Banking والتي تتيح لعملاء البنك تجربة مصرفية متكاملة تشمل إنجاز ومتابعة المعاملات البنكية بكل سهولة وسرعة وأمان من خلال إدارة الحسابات، خدمات إدارة النقد والتمويل التجاري، الأمر الذي يعزز القيمة المضافة التي يقدمها بنك الأردن من حيث التواجد والانتشار والتوسع والخدمة المالية والحلول المالية المقدمة. علماً أن منصة BOJ Business Banking ستكون متوفرة لجميع عملاء CIB في جميع الدول المتواجد بها البنك وذلك لتسهيل حركة الأموال وإدارة النقد بالإضافة إلى التمويل التجاري.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر البنك بتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تقوم على أساس الإجارة المنتهية بالتملّك، وذلك تلبية لاحتياجات عملائه ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية. وقد استطاعت خدمات التأجير التمويلي توسيع مجموعة الخدمات المقدّمة من خلالها لتشمل كافة عمليات شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الآليات والأجهزة والمعدّات. ومن خلال شركة الأردن للتأجير التمويلي يقوم البنك بتقديم خدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات. كما أن خدمة التأجير التمويلي متاحة للأفراد والمؤسسات والشركات في قطاعات عديدة تشمل: القطاع الطبّي، والصناعي، والعقاري، والنقل، والاتصالات والخدمات الأخرى.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

استمر بنك الأردن في تطوير بيئة عملياته وأنظمته التكنولوجية ومواكبة متطلباته الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وضمان انسيابية الخدمة على مستوى الفروع والإدارات في البنك. هذا وقد قام البنك بتوفير كل الدعم المطلوب من موارد بشرية داخلية وخارجية لتسريع إنجاز المشاريع الإستراتيجية وذات الأهمية العالية.

تم العمل خلال عام 2023 على إعداد دراسات تنظيمية وتطوير عدد من الإدارات واستحداث دوائر وفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها بهذا الخصوص وبما يتوافق مع متطلبات البنك ويمكنه من الارتقاء في أعماله وتطوير بيئة خدماته. وأبرز الإنجازات التي تمت في هذا المجال هو إعادة تنظيم قطاع الأعمال من حيث استكمال تنظيم قطاع الشركات والمؤسسات المالية بكافة الدوائر التابعة له وعلى مستوى فروع الأردن والفروع الخارجية ككل ما يعزز أهمية هذا القطاع وتمكينه من تحقيق النمو المستهدف في السوق المحلي وفي الأسواق الخارجية المستهدفة ضمن خطط التفرع الخارجي.

تم أيضاً خلال العام إعادة تنظيم دائرة الخزينة وفقاً لنموذج العمل الذي تم تقديمه واعتماده لهذه الدائرة وبما يمكّن الدائرة من تنفيذ المهام المطلوبة منها حيث شملت عملية التنظيم كافة مهام ووظائف الدائرة على مستوى فروع الأردن والفروع الخارجية ككل وبما يتوافق مع أفضل الممارسات بهذا الخصوص وبما يتواكب مع التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي ومع التطورات التكنولوجية والخروج بالمفهوم عن النمط التقليدي وبما ينعكس على تنمية الأعمال.

تم أيضاً خلال العام إعادة تنظيم فروع البنك من خلال مفهوم الـ Clustering المتمثل بإعادة توزيع الفروع ضمن مجموعات بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة وزيادة الكفاءة التشغيلية للفروع بشكل ينعكس على احتياجات السوق وشرائح العملاء. وتم تطبيق المرحلة الأولى من هذا التنظيم وبحيث سيتم استكماله خلال العام 2024 بما يتوافق مع النتائج المتحققة. كما تم أيضاً بناء التنظيم المتعلق بشرائح العملاء على مستوى فروع فلسطين وإجراء تعديلات على إدارة الخدمات المصرفية للأفراد ضمن هذا المفهوم بما يركز على شرائح العملاء وجودة الخدمة المقدمة لها حسب احتياجات كل شريحة من هذه الشرائح وبما ينعكس على الربحية وتنمية الأعمال.

تم أيضاً خلال العام إعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للعديد من دوائر قطاعات الدعم الأخرى في البنك وعلى مستوى المجموعة البنكية من بينها إدارة الموارد البشرية حيث تم اعتماد نموذج عمل جديد لإدارة الدائرة وتحديداً الوظائف التي تعنى بالتطوير المؤسسي وبشكل يتماشى مع إستراتيجية الموارد البشرية وأفضل الممارسات الحديثة والتي تتفق مع مفهوم ترشيق العمليات (Agility). كما تم أيضاً إعداد دراسات تختص بدوائر التدقيق الداخلي وغيرها من التعديلات أيضاً التي شملت الهيكل الإداري العام.

كما قام البنك بإعادة هيكلة الإدارة المالية وإدارة البيانات المؤسسية على مستوى مجموعة بنك الأردن حيث تم التعاقد مع شركة PWC الاستشارية لغايات الدراسة والتطوير والارتقاء بعمل الإدارة المالية وإدارة البيانات المؤسسية وبما ينسجم ويتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة عالمياً وبما يساعد البنك على تحقيق أهدافه المستقبليّة حيث تم إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي على مستوى الإدارة المالية بإنشاء عدة دوائر متخصصة في الإدارة المالية تعمل بشكل مركزي على مستوى المجموعة البنكيّة إضافة إلى استحداث وظائف مدراء شراكة أعمال

ماليين على مستوى كل قطاع لمساعدتهم على تحقيق أهدافه. أما التنظيم الجديد بخصوص إدارة البيانات فقد جاء انسجاماً مع تحقيق رؤية البنك في تحقيق أهدافه الإستراتيجية بالانتقال من مرحلة Data Centricity إلى مرحلة Data Driven حيث تم وضع خطة لتطبيق نموذج عمل جديد لهذه الغاية مقسم على ثلاثة مراحل وتضمنت إدارة البيانات المؤسسية على مستوى المجموعة البنكيّة وحدة تُعنى بإدارة وحوكمة البيانات والوحدة الثانية تُعنى بإدارة نظم البيانات والمعلومات وتشمل هندسة وتصميم البيانات والتقارير المؤسسية والوحدة الثالثة التي تُعنى بتحليل البيانات وبشكل يساهم ويساعد قطاعات الأعمال في البنك على تطوير أعمالهم والارتقاء بالخدمات المقدمة تبعاً للبيانات المقدمة لهم. كما تضمن نموذج العمل الجديد تطوير وظائف بمسمى مدراء شراكة أعمال للبيانات على مستوى قطاعات البنك ودوائره الرئيسية.

كما تم خلال العام وضمن سياق مشروع إدارة المحتوى المؤسسي Enterprise Content Management System (ECM) إعادة تنظيم العديد من الخدمات التي تقدم على مستوى الفروع وبقية القنوات الإلكترونية استناداً لدراسات الوقت والحركة Time & Motion من خلال استخدام جزئية Business Process Management الموجودة في النظام وبشكل مغاير للنمط التقليدي من خلال إعادة هندسة بعض العمليات حيث تم خلال العام استكمال تحسينات تختص بمسارات العمل من بينها فتح الحسابات من حيث تطبيق منهجية احتساب درجة المخاطر RBA لمعاملات الأفراد. كما تم استحداث مسارات تعنى بفتح الحسابات للشركات. يضاف لما ورد أعلاه تم تطبيق منهجية تختص بطلبات دفاتر الشيكات بحيث تتم عملية التحقق من محددات منح الدفتر للعميل آلياً من خلال النظام الآلي ضمن نموذج Model تم بناؤه أصولياً. بالإضافة إلى العديد من المسارات المتعلقة بالخدمات التي تختص بالخدمات المقدمة وبحيث تم تنظيمها وإنشاؤها على نظام المحتوى المؤسسي للاستفادة من مزايا النظام والسرعة في التنفيذ والدقة في التوثيق. هذا ويعمل البنك حالياً على إعداد خطة عمل لنظام المحتوى المؤسسي خلال العام القادم 2024 للاستفادة من محتوياته لكافة قطاعات البنك ضمن خطة العمل وبما يحقق الغاية المطلوبة منه والمتمثلة في الوصول إلى تميز العمليات Operational Excellence, وبضوء أن نظام المحتوى المؤسسي يتضمن ضمن مكوناته الأرشفة الإلكترونية, واستكمالاً لهذه الجزئية فقد تم خلال العام 2023 اعتماد خطة للأرشفة المتعلقة بالوثائق المحفوظة في المستودعات والحفظ الأمين مستندة إلى الأهمية المتعلقة بها وبحيث تم خلال العام 2023 البدء بأرشفة عقود التسهيلات والحفظ الأمين لكافة تصنيفات العملاء ضمن خطة تم إعدادها بالخصوص من خلال فريق البنك المختص بالمشروع.

وفي سبيل الارتقاء بإدارة الأنظمة الآلية في البنك فقد استمر البنك بتنفيذ إستراتيجية تقنية المعلومات التي تم بناؤها استناداً على التحول الرقمي Digital Transformation وتطبيق تحول رقمي تدريجي لتقديم وتوفير انسيابية في تجربة العميل, وبما يتواءم مع الأهداف الإستراتيجية للبنك في تقديم أفضل الخدمات للأسواق والشرائح المستهدفة. وقد تضمنت الإستراتيجية مجموعة من المبادرات والمشاريع التي عمل البنك على تنفيذها على مدى الثلاث سنوات الماضية وأبرز هذه المشاريع Middleware Project والذي تم تطبيقه بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال, وبما مكّن البنك من دمج مختلف التقنيات والأدوات وقواعد البيانات في نظام واحد, الأمر الذي انعكس على تحسين تكامل الأعمال وسرعة تطبيق المشاريع التقنية, وتعزيز أمن المعلومات. وفي جانب موازٍ أيضاً تم إطلاق مشروع تطوير البنيته التحتية التقنية (Tech-Refresh) Infrastructure Overhaul اسناداً إلى أحدث التقنيات والأدوات بما يحقق متطلبات التوافرية وأمن المعلومات وإدارة المخاطر, وتعزيز إمكانية الوصول وتحسين فعالية الأداء, وتحسين أداء الأنظمة والتطبيقات, مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحسين استجابة الأنظمة, وزيادة مرونة النظام, وتخفيض التكاليف التشغيلية, وتعزيز تبادل البيانات بين الأنظمة المختلفة, والاستفادة من أحدث التقنيات والابتكارات, مما يحسّن قدرة البنك على المنافسة في السوق المصرفي.

وعلى مستوى تطوير منظومة إدارة المخاطر فقد استمر البنك بتطبيق الممارسات الفضلى في عمليات مراقبة وإدارة المخاطر. وفي هذا السياق فقد استهدف البنك تطوير منظومة إدارة المخاطر على مستوى مجموعة بنك الأردن من خلال التعاون مع شركة موديز بتطبيق مشروع Enterprise Risk Management Framework (ERM) حيث أن هذا المشروع يمكن من إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة والمحافظة على مستويات المخاطر المقبولة, حيث تم استكمال تطبيق المرحلة الثالثة من المشروع للارتقاء بكافة عناصر إدارة و مراقبة المخاطر الائتمانية, حيث جرى العمل على مراحل مشروع Credit Lens Phase II حيث سيتم أتمتة عملية الإقراض لمعاملات الشركات والتجارية لكافة المراحل من بداية المعاملة الائتمانية وصولاً للموافقات المطلوبة وذلك على مستوى مجموعة بنك الأردن متضمن عدة مسارات ائتمانية. بالإضافة إلى أنه سيتم دمج أداة التسعير استناداً للمخاطر RAROC على أساس Economic Capital ضمن نظام Credit Lens وسيستمر تطبيق المشروع بالعام 2024. وبهذا سيتكمن مدراء العلاقة من الوصول لكافة معلومات العميل من خلال تطبيق واحد مما سيزيد من الكفاءة وإدارة الوقت من خلال تقليص الفترة الزمنية لانجاز أية معاملة بحيث يعزز تجربة العميل.

ووفقاً لتوجهات البنك فقد تم الانتهاء من مشروع قياس رأس المال الاقتصادي للأفراد والذي يقيس بدوره الخسائر الائتمانية حيث تم دمجه مع رأس المال الاقتصادي للشركات التجارية وصولاً إلى رأس المال الاقتصادي الواجب الاحتفاظ به من قبل البنك لتغطية مخاطر الائتمان ككل.

وعلى صعيد أمن المعلومات فقد تم اعتماد Risk Criteria لأمن المعلومات والتي تم إعدادها بالتعاون مع شركة استشارية. وكذلك تم الانتهاء من إعدادRisk Assessment على مستوى مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني وإعداد مؤشرات المخاطر الرئيسية وضوابط الإجراءات الرقابية الرئيسية, وبالتالي تم إعداد ملف مخاطر أمن سيبراني متكامل لأمن المعلومات.

وفي إطار الاهتمام بالتطوير والارتقاء بأمن المعلومات في البنك وإدارة المخاطر السيبرانية من خلال تطوير المنهجية المطبقة لإدارة مخاطر الأمن السيبراني للبنك وبما يتوافق مع Cyber Security Framework الصادر من البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك وبما يواكب تطبيق مشروع تطوير نظام الـ Careweb واتباع النهج المتقدم في هذا المجال, يتم العمل على بناء ملفات مخاطر على مستوى الـ Processes لتأطير عملية المراقبة وبالتالي ربط مؤشرات قياس المخاطر الرئيسية مع الـ Processes بحيث تعكس البيئة الرقابية للبنك سواء على مستوى المجموعة و/أو على مستوى دوائر وفروع البنك.

هذا وقد تم عمل المراجعة السنوية الدورية للسياسة الائتمانية للأفراد, وسياسة الائتمان التجاري على مستوى مجموعة بنك الأردن بهدف استمرارية مواكبتها للتغييرات والتطورات التي تحدث في البنك والقطاع المصرفي ووفقاً لأفضل الممارسات وبما يلبي متطلبات السلطات الرقابية على مستوى مجموعة بنك الأردن, كما تم تطوير سياسة إدارة مخاطر العمليات, بالإضافة إلى منهجية مؤشرات المخاطر الرئيسية والضوابط الرقابية الخاصة بها بحسب أفضل الممارسات في هذا المجال وتضمينها بمجموعة من المفاهيم أهمها Data Driven لأتمتة عمليات المراقبة ونماذج التنبؤ باستخدام قاعدة البيانات التاريخية في البنك Operational Excellence لأثر التطور التكنولوجي في مجال التطبيقات البنكية وتنوع خدمات البنك المقدمة على مخاطر العمليات.

وفيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة فتم تطوير خطة إدارة أزمات السيولة حسب أفضل الممارسات وتضمينها بمؤشرات المخاطر الرئيسية والإجراءات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى مواجهة وإدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية من خلال تطبيق أفضل الأساليب والمنهجيات التي تعمل على المحافظة على مستويات سيولة مناسبة لمقابلة التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة وتحقيق التوازن بين عناصر الموجودات والمطلوبات وضمان الالتزام والتوافق مع متطلبات السيولة حسب تعليمات الجهات التشريعية بهذا الخصوص.
هذا وقد تم خلال العام 2023 تطبيق منهجية ILAAP والتي تُعنى بمراقبة كفاية السيولة تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية. هذا إلى جانب منهجية IRRBB والتي تُعنى باحتساب والحد من مخاطر أسعار الفائدة. وتم مواصلة العمل على بناء منظومة رقابية شاملة (Risk Engine) لمراقبة الأنشطة والعمليات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

هذا وتم العمل على تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, حيث تم ترقية نظام التنبيهات الآلي AML profiling وفي هذا الجانب تم إطلاق تصنيف مخاطر العملاء آلياً للأفراد والشركات وفق النهج القائم على المخاطر.

كما تم إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP عن البيانات المالية كما في 2022\12\31. هذا وأظهرت نتائج عملية التقييم بأن البنك يحتفظ بقاعدة رأسمالية مناسبة لتغطية كافة أنواع المخاطر التي من الممكن أن تواجهه, وليست فقط تلك التي تم احتسابها ضمن الدعامة الأولى.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية, فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية, وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك. هذا وقد تم تعديل دليل الحوكمة المؤسسية للبنك بما يتوافق مع التعليمات الجديدة الصادرة بهذا الخصوص من البنك المركزي الأردني.

خطط التفرع الخارجي:

واصل البنك إرساء أعماله في الجمهورية العراقية من خلال فرع بغداد, حيث يعمل الفرع على تقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات العملاء وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. ويتيح تواجد البنك في العراق إلى توسيع نطاق خدماته لعملائه من قطاعات الشركات المتواجدين في الأردن والعراق. ويعتبر العراق سوق واعد يزخر بالفرص وسيعمل البنك بالعام 2023 على تطوير وبناء إستراتيجية للفرع تشمل شبكة التفرع المستهدفة لمدة ثلاث سنوات حيث يستهدف البنك توسيع أعماله في العراق من خلال ثلاث فروع إضافية في كل من (بغداد, البصرة, وأربيل).

ويستكمل البنك خطط التوسع الخارجي في المملكة العربية السعودية حيث يمثل هذا التوسع جزءاً حيوياً من إستراتيجيته لتعزيز حضوره الإقليمي وتحقيق التنويع الجغرافي. حيث يتجلى هذا التفرع كجزء أساسي من إستراتيجيته لتحقيق نمو مستدام وتعزيز تواجده الإقليمي والاستفادة من البنية التحيتية التقنية المتطورة في السوق السعودي. ويعمل البنك حالياً على استكمال متطلبات بدء النشاط والإجراءات الخاصة بالتأسيس وإطلاق الأعمال, بما يلبي تعزيز قدرة البنك على تلبية تطلعات السوق السعودية المتنوعة, ويركز البنك على تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والحلول الرقمية لتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات مصرفية فعّالة, والاستفادة من التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ورؤية 2030. هذا ومن المتوقع مباشرة العمل في السوق السعودي خلال عام 2024.

ويحاول بنك الأردن من خلال هذا التنوع تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف فئات وشرائح الأفراد والشركات والمؤسسات, وتعزيز التجارة بين الأردن والسعودية والعراق والبحرين, وتقديم القيمة المضافة للعملاء بتقديم خدمات مصرفية متكاملة من خلال شبكة تفرعاته الإقليمية.

الموارد البشرية:

استمراراً لنهج التطوير والتنمية المستمرة للموارد البشرية, واصل البنك تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في سبيل الارتقاء بموارده البشرية لما يمثله ذلك من عنصر رئيسي لنجاح المؤسسة. وقد شهد عام 2023 تنفيذ مجموعة من مبادرات وبرامج العمل, حيث تم إطلاق البرنامج التدريبي "جدارتي" والخاص بالجدارات السلوكية, حيث تم تصميم منصة تعليمية متخصصة تتضمن فيديوهات تعليمية قصيرة تساعد في تطوير الموظفين من خلال فهم السلوكيات المتوقعة منهم في المستويات المختلفة للسلم الوظيفي, وبناء الثقافة المطلوبة في البنك من خلال توضيح وتوجيه

"السلوكيات الصحيحة" وتطبيقها, بالإضافة إلى تنفيذ برنامج التدريب الميداني والخاص بالجدارات السلوكية والذي يهدف إلى تعزيز العلاقات وخلق الانسجام بين الموظفين والترويج لثقافة توحيد القوى العاملة في إطار مجموعة محددة من القيم المعمول بها في البنك.

وعلى صعيد بناء فريق عمل مؤهل قادر على تلبية متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وتطوير منهجيات العمل: فقد تم استمرار العمل بأكاديمية البيع"Sales Academy" , والمتخصصة في مجال التدريب على عملية البيع لموظفي الفروع وفريق المبيعات وذلك بهدف تمكّين الموظفين من تحقيق الأهداف البيعية ضمن خطة نمو محددة ومن خلال منهجية واضحة بما في ذلك إدخال منهجية التوجيه والإرشاد "Coaching" كعنصر أساسي في عملية تطوير الآلية المتبعة في البيع.

بالإضافة إلى الاستمرار في إعداد وتأهيل المدربين الداخليين لموظفي البنك والذي تضمن تدريباً مكثفاً حول إعداد المواد التدريبية واكتساب مهارات العرض التقديمية. و استمرارية تنفيذ برامج إلكترونية E-Learning لجميع موظفي البنك في المواضيع التي تتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, والامتثال الضريبي FATCA, والاحتيال.

هذا وقد قام البنك بالمضي قدماً في تنفيذ برنامج "مهنتي", الذي يهدف إلى تمكّين طلاب الجامعات والمدارس من خلال مشاركتهم في مختلف دوائر وأقسام البنك. ويتاح للطلاب فرصة التفاعل مع بيئة العمل الفعلية من خلال هذا البرنامج, مما يمكنهم من الاستثمار في وقتهم وتطوير مهاراتهم, وبناء قدراتهم بشكل فعال بعد التخرج. ويهدف هذا البرنامج أيضاً إلى تأهيل الطلاب لفهم سوق العمل عملياً وتحضيرهم بشكل جيد للانخراط في الوظائف بكفاءة بعد التخرج. وشمل البرنامج مشاركة 31 طالباً وطالبةً من مدارس وجامعات متنوعة على الصعيدين المحلي والدولي.
وشارك البنك في مجموعة من معارض التوظيف التي أقيمت في مختلف الجامعات وذلك في إطار مساعي البنك المستمرة للتواصل مع الخريجين وتعريفهم بفرص العمل المتاحة بما يتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم. كما يوفر البنك نافذة توظيف خاصة على موقعه الإلكتروني تمكن الراغبين بالعمل لدى البنك من التقدم بطلباتهم عبرها, بالإضافة إلى نشر الفرص المتاحة من خلال منصة التواصل الاجتماعي المهنية LinkedIn.

وضمن إطار إستراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز انتماء الموظفين, قام البنك بتنفيذ عدة مبادرات تعكس التفاعل الإيجابي والاهتمام برفاهية الموظفين. تمثلت هذه المبادرات في الاحتفال بمناسبات مختلفة مثل عيد الأم وعيد المرأة وذلك من خلال توزيع الهدايا على الموظفات بهذه المناسبة, وعيد الاستقلال من خلال إقامة حفل بمناسبة هذا اليوم الوطني في مبنى الإدارة العامة استمتع بها الموظفين بالموسيقى الوطنية والضيافة التقليدية. هذا بالإضافة إلى إقامة حفلات عشاء خاصة لموظفي الفروع الموجودين في وسط وشمال الأردن تضمنت العديد من الفعاليات المميزة.

وفي سياق جهوده المستمرة لخلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة, قام البنك بتكريم عدة فرق نجحت في تنفيذ مشاريع إستراتيجية بنجاح من خلال إقامة مأدبة عشاء تكريمية لأعضاء الفرق المتميزين, اعترافاً بالجهود الجادة والمساهمات الفعّالة التي قدموها في نجاح هذه المشاريع. وتعكس هذه المبادرات التزام البنك بتعزيز تواصل فعّال وروح الفريق بين موظفيه, مما يسهم في تحقيق أهدافه الإستراتيجية بنجاح.

وعمل البنك على إطلاق حملة للتوعية بسرطان الثدي للموظفين خلال شهر أكتوبر, حرصاً على صحتهم وسلامتهم وبهدف توعيتهم. وخلال الحملة أقام البنك عدة نشاطات وفعاليات منها عقد عدة محاضرات توعوية وجاهية وافتراضية مع أطباء متخصصين حول أهمية الكشف المبكر, وعيادة للفحص المبكر في مبنى الإدارة العامة, بالإضافة إلى خصومات على الفحوصات الخاصة بالكشف المبكر من عدة مراكز متخصصة, وتم عرض منتجات "دكان الخير" Hope Shop التابع لمؤسسة الحسين للسرطان حيث ذهب ريعه لدعم مرضى سرطان الثدي, وتوزيع بسكويت يحمل شعار الحملة والشرائط الوردية على الموظفين.

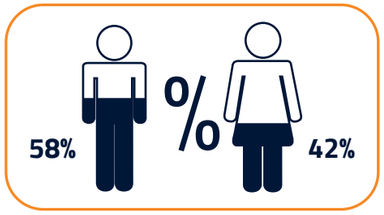
ولأن البنك يسعى دائماً لخلق بيئة عمل مريحة لموظفيه, قام البنك بتحديثات هامة على ظروف العمل لدائرة الأنظمة الآلية تهدف إلى تعزيز بيئة العمل وتحسينها, بالإضافة إلى توفير مرونة أكبر للموظفين وتحسين تجربتهم العامة في العمل كل حسب طبيعة عمله ووظيفته. تتضمن هذه التحديثات ساعات عمل مرنة, لباس غير الرسمي الأنيق, وزيادة الوقت المخصص لفترة الراحة.

عدد الموظفين



1,823
موظف

التوزيع الجندري



وحرصاً على نشر وتعزيز ثقافة التطوع والعمل الجماعي بين موظفي البنك وما يترتب عليه من آثار إيجابية على المجتمع فقد تم تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة التطوعية خلال عام 2023 نذكر منها:

- مشاركة موظفي البنك ضمن الأنشطة الخيرية والخاصة بتكية أم علي نذكر منها (الإفطار الخيري خلال شهر رمضان المبارك, توزيع الطرود الغذائية).
- المشاركة في الإفطارات الرمضانية التي نظمها " متحف الأطفال الأردن ومركز هيا الثقافي"
- المشاركة على نطاق واسع ببرنامج (القافلة الخضراء) بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة وزراعة 500 شجرة مثمرة خلال عام 2023.



المسؤولية المجتمعية:

تحظى أهداف التنمية المستدامة على اهتمام كبير من قبل إدارة بنك الأردن, وتعتبر الركيزة الأساسية التي تعبر عن التزام البنك الراسخ لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على حد سواء, من خلال إنشاء علاقات وشراكات حقيقية ومثمرة بين جميع الأطراف المسؤولة, وبذل الجهود اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف بطريقة مسؤولة وبحرفية عالية؛ لمعالجة القضايا المعاصرة.



حرص البنك على تنفيذ برامج ومشاريع المسؤولية المجتمعية, والمنبثقة من رسالة وتوجهات البنك واهتمام إدارته العليا بهدف تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني, لتحقيق الغاية السامية والتي تتجلى في تطوير وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والرياضية, والتي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر, وبناءً على ذلك واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات والبرامج والمشاريع التي تُعنى في تنمية المجتمع المحلي وازدهاره خلال عام 2023.

أهم مبادرات عام 2023:

المبادرات التعليمية والثقافية



يدرك البنك أهمية تقديم الدعم اللازم للمبادرات التعليمية, والذي يعتبر الركيزة الأساسية في تقدّم المجتمعات والمساهمة في القضاء على الفقر, من خلال تطوير مهارات الطلبة وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتزويدهم بمهارات وأدوات تساعدهم في صنع مستقبلهم ودخول سوق العمل بسلاسة, حيث تم تقديم الدعم للمبادرات التالية:

- **برامج المنح الدراسية**

- مبادرة سعادة رئيس مجلس الإدارة الخاصة بتقديم أربع منح دراسية جامعية سنوياً لأبناء الموظفين المتفوقين في نتائج الثانوية العامة.
- الاستمرار بتقديم الدعم اللازم للمنح الدراسية الجامعية التي تمت المباشرة بتنفيذها منذ عام 2020 بالتعاون مع مؤسسة إيليا نقل.
- تغطية أقساط الدراسة الجامعية لمدة عام واحد لـ 16 طالب من الطلاب المستفيدين من خدمات صندوق الأمان لمستقبل الايتام.

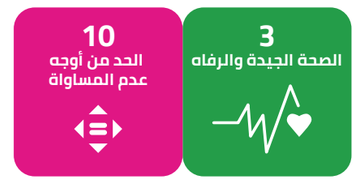
- **برامج دعم التعليم والشمول المالي:**

- تقديم الدعم لبرنامج " تبني المدارس" بالتعاون مع مؤسسة إنجاز بهدف تحسين بيئة التعلّم في المدارس بالإضافة إلى بناء القدرات لدى الطلاب وتزويدهم بالمهارات الشخصية والاجتماعية والمهنية من خلال تزويدهم بمجموعة من البرامج التدريبية والتثقيفية.



- تجديد الشراكة مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال تقديم الدعم للمتحف المتنقل بهدف إتاحة الفرصة لأطفال المحافظات من استكشاف المعروضات التعليمية واكتساب المفاهيم المتنوعة عن طريق اللعب التي يقدمها المتحف المتنقل لزواره.
- تجديد عضوية البنك لدى مؤسسة التعاون في فلسطين, والتي تُعنى بتقديم وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع على مدار العام في مجالات (التعليم, الثقافة, رعاية الأيتام وبرنامج القدس لإعمار البلدات القديمة).
- تقديم الدعم لنشاط (اليوم الوظيفي في القطاع المالي) بالتعاون مع مؤسسة إنجاز, بهدف تعزيز الجوانب المعرفية لديهم فيما يخص العمل المصرفي والذي استهدف طلاب المرحلة الثانوية.
- تقديم الدعم لهيئة نادي كفر زيباد الرياضي / طولكرم بهدف توفير المستلزمات الخاصة بمكتبة الأطفال داخل النادي لتشجيع الأطفال على القراءة وتنفيذ نشاطات تعليمية هادفة.
- رعاية مهرجان (ليالي بير زيت) الذي نظمته جامعة بير زيت / فلسطين والذي ذهب ريعه لصالح صندوق الطالب المحتاج.

المبادرات الرياضية ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة



انطلاقاً من أهمية تقديم الدعم للأنشطة الرياضية المختلفة وارتباطها الوثيق بالصحة الجيدة على مستوى المجتمعات, ودعماً للمواهب الأردنية الشابة والوقوف إلى جانب الأندية الرياضية لتحقيق تطلعاتها المنشودة و طموحاتها المرجوة, بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام الخاص بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيعهم للمضي قدماً في حياتهم, قدّم بنك الأردن دعمه للمبادرات التالية:

- دعم إقامة ورشة تدريبية خاصة بـ (التسويق الإلكتروني) لـ 15 مشارك من أعضاء النادي الأردني للصم.
- تغطية التكاليف الدراسية لطالبين لسنة دراسية واحدة ضمن المدارس النموذجية التابعة لجمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي في محافظة الكرك.
- تقديم الدعم لجمعية الحسين- مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل .
- تقديم الدعم لمحافظة رام الله والبيرة بهدف شراء 10 كراسي كهربائية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم الدعم لأكاديمية كرة القدم والفنون القتالية التابعة لمركز شباب عسكر الاجتماعي في مدينة نابلس / فلسطين.

المبادرات الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها



استمراراً لنهجه المتبع خلال السنوات السابقة واستناداً على تزايد الاهتمام عالمياً ومحلياً بالقضايا المتعلقة بالتغير المناخي وبالقضايا البيئية وطرق المحافظة عليها, يسعى بنك الأردن لتطبيق أعلى معايير إدارة الآثار البيئية (البصمة الكربونية) الخاصة به من خلال الإدارة الكفؤة للموارد والنفايات, وعبر اعتماد تقنيات وأنظمة وسلوكيات صديقة للبيئة بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمبادرات والمشاريع التي تُعنى بالبيئة والمحافظة عليها, حيث تم خلال عام 2023 تقديم الدعم للجهات والمشاريع التالية:

- تقديم الرعاية الفضية لبرنامج " القافلة الخضراء " والذي استمر البنك بدعمه على مدى تسعة سنوات بتنفيذ من الجمعية العربية لحماية الطبيعة والذي تم بموجبه زراعة 500 شجرة مثمرة على مدار العام ضمن الأراضي الزراعية الخاصة بصغار المزارعين غير القادرين على تحمل تكاليف زراعة أراضيهم لمساعدتهم على إيجاد مصدر دخل لهم ولعائلاتهم.



- دعم مسابقة الرسم البيئي الخاصة بطلاب المدارس التي تنظمها جمعية أصدقاء البيئة الأردنية تحت عنوان " التصحر مسؤولية مجتمعية للمكافحة والمعالجة" وطباعة الرزنامة السنوية لعام 2024 تتضمن الرسومات الفائزة في المسابقة.

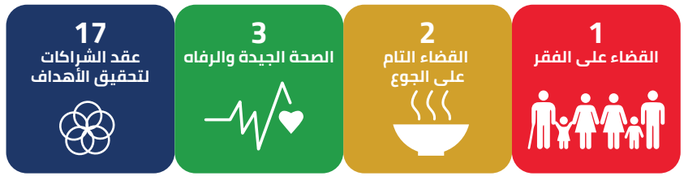
المبادرات الخاصة بالقطاع الصحي



تتزايد الحاجة عاماً تلو الآخر لدعم الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين ومن هنا يسعى بنك الأردن سعياً حثيثاً لتقديم الدعم اللازم لهذه الجمعيات انطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية وتحقيقاً للرسالة الإنسانية التي تحملها هذه البرامج والتي من شأنها التخفيف على المحتاجين والمرضى ومنحهم الفرصة لتلقي العلاج اللازم والضروري لهم , وبناءً على ذلك تم تقديم الدعم خلال عام 2023 للبرامج والأنشطة التالية :

- تقديم الدعم للجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين بهدف تزويد العيادة النسائية ضمن مركز صحي حطين بجهاز التراساوند متطور بالإضافة إلى تغطية التكاليف اللازمة لإجراء 11 عملية جراحية للأطفال.
- تغطية تكاليف الرعاية التلطيفية لأربعة مرضى بالتعاون مع جمعية الملاذ للرعاية الإنسانية.
- تقديم الرعاية الذهبية للحفل السنوي السابع عشر والذي نظمته مؤسسة فلسطين الدولية والذي يذهب ريعه لدعم برنامج " تلبية الاحتياجات الطبية العاجلة في فلسطين, منح طلبة الطب في الجامعات الفلسطينية" .
- تقديم الدعم اللازم لشراء جهاز " تشييع الدم" والخاص بإجراء عمليات زراعة النخاع للأطفال المصابين بمرض السرطان في مستشفى النجاح الجامعي / فلسطين.
- تقديم الدعم المادي لجمعية "سلامكتم" الخيرية في فلسطين والتي تقوم بمساعدة مرضى السرطان من الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يتلقون العلاج في مستشفيات مدينة القدس والداخل.

المبادرات المجتمعية



استمر بنك الأردن في أداء دوره الريادي في خدمة المجتمع المحلي من خلال تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة, وذلك بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة ومستدامة لمفاهيم المسؤولية المجتمعية التي يقدمها. وفي هذا السياق قام البنك بتقديم الدعم لكل من المبادرات التالية:

▪ مبادرات شهر رمضان المبارك:

- إطلاق حملة (خيرك واصل) والتي تهدف إلى تشجيع عملاء وموظفي بنك الأردن للتبرع من خلال تطبيق بنك الأردن للهواتف الذكية للجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية خلال شهر رمضان المبارك.
- استمرار الشراكة الإستراتيجية بين بنك الأردن وتكية أم علي خلال عام 2023 من خلال تغطية احتياجات 50 عائلة ضمن برنامج الكفالات الشهرية لمدة عام كامل.
- دعم مشروع توزيع القسائم الشرائية لمستلزمات شهر رمضان المبارك الذي نظمته الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للعائلات العفيفة.
- إقامة عدة إفطارات خيرية استهدفت الأطفال الأقل حظاً والمنتفعين من خدمات الجمعيات الخيرية بالتعاون مع مركز هيا الثقافي ومتحف الأطفال الأردن.
- دعم وزارة التنمية الاجتماعية - مديرية القدس لغايات تنفيذ برامجها الخاصة بشهر رمضان المبارك (توزيع طرود غذائية / كسوة عيد) على العائلات العفيفة.



▪ مبادرات خاصة بدعم الجمعيات الخيرية:

- الشراكة الإستراتيجية مع قرى الأطفال الأردنية SOS من خلال كفالة المصاريف الجارية لمنزل واحد/ لمدة عام ضمن قرية عمان, وذلك بهدف توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال فاقدي السند الأسري.
- الشراكة الإستراتيجية مع جمعية قرى الأطفال SOS في فلسطين من خلال كفالة المصاريف الجارية لمنزل واحد/ لمدة عام .
- تقديم الرعاية الذهبية لحفل الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا والذي أحيته الفنانة (لينا شاماميان) في المدرج الروماني.

بالإضافة إلى تقديم الدعم للعديد من الجمعيات الخيرية المختلفة لمساعدتها على تحقيق أهدافها, والنهوض بالمجتمعات التي تعمل بها, نذكر منها: الملتقى الوطني للتوعية والتطوير, جمعية رابطة أهالي كفرعانة, نادي العون الإنساني, جمعية أبناء جنين الخيرية, جمعية أبناء حي الطفايلة الخيرية, جمعية قوافل الخير للإغاثة والتنمية ومؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب.

▪ مبادرات خاصة بدعم المؤسسات الوطنية:-

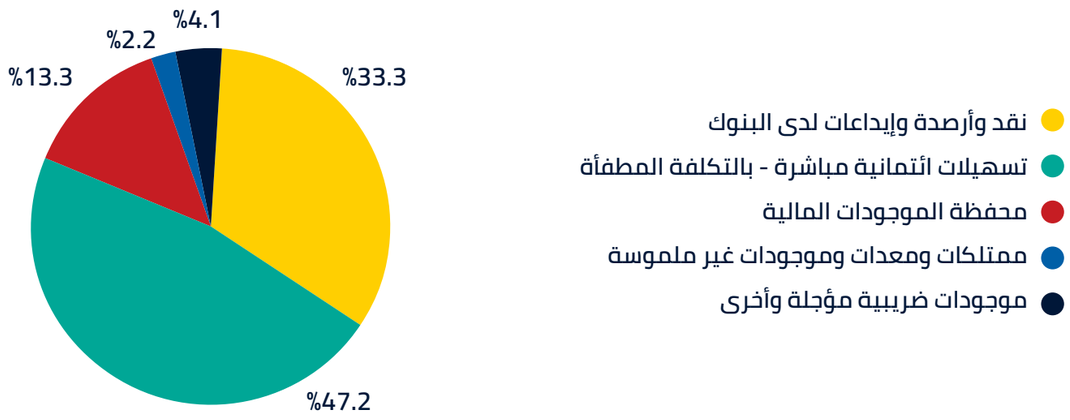
- المساهمة في دعم تأسيس (وقف ثريد) والذي أطلق بمبادرة سامية من مكتب السمو الملكي الأمير هاشم بن الحسين .
- دعم المبادرات الملكية الخاصة بتأسيس (وقفية المصطفى لختم القرآن الكريم في المسجد الأقصى المبارك) من خلال الديوان الملكي الهاشمي.
- التبرع لصالح مساعدة العائلات المنكوبة جراء الزلزال في سورية.
- دعم صندوق المعونة الوطنية ومساعدته على تنفيذ أهدافه وخدمة المواطنين.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2023

ارتفعت موجودات البنك إلى 3,037.3 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقابل 2,884.7 مليون دينار في نهاية سنة 2022 بنسبة نمو بلغت 5.3%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونمو القوة الإيرادية للبنك.

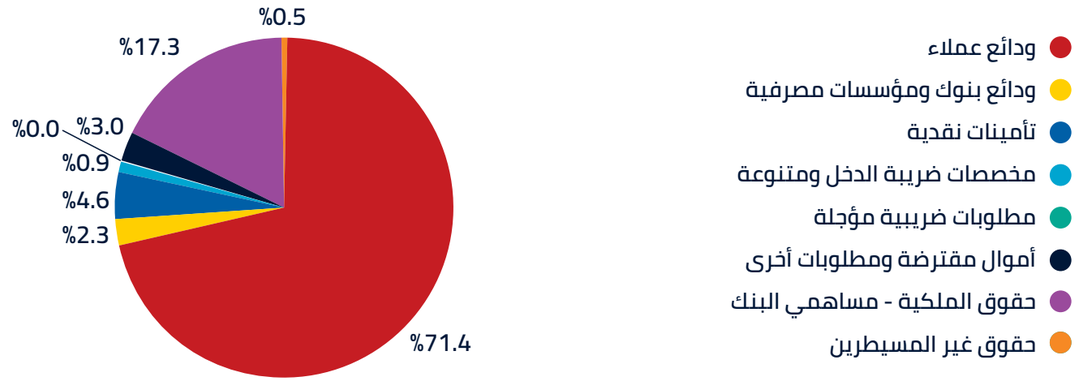
موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	1,011.4	825.503	%33.3	%28.6
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,432.9	1,512.159	%47.2	%52.4
محفظة الموجودات المالية	403.4	365.758	%13.3	%12.7
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	65.9	65.042	%2.2	%2.3
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	123.6	116.268	%4.1	%4.0
مجموع الموجودات	**3,037.3**	**2,884.7**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2023



المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
ودائع عملاء	2,169.1	2,016.3	%71.4	%69.9
ودائع بنوك ومؤسسات المصرفية	71.4	86.3	%2.3	%3.0
تأمينات النقدية	140.3	109.6	%4.6	%3.8
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	26.4	25.7	%0.9	%0.9
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0.472	0.107	%0.0	%0.0
اموال مقترضة ومطلوبات أخرى	92.0	104.3	%3.0	%3.6
حقوق الملكية - مساهمي البنك	524.0	529.2	%17.3	%18.3
حقوق غير المسيطرين	13.7	13.2	%0.5	%0.5
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,037.3**	**2,884.7**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2023

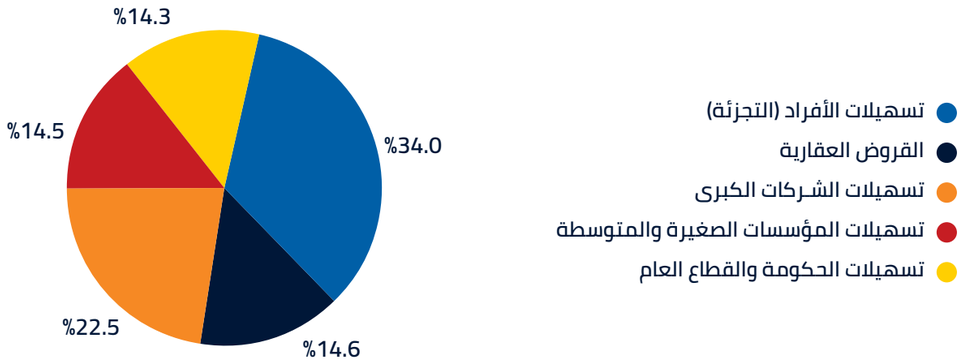


التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة:

انخفضت إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة في سنة 2023 بمبلغ 88,8 مليون دينار وبنسبة 5.3% عن سنة 2022 لتصل الى 1,601.2 مليون دينار كما بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 8.5% مقابل 8% لسنة 2022 وهي ضمن النسبة المعيارية.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	543.6	594.8	%34.0	%35.2
القروض العقارية	234.4	271.5	%14.6	%16.1
تسهيلات الشركات الكبرى	360.8	355.1	%22.5	%21.0
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	232.9	243.3	%14.5	%14.4
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	229.4	225.2	%14.3	%13.3
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,601.2**	**1,689.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2023



مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

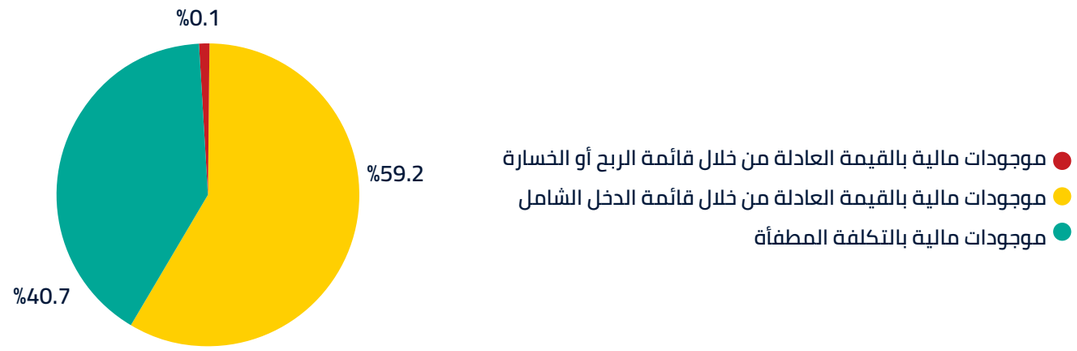
استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط في منهجية احتساب الخسائر المتوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والسلطات الرقابية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزا للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 88.07% لسنة 2023 مقابل 94.52% لسنة 2022. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 443 مليون دينار مقابل 473 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

ارتفعت محفظة الموجودات المالية بحوالي 37.7 مليون دينار سنة 2023 بحوالي 10.3% عن سنة 2022. حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 125 مليون دينار وبنسبة 110%. كما انخفضت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 73 مليون دينار وبنسبة 31%, وهي تمثل استثمارات البنك بأدوات الدين والتي تشمل اذونات /سندات خزينة محلية. في حين انخفضت الموجودات المالية من خلال قائمة الربح أو الخسارة بمبلغ 15 مليون دينار.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	0.351	15.3	%0.1	%4.2
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	238.948	113.8	%59.2	%31.1
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	164.127	236.7	%40.7	%64.7
المجموع	**403.4**	**365.8**	**100%**	**100%**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2023

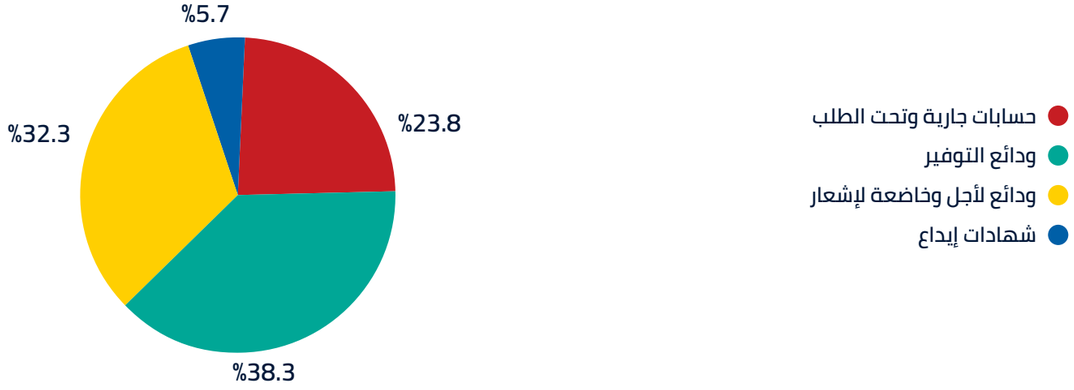


ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك2,169.1 مليون دينار في نهاية سنة 2023 مقارنة بمبلغ 2,016.3 دينار في نهاية سنة 2022 وبنمو مقداره 153مليون دينار وبنسبة 7.6%. واستمر العمل على استقطاب ودائع التوفير بالحملات المستمرة والمحافظة على الودائع الثابتة وذات الكلف الأقل، وتوسيع قاعدة المودعين, كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 683 مليون دينار مقابل 713.86 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
حسابات جارية وتحت الطلب	515.3	514	%23.8	%25.5
ودائع التوفير	829.9	886	%38.3	%44.0
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	700.3	542	%32.3	%26.9
شهادات إيداع	123.5	74	%5.7	%3.7
المجموع	**2,169.1**	**2,016.3**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2023



حقوق الملكية – مساهمي البنك:

انخفضت حقوق مساهمي البنك إلى 524 مليون دينار سنة 2023 بانخفاض مقداره 5.2 مليون دينار وبنسبة 1%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2023 إلى 117 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.5 مليون دينار وبنسبة 6%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 17مليون دينار وبنسبة 34% عن السنة السابقة 2022. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال والمبلغ المقترح توزيعه 36 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 21.43% سنة 2023 مقابل 22.66% سنة 2022, وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية 20.77% (CET1) لسنة 2023 مقابل 22.08% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

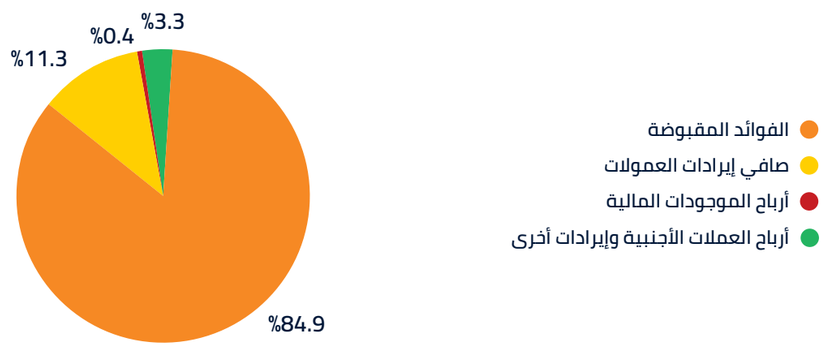
بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 219.7 مليون دينار سنة 2023 مقابل 176 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 23%, حيث بلغ إجمالي الدخل 167.5مليون دينار مقابل 147.9 مليون دينار في سنة 2022 مسجلاً ارتفاع بنسبة 13%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 159.2 مليون دينار محققاً تزايدا بحوالي 16% مقارنةً بسنة 2022 وذلك يعود بسبب رئيسي ارتفاع أسعار الفوائد مقارنة بسنة 2022.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 83 مليون دينار سنة 2023 مقابل 68.1 مليون دينار سنة 2022. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 44.45 مليون دينار لسنة 2023 مقابل 40.56مليون دينار سنة 2022 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 9.6%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2023	2022	2023
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	**83.4**	**68.1**	**15.3**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	14.7	6.4	8.3
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	0.0	-0.2	0.1
مخصصات متنوعة	3.4	0.9	2.4
الأرباح الصافية قبل الضريبة	**65.4**	**60.9**	**4.4**
مصروف ضريبة الدخل	20.9	20.4	0.5
صافي الربح بعد الضريبة	**44.5**	**40.6**	**3.9**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
الفوائد المقبوضة	185.3	143.9	%84.9	%81.6
صافي إيرادات العمولات	24.7	21.9	%11.3	%12.4
أرباح الموجودات المالية	1.0	0.8	%0.4	%0.4
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	7.3	9.8	%3.3	%5.6
المجموع	**218.2**	**176.3**	**100%**	**100%**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2023



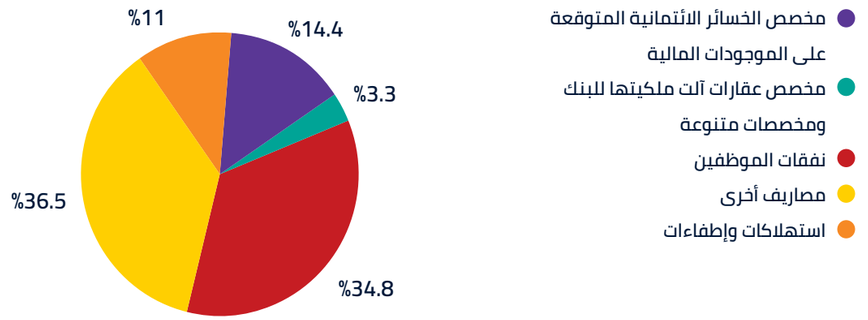
المصروفات والمخصصات:

ارتفعت إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2023 لتصل إلى 102 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 17.5% مقارنة بسنة 2022. وكان ذلك محصلة ارتفاع في مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بمبلغ 8.3 مليون دينار, وارتفاع بند مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة 2.6 مليون, في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 2.7 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 1.2مليون دينار نظراً لارتفاع إعلانات والاشتراكات و كلف التأمين والأنظمة وصيانتها.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2023 فقد بلغت حوالي 2.9 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لمجموعة بنك الأردن 192 ألف دينار .

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2023	2022	2023	2022
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	14.73	6.4	%14.4	%7.4
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة	3.34	0.8	%3.3	%0.9
نفقات الموظفين	35.56	32.9	%34.8	%37.8
مصاريف أخرى	37.29	36.1	%36.5	%41.6
استهلاكات واطفاءات	11.23	10.7	%11.0	%12.4
المجموع	**102.15**	**86.9**	**%100**	**%100**

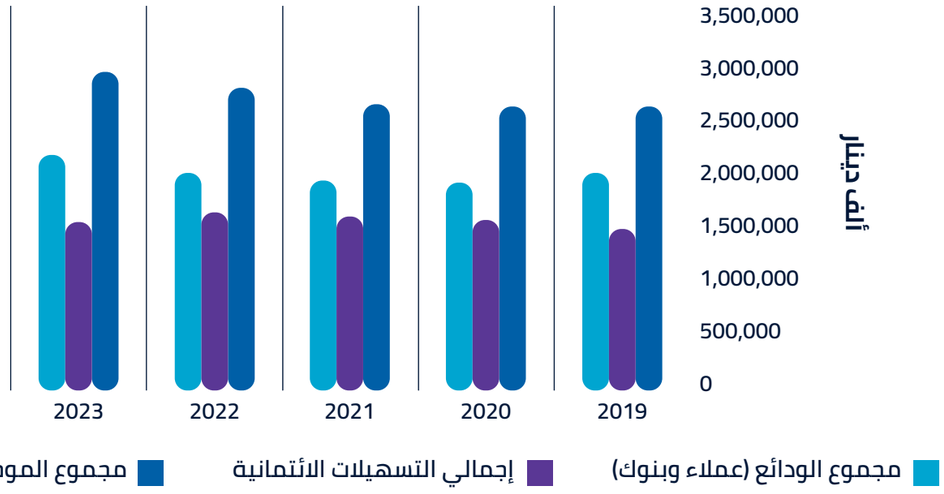
الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2023



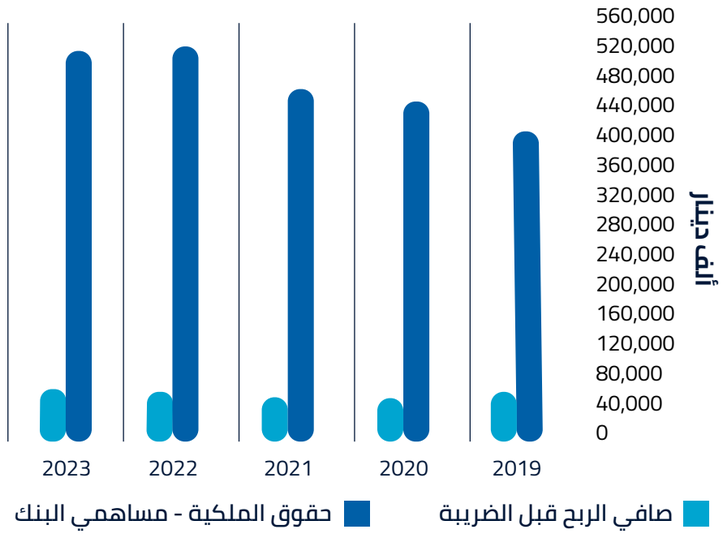
أهم النسب المالية	2023	2022
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%8.36	%8
العائد على رأس المال	%22.23	%20
العائد على متوسط الموجودات	%1.50	%1.44
ربحية الموظف بعد الضريبة	21,518 دينار	19,795 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%6.26	%5.12
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.71	%1
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.55	%4.10
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%88.07	%94.52
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.50	%8.00

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة 2019 - 2023	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الموجودات	2,708,102	2,712,413	2,740,204	2,884,730	3,037,252
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,531,540	1,619,616	1,658,186	1,689,949	1,601,164
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	2,070,343	1,979,950	2,001,826	2,102,610	2,240,409
حقوق الملكية - مساهمي البنك	414,333	454,758	473,407	529,192	524,035
حقوق غير المسيطرين	5,774	7,649	12,658	13,152	13,676
صافي الربح قبل الضريبة	61,130	52,074	51,894	60,932	65,360

تطور المركز المالي



تطور حقوق المساهمين والأرباح



أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الأردن 2024

تسعى مجموعة بنك الأردن إلى ترسيخ ركائز إستراتيجية شاملة تعزّز من مرونتها وقدرتها على النمو خلال عام 2024، وذلك رغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية المستمرة التي يشهدها العالم. كما ستواصل مجموعة بنك الأردن البحث واستغلال الفرص في الأسواق التي تعمل فيها ومواجهة ضغوط المنافسة وإدارة المخاطر، والاستمرار بخطط التوسّع الإقليمي المدروس مع التركيز على تحقيق الريادة في خدمة العملاء، وتطوير مهارات وقدرات الموظفين، مما يعكس التزام البنك بالابتكار والتحوّل الإستراتيجي الذي يشمل كافة مستويات العمل، بما يواكب التطورات المستقبلية ويحقّق أهداف البنك الطموحة.

- **المحور الاستراتيجي**

- **التحوّل الرقمي والابتكار:** التركيز على استخدام أحدث التقنيات في الذكاء الاصطناعي والبيانات لتحسين العمليات والمعاملات البنكية، ودعم البنية التحتية للبيانات لتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات.
- **التوسّع والتنويع في الأسواق:** دراسة التفرّع في أسواق جديدة وتقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة، مع الحفاظ على النمو المالي المستدام وتعزيز القوة المالية للعملاء.
- **الاستدامة والمسؤولية المجتمعية:** الالتزام بالمسؤولية المجتمعية وتعزيز الممارسات المستدامة في الأنشطة المصرفية، وتطوير الثقافة المؤسسية لتشجيع الابتكار والتطوير الوظيفي.

- **المحور المالي**

يلتزم بنك الأردن بتحقيق نمو مالي مستدام وتعزيز مكانته في السوق المصرفية من خلال استغلال الفرص الجديدة وإدارة التحديات بنجاح، وذلك من خلال:

- **زيادة الربحية وتعزيز العوائد:** مواصلة العمل على تعزيز الربحية من خلال التوظيفات المدروسة المبنية على تحليلات السوق، مع التركيز على نمو الإيرادات وتحسين هوامش الربحية من خلال تقليص التكاليف وتحسين عمليات السوق.
- **توسيع وتنويع الأسواق:** التركيز على زيادة حصة البنك السوقية من خلال إستراتيجيات توسّع مدروسة، مع تعزيز العلامة التجارية لبنك الأردن.
- **إدارة المخاطر بكفاءة:** الاستمرار بالمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية وتوظيفات البنك الأخرى مع مستويات مناسبة من المخصّصات، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن المطلوب ما بين تنمية الأعمال وإدارة المخاطر بفعالية.

- **محور العمليات الداخلية**

نستهدف التحوّل لبنك مبني على التحليل المعلوماتي للبيانات وتعزيز قدرتنا على فهم وتحليل البيانات لدعم القرارات الإستراتيجية والعملياتية من خلال:

- **اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات:** تحسين القدرة على تحليل البيانات ودمج الذكاء الاصطناعي في العمليات البنكية لتعزيز صنع القرار الإستراتيجي وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- **تطوير الكفاءات التحليلية:** استخدام التحليلات التنبؤية لتوقّع اتجاهات السوق واحتياجات العملاء، مما يساعد في تصميم منتجات تحاكي احتياجات العملاء بشكل أكثر فعالية.
- **زيادة معرفة وقدرة الفريق:** توفير مسارات بيانات ذاتية الخدمة لفريق العمل لزيادة معرفتهم وقدراتهم في التعامل مع البيانات، مما يساهم في رفع معدل استخدام البيانات وتحقيق دقة أعلى في القرارات.

- **محور السوق والعملاء**

نستهدف تمكين العملاء من خلال عمليات التثقيف المالي وتقديم تجارب مصرفية تفاعلية وشخصية، وكذلك تعزيز مشاركة الموظفين في تحقيق رؤية البنك الإستراتيجية، وذلك من خلال:

- **تعزيز القوة المالية للعملاء:** رفع مستوى الوعي المالي للشرائح المستهدفة من العملاء، من خلال توفير محتوى تعليمي مصمّم خصّيصاً للعملاء، وخدمات استشارية شخصية، وحلول ومنتجات مبتكرة تلبّي احتياجات كل شريحة، مما يعزّز العلاقات المصرفية طويلة الأمد.
- **استغلال المنصات الرقمية للتفاعل مع العملاء:** استخدام منصات البنك الرقمية لتحسين تفاعل العملاء، بهدف تزويدهم بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مالية رشيدة، مما يعزّز العلاقات المصرفية القوية وطويلة الأمد.
- **الانتماء المؤسسي:** تنمية ثقافة الانتماء المؤسسي في البنك لضمان مشاركة الموظفين ومساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.
- **مواصلة تطبيق مشروع تجزئة العملاء:** من خلال استقطاب العملاء بشرائحهم المستهدفة والحفاظ عليهم والعمل على تنمية العلاقة معهم من خلال التواصل الفعّال لترجمة أولوياتهم إلى خطة تسويق واتصال ممنهجة.

- **محور الموارد البشرية والتعلم والتطور**

يستهدف البنك تحفيز الموظفين وتعزيز انتمائهم وتحسين مستويات الإنتاجية، للمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك ودعم رؤيته للابتكار الموجّه نحو العميل، وذلك من خلال:

- **تعزيز ثقافة الأداء:** تطوير ثقافة مؤسسية تستند على تحديد أهداف ومؤشرات قياس واضحة مع ربط المكافآت بالأداء وتعزيز ثقافة المساءلة مما سيسهم في تعزيز رضا فريق عملنا.
- **تعزيز ثقافة الامتثال لدعم الأعمال:** ضمان الالتزام بالأنظمة والمعايير وتعليمات الجهات الرقابية في الدول التي نتواجد فيها، بما يسهم في تنمية ثقافة الابتكار والتركيز على العميل مع تلبية متطلبات الجهات الرقابية بما يضمن حماية مصالح البنك.



البيانات والإيضاحات المالية 2023

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

Deloitte.

دبلويت آند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان , الدوار الخامس
شارع زهران ١٩٠
عمان , ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: ٦٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٦٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٠٠٩٤٩٨

الى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمـــان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة وفروعه الخارجية "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول القوائم المالية متضمنة ملخصا عن معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

أساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة في الأردن ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حولها.

ان تفاصيل آلية دراسة الامور المشار اليها مبينة ادناه :

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
١ - مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كما هو مبين في الايضاحات ١٠ و ٢١ حول القوائم المالية الموحدة ، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٦٠١ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ الذي يمثل حوالي ٥٣% من اجمالي الموجودات كما بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي ٥٧٩ مليون دينار كبند خارج قائمة المركز المالي وبلغ مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بهم حوالي ١٦١مليون دينار. كما ان تحديد مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة. ان المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب و التي تتطلب حكما جوهري و حقيقي من الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر و الخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان و التدني عند المنح واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظرفي التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. يتم احتساب مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الأئتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.	لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية لرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الاجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج ، وتحقق الادارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات . ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي ، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي : • تم أختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان ، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحدي الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الأئتمانية المتوقعة ، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالاضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة ، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان ؛

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني وقوانينهُ للحد الأدنى من المخصصات بالإضافة لأي مخصصات اخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة المحاطة بهذه التسهيلات الائتمانية . عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تحدي كبير على مدقق الحسابات نظرًا لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءا على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى امور التدقيق الرئيسية.	• بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي ، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج ، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اختبرنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات ثبوتية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق . قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولا الى مصدر المعلومات . قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛ • قمنا بتقييم التعديلات التي تمت على النموذج والمخصصات الاضافية التي تم قيدها من قبل الادارة في سياق النماذج الاساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات ، مع التركيز على احتمالية التعثر و مقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها ؛ • قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج التي تتغير بعوامل الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها مع عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا الداخلين لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تطبق لإلتقاط اي خسائر؛ • قمنا بتحديد فيما اذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار. • قمنا بتقيم الافصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الامر بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
٢ - **أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية** يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل استمرارية و موثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات و التي تتم معالجتها يوميا في اعمال البنك، بما يشمل المخاطر السيبرانية. المنح الغير ملائم والرقابة غير الفعالة للوصول إلى انظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية واعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هو امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات البنك ، وللتأكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح والحد من إحتمالة الاحتيال والخطأ نتيجة التغير في التطبيقات او البيانات. حقوق الوصول غير المصرح لها أو المتوسعة تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة و اكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى امور التدقيق الرئيسية.	تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة ب تكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات ،قواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية اعداد التقارير و التدقيق الخاص بنا. بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات اعداد التقارير المالية التي قمنا بتحديد متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخلين لدينا على دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات قمنا بتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال ضبط الدخول الى الانظمة ، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية ، اكتمال و صحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة اجهزة الحاسب الآلي والمستخدمة في التقارير المالية . غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها ، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية: • ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. • الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين ، سواء كان ذلك الوصول خاضعا للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم. • الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك. • الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض و التراخيص والمراجعة المنتظمة لها. • حماية كلمات المرور وإعداد خاصية الأمان فيما يتعلق بتعديلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام. • الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة باعمال العمليات. • المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

معلومات أخرى
إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث تُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة
إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل للبنك لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف والأداء حول تدقيق البنك. نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الأفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية
يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
٤ شباط ٢٠٢٤

ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) – الأردن

كريم بهاء النابلسي
اجازة رقم (٦١١)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
010101

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة (أ)

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن		31 كانون الاول	
	ايضاح	2023	2022
الموجودات		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي	5	868,438,559	673,824,464
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	6	142,551,211	150,738,734
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	7	447,949	939,947
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	8	350,797	15,317,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	9	238,948,463	113,780,971
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	10	1,432,871,078	1,512,159,209
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي	11	164,126,649	236,660,430
ممتلكات ومعدات - بالصافي	12	58,489,765	57,559,384
موجودات غير ملموسة - بالصافي	13	7,397,514	7,482,126
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ ب	23,472,437	25,162,135
موجودات أخرى	14	100,157,921	91,106,016
مجموع الموجودات		3,037,252,343	2,884,730,416
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	71,354,418	86,313,839
ودائع عملاء	16	2,169,054,732	2,016,295,791
تأمينات نقدية	17	140,274,558	109,623,086
مخصصات متنوعة	18	7,147,192	4,235,340
مخصص ضريبة الدخل	19/ أ	19,247,420	21,497,785
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19/ ج	471,683	107,367
أموال مقترضة	20	36,250,546	57,674,763
مطلوبات أخرى	21	55,740,916	46,638,659
مجموع المطلوبات		2,499,541,465	2,342,386,630
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به	22	200,000,000	200,000,000
الإحتياطي القانوني	23	116,928,669	110,452,964
الإحتياطي الإختياري	23	74,876	86,363
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	4,102,021	4,102,021
إحتياطي خاص	23	5,849,743	5,849,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(9,562,080)	(13,033,639)
إحتياطي القيمة العادلة	25	31,794,224	48,495,968
أرباح مدورة	26	174,847,102	173,238,442
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		524,034,555	529,191,862
حقوق غير المسيطرين		13,676,323	13,151,924
مجموع حقوق الملكية		**537,710,878**	**542,343,786**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,037,252,343**	**2,884,730,416**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة (ب)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 دينار	2022 دينار
الفوائد الدائنة	28	185,298,959	143,862,374
ينزل: الفوائد المدينة	29	50,710,356	28,471,410
صافي إيرادات الفوائد		134,588,603	115,390,964
صافي إيرادات العمولات	30	24,656,383	21,902,408
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		159,244,986	137,293,372
ارباح عملات أجنبية	31	4,152,440	4,195,854
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	32	50,392	104,057
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	761,894	664,670
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين		160,589	-
ايرادات اخرى	33	3,136,698	5,596,761
إجمالي الدخل		167,506,999	147,854,714
نفقات الموظفين	34	35,561,371	32,855,756
استهلاكات وإطفاءات	1213g	11,227,211	10,742,412
مصاريف أخرى	35	37,288,731	36,117,086
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	36	14,725,442	6,425,272
(المسترد من) مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	(40,161)	(160,957)
مخصصات متنوعة	18	3,384,522	943,217
إجمالي المصروفات		102,147,116	86,922,786
الربح للسنة قبل الضريبة		65,359,883	60,931,928
ينزل : ضريبة الدخل	19/أ	20,904,696	20,372,255
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		44,455,187	40,559,673
ويعود إلى :			
مساهمي البنك		44,023,403	40,139,436
حقوق غير المسيطرين		431,784	420,237
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		44,455,187	40,559,673
		فلس / دينار	فلس / دينار
حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة (مساهمي البنك)	37	0.220	0.201

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنـك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 دينار	2022 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	44,455,187	40,559,673
يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي قد يتم تحويلها الى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات اللاحقة		
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل- بالصافي بعد الضريبة	2,713,218	
أرباح متحققة من بيع أدوات الدين مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(65,395)	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	3,421,332	147,244
	6,069,155	147,244
يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي لن يتم تحويلها الى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات اللاحقة		
(خسائر) متحققة من بيع أدوات ملكية مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل		
الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	(252,559)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة		
الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	(19,349,567)	51,824,452
	(19,349,567)	51,571,893
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	31,174,775	92,278,810
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى :		
مساهمي البنك	30,842,693	91,784,834
حقوق غير المسيطرين	332,082	493,976
اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)	31,174,775	92,278,810

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان - الأردن	الاحتياطيات								
البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	110,452,964	86,363	4,102,021	5,849,743	(13,033,639)	48,495,968	173,238,442	529,191,862	13,151,924	542,343,786
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(65,783)	(65,783)	-	-	3,471,559	-	181,041	3,521,034	(99,702)	3,421,332
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	44,023,403	44,023,403	431,784	44,455,187
أرباح متحققة من بيع أدوات الدين مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة	-	-	-	-	-	-	(65,395)	-	(65,395)	-	(65,395)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	2,713,218	-	2,713,218	-	2,713,218
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(19,349,567)	-	(19,349,567)	-	(19,349,567)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(65,783)	(65,783)	-	-	3,471,559	(16,701,744)	44,204,444	30,842,693	332,082	31,174,775
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,541,488	54,296	-	-	-	-	(6,595,784)	-	-	-
الأرباح الوزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
زيادة رأسمال شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	192,317	192,317
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	116,928,669	74,876	4,102,021	5,849,743	(9,562,080)	31,794,224	174,847,102	524,034,555	13,676,323	537,710,878

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	104,362,505	49,406	4,102,021	5,849,743	(13,009,685)	(3,979,324)	176,032,362	473,407,028	12,657,948	486,064,976
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(8,234)	(8,234)	-	-	(23,954)	-	113,927	73,505	73,739	147,244
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,139,436	40,139,436	420,237	40,559,673
(خسائر) متحققة من بيع أدوات ملكية مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	650,840	(903,399)	(252,559)	-	(252,559)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	51,824,452	-	51,824,452	-	51,824,452
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(8,234)	(8,234)	-	-	(23,954)	52,475,292	39,349,964	91,784,834	493,976	92,278,810
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,098,693	45,191	-	-	-	-	(6,143,884)	-	-	-
الأرباح الوزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
الرصيد في نهاية السنة	200,000,000	110,452,964	86,363	4,102,021	5,849,743	(13,033,639)	48,495,968	173,238,442	529,191,862	13,151,924	542,343,786

*** توزيعات الأرباح**

- تم بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 23 آذار 2023 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 36,000,000 دينار أردني على مساهمين البنك أي ما نسبته 18% من رأس المال المدفوع بتاريخه .
- تم بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 31 آذار 2022 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 36,000,000 دينار أردني على مساهمين البنك أي ما نسبته 18% من رأس المال المدفوع بتاريخه .

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:**

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 23,472,437 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2023 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً , إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 227.598 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية, كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813.437 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والناتجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنـــك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّـان - الأردن	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023 دينـار	2022 دينـار
الأنشطة التشغيلية :			
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		65,359,883	60,931,928
تعديلات لبنود غير نقدية :			
استهلاكات وإطفاءات	13g12	11,227,211	10,742,412
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	36	14,725,442	6,425,272
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33	(267,206)	(65,913)
(أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	32	(33,797)	(82,577)
تأثير تغير في أسعار الصرف	31	(3,543,115)	(4,106,128)
مخصصات متنوعة	18	3,384,522	943,217
(المسترد من) مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	(40,161)	(160,957)
فروقات عملات أجنبية		13,015,194	(401,940)
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		103,827,973	74,225,314
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
النقص (الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		10,076,921	(23,638,522)
النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		492,000	88,342,000
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		15,000,000	-
النقص (الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		52,439,469	(31,560,322)
(الزيادة) النقص في الموجودات الأخرى		(9,294,875)	2,393,899
(النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(25,235,000)	(25,984,867)
الزيادة في ودائع العملاء		152,758,941	108,265,151
الزيادة (النقص) في تأمينات نقدية		30,651,472	(3,035,990)
(النقص) في أموال مقترضة		(24,779,077)	(16,262,271)
الزيادة في مطلوبات أخرى		3,900,014	711,594
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		206,009,865	99,230,672
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		309,837,838	173,455,986
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18	(467,094)	(1,862,632)
الضرائب المدفوعة	19/أ	(21,300,695)	(19,413,712)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		288,070,049	152,179,642
الأنشطة الاستثمارية :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(6,107,609)	(85,903,006)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		78,778,446	233,177,599
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(151,275,621)	(941,610)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		9,732,513	941,223
التغير في المشتقات مالية		263,740	(123,911)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(3,471,664)	(2,360,643)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		354,795	126,453
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(1,527,714)	(908,765)
صافي (الإستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		(73,253,114)	144,007,340
الأنشطة التمويلية :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		3,421,332	147,244
حقوق الأقلية		192,317	-
أرباح موزعة على المساهمين		(35,694,965)	(35,866,364)
صافي (الإستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية		(32,081,316)	(35,719,120)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	3,543,115	4,106,128
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		186,278,734	264,573,990
النقد وما في حكمه في بداية السنة	38	629,766,566	365,192,576
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	38	816,045,300	629,766,566

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الإحتياطي الإختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة, وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (83) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (18) فرع وفرع البنك في مملكة البحرين وفرعاً بالعراق والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سوريا وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).
- تم إقـرار القوائـم الماليـة الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (653) بتاريخ 25 كانون الثاني 2024 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

2. معلومات السياسة المحاسبية الهامة

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم إعتمادها من البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
  - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
  - عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.
  - يتم تعديل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأخذ بعين الاعتبار الترتيبات الخاصة مع البنك المركزي (ان وجدت).
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً , هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.
- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة ضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ان صافي محصلة الفروقات بين متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية للتقارير المالية تتمثل في قيام البنك برصد مخصصات إضافية ليتماشى مع هذه المتطلبات.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية , باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة, كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.
- تم عرض الافصاحات حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة حسب التعليمات الصادرة والنماذج المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بإستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2023 والواردة في الإيضاح (3-أ), بالإضافة إلى التحسينات التي تمت على نماذج إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة والموضحة في الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على الحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها , ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .
- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها , وتتحقق السيطرة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها .
- يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها اذا كانت الوقائع والظروف تشير الى وجود تغييرات على عناصر السيطرة المذكورة أعلاه .
- عندما تكون حقوق التصويت لدى البنك اقل من حقوق الأغلبية في الشركة المستثمر فيها , ويتمتع البنك بالسلطة على الشركة المستثمر فيها عندما يمتلك حقوق تصويت كافية تمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد, ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامها بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على الشركة المستثمر فيها ام لا , ويشمل ذلك :
  - حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم .
  - حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك .
  - الحقوق الناشئة من جراء أي ترتيبات تعاقدية أخرى .
  - أي وقائع او ظروف أخرى تشير الى ان الشركة قادرة او غير قادرة في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرار , بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة والجوهرية على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- تم إظهار الفروقات بين السياسات وأطر عمل الشركات التابعة والتي تتبع المعايير الدولية للتقارير المالية دون اخذ بعين الاعتبار تعديل البنك المركزي الاردني وتم تتبعها في القوائم المالية الموحدة.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2023 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3,5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سوريا	9,9 مليار ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2023 و2022 كما يلي :

	31 كانون الأول 2023		للعام 2023	
اسم الشركة	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	7,155,920	1,102,772	463,812	262,689
بنك الاردن - سوريا	68,127,386	49,116,668	2,052,068	1,205,436
شركة الأردن للتأجير التمويلي	32,027,055	4,501,138	1,911,994	1,436,943

اسم الشركة	31 كانون الأول 2022		للعام 2022	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	6,269,613	417,588	361,568	229,070
بنك الاردن - سوريا	82,145,495	64,163,007	3,206,308	2,382,314
شركة الأردن للتأجير التمويلي	31,689,644	4,638,775	1,723,006	656,781

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الربح والخسارة الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة, ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الربح والخسارة الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمَر بها .
- تتعرض للعوائد المتغيرة, أو لها الحق في العوائد المتغيرة, الناتجة من ارتباطاتها مع المنشآة المستثمَر بها ,
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمَر بها.

ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها, فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد, ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها, ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت أخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة, بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة, يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الربح والخسارة
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقًا في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الربح والخسارة أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك .

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "فوائد دائنة" و"فوائد مدينة" في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة, كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو , عند الإقتضاء , لفترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية, كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية, وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً , تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة), أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً , فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة, وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد , يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة , وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال , كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض , وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15) , في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة, لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة , بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة, لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في هذا السطر , بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة", ومع ذلك , وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة, تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة كبند متحوط له , وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار, تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط , بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات , وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة , وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم, أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة , تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة , تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأدوات الماليـة

الاعتـراف المبدئـي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العـادلة , وتضاف تكاليف المعاملات التـي تعود مباشرة إلى الاستحـواذ أو إصـدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات الماليـة , أو خصمها منها , حسب الضرورة , عند الاعتـراف المبدئـي , كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي , فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق , فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)
- في جميع الحالات الأخرى , تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي , سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي, فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني , ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة , يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:
- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم, ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك , يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للالغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) , في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .
بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي , قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) , تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود , ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى , بالإضافة إلى هامش الربح , يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي , إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي , مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع , لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة, كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي, يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين , ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية , وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية , تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل, ومع ذلك, لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول , مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد", كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية , والحفاظ على معدل ربح محدد, ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج), وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي , يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد , يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, في المقابل , بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي :
- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة , مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية , يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر , تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك , يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير, وعلى وجه التحديد :
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءً من علاقة تحوطية محددة , فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءً من علاقة تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في قائمة الدخل الشامل الموحدة في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة والتي هي ليست جزءً من علاقة محاسبية تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل, يُعترف بفروقات أسعار الصرف في قائمة الدخل الشامل الموحدة في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء , يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات, أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"), يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:
- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة , وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها, يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني
يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي, وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان , يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية , مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة , فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي , فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة , يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)" تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا
يعتبر الأصل المالي " متدني إئتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي , يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة, تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :
- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بدمج المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض, تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد , وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية , يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير, لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني , وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد, يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر, وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً
يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي, وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد
يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة, يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة , لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:
- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو.
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول, وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني , يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية, وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل , وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات , فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود , وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة, إن المؤشرات الكمية , مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل , هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل, كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان
يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي , إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان , سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان , نتيجةً لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي , يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة , عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم , بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له , بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة , سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد, إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات , تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك, والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة, بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة, وبخصوص تمويل الافراد , تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية, خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد, يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية, وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية , ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب, ومع ذلك , لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة, وفيما يتعلق بالإقراض للشركات , فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل, وبشأن إقراض الأفراد, ياخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله, وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي , فإن تغييرًا معينًا , بالقيمة المطلقة , في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا , يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت, ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة , بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي , يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي , بالإضافة إلى ذلك , سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد , يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية , وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة , تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض , التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) , تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات , ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي , يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف , وفقًا لسياسة البنك , فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية , مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI), أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل, أو مدى التغير في أسعار الفائدة, أو الإستحقاق, أو المواثيق, وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري, إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة , وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي , يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ , إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف , سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا , ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل , يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية , مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك , عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة, إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي , فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة, وعمومًا , يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف , يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) , ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل , أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر , أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول , يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها , أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري , فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل , يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك , يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاذ جميع طرق الدفع الممكنة , ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة, ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي القيمة العادلة .
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي كمخصص
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين, يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب, تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية
تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية
رأس المال
أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها, يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة , بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة
يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين, لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخشسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة
تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية, إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار, تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل, وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية
تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:
- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا:
- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك.
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة , وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءً من علاقة تحوط محددة, يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك , فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة,

يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, وبدلاً من ذلك , تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة , تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مطلوبات مالية أخرى
يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى , بما في ذلك الودائع والقروض , مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة, وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة, إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي , أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي, للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال , انظر "صافي إيرادات الفوائد " أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك, كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة, وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد, ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة
يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة , ومخاطر الائتمان , ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية, تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية , ومقايضات أسعار الفائدة , ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات , ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي , يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط , وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط, يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية, تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا, كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة
يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا, تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي
عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها , وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي , يتم قياسها لاحقاً :
- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق
تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة , وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, فإنها تُقاس لاحقاً:
- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما تم أعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية
مشتقات مالية للمتاجرة
يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم, ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط
يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء, كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي, لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة, بالإضافة لذلك , لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) , أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم أعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.

عند بداية علاقة التحوط, يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له , بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة, علاوة على ذلك , عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر , يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له , والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:
- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة, في مثل هذه الحالات , قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط, على سبيل المثال , قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءً من علاقة التحوط, وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء , فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط , يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط, وفي هذه الحالة , يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر , على مدى فترة التحوط , إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية, لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية , وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية , مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال , وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط , يستبعد البنك من تحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات , في هذه الحالة , تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات, وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى , بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية, وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات, عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف , فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة
يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, وفي هذه الحالة , يُعترف به في الدخل الشامل الآخر, لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة , ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر, عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت), يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي, كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي
يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية , وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر , محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة , في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك, إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة, فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت), ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة , ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي, تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة, عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع , فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية
تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية, ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقـــاص
يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء
تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء وعلى مسؤوليتهم الخاصة ولا تعتبر من موجودات البنك, ويتم اعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة راس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها, يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القيمة العادلة
تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر, وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس, يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقاريـر المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يـلي:

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غيـر المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتـي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غيـر مباشرة.
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصـات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين
يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهرعن كل سنة خدمة للموظفين غير المشمولين باحكام قانون الضمان الاجتماعي.

يتم قيد التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها, ويتم قيد المخصص للالتزامات المترتبة على البنك لقاء تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

ضريبة الدخل
- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية .
- تحســب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يمارس بها البنك نشاطاته .
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها, يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.
- يقوم البنك باحتساب الضريبة المؤجلة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة
تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد , يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز فيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً , هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الموجودات المالية المرهونة
وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع
يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي, وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها, ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة, (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع او اعادة رهن) فيجب اعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة, ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة, وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها, وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال, ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ممتلكات ومعدات
- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها , ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

	%
مباني	2 – 10
معدات وأجهزة وأثاث	9 – 20
وسائط نقل	15 – 20
أجهزة الحاسب الآلي	15 – 20
تحسينات وديكورات	15 – 20

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام, فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً, يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها, أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة, ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة, كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
- تشمل الموجودات غير الملموسه أنظمة حاسوب وبرامج الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة 15% - 20% سنويا.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة , يُعتبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك , وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعه للبنك , وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها , تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات, وفي تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة , يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ, كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة, لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) , والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة , يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة, كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة , ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة , وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات, كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة , إن وجدت , في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية, أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا), فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك, فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة, تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة, أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة), فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد, يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام وإلتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر , باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرَّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أوأقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة, وبالنسبة لهذه العقود , يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار, مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار , وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة , يقوم البنك بإستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) , مطروحًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض.
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل , تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء , إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات.
- دفع غرامات إنهاء العقد , إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء , وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة, وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم, وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل , وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أوالعمر الإنتاجي للأصل (ايهما أقصر), إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام , والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء , فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل, ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام – بالصافي كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام, يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجرا كإيجارات تمويل أو تشغيل, في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر , يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجرًا وسيطًا, فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين, يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة, تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار, يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات اخرى غير التأجير, يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة او التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية, ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة, ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

3. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

تـم اتبـاع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023 في اعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة , والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم الماليـــة الموحدة للسنة أوالسنوات السابقة, علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـــة المحاسبيـــة للمعامـــلات والترتيبات المستقبليـة.

المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 وكانون الأول 2021 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17).

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجًا عامًا, تم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة, الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة, يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج توزيع الأقساط, يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير مبلغ وتوقيت وعدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل واضح تكلفة عدم التيقن, ويأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي وثائق التأمين.

ليس لدى المجموعة أي عقود تستوفي تعريف عقد التأمين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (17).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية, تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة", تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان, عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة , من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها, قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى , حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية, ومع ذلك , ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.

وضع مجلس المعايير أيضًا إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

تقدم التعديلات استثناءً آخر من إعفاء الاعتراف الأولي, بموجب التعديلات , لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم, اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به, قد تنشأ فروقات مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم عند الاعتراف المبدئي للأصل والالتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12, يتعين على المنشأة الاعتراف بأصول والتزامات الضريبة المؤجلة ذات الصلة, مع خضوع الاعتراف بأي أصل ضريبي مؤجل لمعايير قابلية الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل - الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 لتوضيح أن المعيار ينطبق على ضرائب الدخل الناشئة عن قانون الضرائب الذي تم اصداره أو صدر بشكل جوهري لتنفيذ قواعد نموذج الركيزة الثانية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية , بما في ذلك قانون الضرائب الذي يطبق الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية المؤهلة الموضحة في تلك القواعد.

تقدم التعديلات استثناءً مؤقتًا للمتطلبات المحاسبية للضرائب المؤجلة في معيار المحاسبة الدولي رقم 12, بحيث لا تقوم المنشأة بالاعتراف أو الإفصاح عن معلومات حول أصول والتزامات الضرائب المؤجلة المتعلقة بضرائب دخل الركيزة الثانية.

تعديـلات علـى معيـار المحاسـبة الدولـي (8) – السياسـات المحاسـبية, والتغييـرات فـي التقديـرات المحاسـبية والأخطـاء - تعريـف التقديـرات المحاسـبية

تستبدل التعديلات تعريف التغير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية, وبموجب التعريف الجديد , فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التيقن من القياس", تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية.

ب. معايير صادرة وغير سارية المفعول

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة, لم تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد , تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) :بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.

إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك, تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية, يتم الإعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك, وبالمثل, فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الإعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.

لم يُحدد تاريخ السريان بعد, يُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة
إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف, أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير, وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام , كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير, وتقدم تعريفًا لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل .

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024, مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات
تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول), تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجودًا في نهاية فترة إعداد التقارير المالية, حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال, تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد التقارير المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية).

ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ التقرير لا يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة التقرير, ومع ذلك, إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعًا لامتثال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير, فإن المنشأة تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهرًا بعد الفترة المشمولة بالتقرير, وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها) , والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف , إن وجدت , التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين
تضيف التعديلات هدف إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي (7) ينص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن معلومات حول ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية, بالإضافة إلى ذلك, تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر تركز مخاطر السيولة.

لم يتم تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين", وبدلا من ذلك , تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي سيُطلب من المنشأة تقديم المعلومات عنه.

ولتحقيق هدف الإفصاح, سيُطلب من المنشأة الإفصاح بشكل إجمالي عن ترتيبات تمويل الموردين الخاص بها:
- شروط وأحكام الترتيبات.
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها المعروضة في قائمة المركز المالي للمنشأة للالتزامات التي تشكل جزءًا من الترتيبات.
- القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها والتي حصل الموردون بالفعل على دفعات لها من مقدمي التمويل.
- نطاق تواريخ استحقاق الدفع لكل من الالتزامات المالية التي تشكل جزءًا من ترتيبات تمويل الموردين والذمم الدائنة التجارية المماثلة التي لا تشكل جزءًا من ترتيبات تمويل الموردين.
- معلومات مخاطر السيولة.

التعديلات التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق فيها المنشأة التعديلات تنطبق على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار - إلتزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار
تضيف التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تفي بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 ليتم المحاسبة عنها على أنها عملية بيع, تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الإيجار" أو "مدفوعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع المستأجر, بعد تاريخ البدء.

لا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة المعترف بها من قبل البائع المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار, بدون هذه المتطلبات الجديدة, قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال, بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير في مدة عقد الإيجار) من خلال تطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16, قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في حالة إعادة الإيجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

كجزء من التعديلات, قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل مثال توضيحي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وإضافة مثال جديد لتوضيح القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في معاملة البيع وإعادة الاستئجار مع دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على على مؤشر أو معدل, توضح الأمثلة التوضيحية أيضًا أن الالتزام الذي ينشأ من معاملة البيع وإعادة الاستئجار المؤهلة كعملية بيع تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15, هو التزام إيجار.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة, كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين , وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها, ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري , ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية, في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك
فيما يلي الأحكام الهامة , غير تلك التي تنطوي على تقديرات (والمفصح عنها أدناه) , التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال
يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال, يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين, ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها, والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات, يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها, وتعتبر المراقبة جزءً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا , وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان
يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى, أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة, ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي, لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان, وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير, يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة, ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة .

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة
عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي , يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة, درجة مخاطر الائتمان , نوع الضمانات, تاريخ الاعتراف الأولي , الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق , الصناعة, الموقع الجغرافي للمقترض, الخ), يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة, إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان, تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب, وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر , أو العكس , ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة, يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج , والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة, يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد , إن أمكن وكان مناسبًا , في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية, يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية, ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة, وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1, يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيميين مستقلين مؤهلين مهنيًا, ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيميين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة:

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد , يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية, ويتم التحصيل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق , إن أمكن, وفي غياب تلك البيانات السوقية , فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام, وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات, وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج. الأدوات المالية المشتقة:

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا, وفي حال عدم وجود الأسعار, تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة, وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق, إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة, حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك.
- نسبة خصم مناسبة للأداة, تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر, وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة, تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم, وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية, تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار , تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد , أو عدم خيار الإنهاء, يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه), تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة , يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة, وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة , والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد, وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها, مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك , بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة, وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) , يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة, ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل, ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار, تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود, إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR")، طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الاول 2023	2022
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	86,111,540	80,763,969
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	205,101,939	104,720,998
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	312,817,999	295,697,005
- شهادات إيداع	158,289,763	94,007,000
- متطلبات الاحتياطي النقدي	106,410,620	98,842,399
مجموع الأرصدة لدى بنوك مركزية	782,620,321	593,267,402
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(293,302)	(206,907)
أرصدة لدى بنوك مركزية بالصافي	782,327,019	593,060,495
المجموع	**868,438,559**	**673,824,464**

توزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية حسب النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2023				كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	593,267,402	-	-	593,267,402	300,376,491
الأرصدة الجديدة خلال السنة	214,708,917	-	-	214,708,917	293,754,768
الأرصدة المسددة	-	-	-	-	-
	807,976,319			807,976,319	594,131,259
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	6,330,863	-	-	6,330,863	6,060,102
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(31,686,861)	-	-	(31,686,861)	(6,923,959)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**782,620,321**	**-**	**-**	**782,620,321**	**593,267,402**

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	مستوى أفراد	مستوى مجتمع	مستوى أفراد	مستوى مجتمع	مستوى أفراد	مستوى مجتمع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني الداخلي لمخاطر بناء على نظام التصنيف الائتماني المعتمد من البنك:							
1	611,039,837	-	-	-	-	-	611,039,837
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-
6	171,580,484	-	-	-	-	-	171,580,484
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	782,620,321	-	-	-	-	-	782,620,321

البند	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
	مستوى أفراد	مستوى مجتمع	مستوى أفراد	مستوى مجتمع	مستوى أفراد	مستوى مجتمع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	528,876,870	-	-	-	-	-	528,876,870
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-
6	64,390,532	-	-	-	-	-	64,390,532
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	593,267,402	-	-	-	-	-	593,267,402

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	206,907	-	-	-	-	206,907	117,663
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	102,213	-	-	-	-	102,213	10,673
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(2,147)	-	-	-	-	(2,147)	-
	306,973	-	-	-	-	306,973	128,336
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(17,389)	-	-	-	-	(17,389)	84,751
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	3,718	-	-	-	-	3,718	(6,180)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**293,302**	**-**	**-**	**-**	**-**	**293,302**	**206,907**

- بلغ الاحتياطي النقدي 106,410,620 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (98,842,399 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب بإستثناء الاحتياطي النقدي 2,182,999 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (19,951,005 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).
- تشمل الودائع لآجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2023 (10,635,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).
- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الاول					
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	60,189,408	56,901,613	60,189,408	56,901,613
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	54,725,000	67,090,000	27,707,000	26,852,893	82,432,000	93,942,893
إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	54,725,000	67,090,000	87,896,408	83,754,506	142,621,408	150,844,506
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(127)	(189)	(70,070)	(105,583)	(70,197)	(105,772)
المجموع	54,724,873	67,089,811	87,826,338	83,648,923	142,551,211	150,738,734

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	51,821,177	-	-	-	-	51,821,177	35,011,400
3	50,492,698	-	-	-	-	50,492,698	82,087,455
4	31,354,839	-	-	-	-	31,354,839	19,597,122
5	271,376	-	-	-	-	271,376	5,957,895
6	8,582,036	-	-	-	-	8,582,036	8,091,856
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	97,973
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	99,282	99,282	805
المجموع	**142,522,126**	**-**	**-**	**-**	**99,282**	**142,621,408**	**150,844,506**

- توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	150,745,728	-	-	-	98,778	150,844,506	136,007,374
الأرصدة الجديدة خلال السنة	73,774,138	-	-	-	1,159	73,775,297	103,244,411
الأرصدة المسددة	(66,857,510)	-	-	-	(42)	(66,857,552)	(43,418,669)
	157,662,356	-	-	-	99,895	157,762,251	195,833,116
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,806,460)	-	-	-	-	(8,806,460)	(43,824,798)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(6,333,770)	-	-	-	(613)	(6,334,383)	(1,163,812)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**142,522,126**	**-**	**-**	**-**	**99,282**	**142,621,408**	**150,844,506**

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	6,995	-	-	-	98,777	105,772	5,194
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	5,226	-	-	-	479	5,705	105,671
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(193)	-	-	-	(36,263)	(36,456)	(4,286)
	12,028	-	-	-	62,993	75,021	106,579
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-		-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-		-	-	-	-	-
الأثر على المخصص -كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(65)	-	-	-	-	(65)	41
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(4,146)	-	-	-	(613)	(4,759)	(848)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**7,817**	**-**	**-**	**-**	**62,380**	**70,197**	**105,772**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 34,583,213 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (26,329,361 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 4,724,932 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (4,602,068 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) .

٧. إيرادات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

البند	بنوك ومؤسسات محلية		بنوك ومؤسسات خارجية		المجموع	
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى	المرحلة الثالثة	المجموع	
	حسابات إفرادي	حسابات تجميعي	حسابات إفرادي	حسابات تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فوائد التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:						
1	-	-	-	-	-	-
2	448,000	-	-	-	448,000	940,000
3	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-
6	-	-	-	-	-	-
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	448,000	-	-	-	448,000	940,000

٧. إيرادات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي

البند	بنوك ومؤسسات محلية		بنوك ومؤسسات خارجية		المجموع	
	المرحلة الأولى		المرحلة الأولى	المرحلة الثالثة	المجموع	
	حسابات إفرادي	حسابات تجميعي	حسابات إفرادي	حسابات تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	-	280,000	940,000	280,000	940,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر الى 9 أشهر	-	-	112,000	-	112,000	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر الى سنة	-	-	56,000	-	56,000	-
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	448,000	940,000	448,000	940,000
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	(51)	(53)	(51)	(53)
المجموع	-	-	447,949	939,947	447,949	939,947

- توزعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2023 المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2022
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	940,000	-	-	-	-	940,000	89,282,000
الأرصدة الجديدة خلال السنة	336,000	-	-	-	-	336,000	940,000
الأرصدة المسددة	(112,000)	-	-	-	-	(112,000)	(89,235,000)
	1,164,000	-	-	-	-	1,164,000	987,000
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(716,000)	-	-	-	-	(716,000)	(47,000)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**448,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**448,000**	**940,000**

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2023 المرحلة الأولى		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2022
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	53	-	-	-	-	53	32,523
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	41	-	-	-	-	41	53
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(3)	-	-	-	-	(3)	(32,520)
	91	-	-	-	-	91	56
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(40)	-	-	-	-	(40)	(3)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**51**	**-**	**-**	**-**	**-**	**51**	**53**

- لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2023 و2022 .

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	132,986	90,167
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	217,811	226,833
حق استلام موجودات مالية بالقيمة العادلة **	-	15,000,000
	350,797	**15,317,000**

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.

** يمثل هذا البند موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة متمثلة في حق مشروط لإستلام موجودات مالية تم الإعتراف بها من قبل البنك بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) و تطبيقاً للإتفاقية الموقعة بتاريخ 23 كانون الأول 2018 والتي تعتبر إمتداد لها وجزءً لا يتجزء منها والمتعلقة ببيع موجودات رأسمالية , هذا وقد تم تقييم هذه الموجودات بالقيمة العادلة لها بتاريخ القوائم المالية الموحدة والذي نتج عنها أرباح تقييم بنفس القيمة للعام 2020, علماً بأن المبلغ قد تم تحصيله خلال النصف الأول من العام 2023.

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	5,154,157	4,022,773
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *	1,634,279	2,569,171
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	8,094,956	9,162,150
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *	79,873,069	98,026,877
مجموع أدوات الملكية	94,756,461	113,780,971
سندات حكومية	144,192,002	-
مجموع أدوات الدين	144,192,002	-
المجموع	**238,948,463**	**113,780,971**

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 761,894 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (664,670 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022) .

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لما يلي:

- طريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالإعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها.
- وفقاً لأسلوبي المضاعفات والتدفقات النقدية المخصومة والتي تعتبر من طرق المستوى الثالث وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13).
- بإستخدام مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها.

- توزيع إجمالي أدوات الدين الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البنك	فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك	كما في 31 كانون الأول 2023			كما في 31 كانون الأول 2022		
		أدوات دين بتكاليف مطفأة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	أدوات دين بتكاليف مطفأة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1	1	-	144,192,002	-	-	144,192,002	-
2	2	-	-	-	-	-	-
3	3	-	-	-	-	-	-
4	4	-	-	-	-	-	-
5	5	-	-	-	-	-	-
6	6	-	-	-	-	-	-
7	7	-	-	-	-	-	-
8	8	-	-	-	-	-	-
9	9	-	-	-	-	-	-
10	10	-	-	-	-	-	-
		-	**144,192,002**	**-**	**-**	**144,192,002**	**-**

إن الحركة على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة كانت على النحو الآتي:					
البند	كما في 31 كانون الأول 2023				كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
القيمة العادلة كما في بداية السنة	-	-	-	-	-
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	144,192,002			144,192,002	-
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	-	-	-	-	-
	144,192,002			144,192,002	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**144,192,002**	**-**	**-**	**144,192,002**	**-**

لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل كما في 31 كانون الأول 2023 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:					
البند	كما في 31 كانون الأول 2023				كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة ألثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-
خسارة التدني على الإستثمارات الجديدة خلال السنة					-
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	-
					-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

* لم يتم إدراج مخصص الخسائر الإئتمانية أعلاه في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية للاستثمار في السندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يمثل قيمتها العادلة.

10. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــــون الاول 2023 دينار	2022 دينار
الافراد (التجزئة)	543,613,039	594,825,426
حسابات جارية مدينة	18,950,368	15,485,838
قروض وكمبيالات *	490,143,712	548,344,887
بطاقات الائـتمان	34,518,959	30,994,701
القروض العقارية	234,448,839	271,477,666
الشركات :	593,656,680	598,406,763
الشركات الكبرى	360,784,681	355,062,498
حسابات جارية مدينة	45,169,563	36,395,236
قروض وكمبيالات *	315,615,118	318,667,262
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	232,871,999	243,344,265
حسابات جارية مدينة	42,608,864	48,341,025
قروض وكمبيالات *	190,263,135	195,003,240
الحكومة والقطاع العام	229,445,084	225,239,281
المجمـــوع	**1,601,163,642**	**1,689,949,136**
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(152,244,689)	(162,402,875)
ينزل: فوائد معلقة	(16,047,875)	(15,387,052)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**1,432,871,078**	**1,512,159,209**

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـــاً البالغـــة 13,988,254 دينـــار كما في 31 كانون الأول 2023 (13,168,373 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة 150,296,318 دينار أي ما نسبته (9/4%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 (149,280,799 دينار أي ما نسبتـه (8/8%) كما في 31 كانون الأول 2022) .
- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 134,248,443 دينار أي ما نسبته (8/5%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائـد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 (133,893,747 دينار أي ما نسبته (8/0%) كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 957,567 دينار أي ما نسبته (0/06%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 (1,742,800 دينار أي ما نسبته (0/14%) كما في 31 كانون الأول 2022) , كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 52,687,587 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (41,115,210 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) بالإضافة إلى تسهيلات ممنوحة إلى حكومات أجنبية بمبلغ 27,556,405 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (33,271,260 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة وفق تجميعي الجودة بشكل رئيسي كما يلي:	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022		
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع		
	التجزئة	الشركات	التجزئة	الشركات	التجزئة	الشركات	التجزئة	الشركات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
مصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة	693,455,209	759,905,629	31,829,258	55,478,241	149,280,799	1,689,949,136	1,724,174,544	1,601,163,642	
مصنفة خلال السنة	176,311,940	68,590,552	3,914,991	1,365,291	4,896,995	255,079,769	1,724,174,544	1,601,163,642	
التسهيلات المجددة	772,216,257	728,027,939	145,105,682	46,366,434	(9,072,112)	(220,854,361)	1,724,174,544	1,601,163,642	
ما لم تحول الى المرحلة الأولى	8,746,910	22,809,515	(1,037,654)	(8,746,910)	(3,286,017)	(10,477,098)	(100,468,242)	1,724,174,544	1,601,163,642
ما لم تحول الى المرحلة الثانية	(38,698,913)	(51,746,066)	(1,388,289)	52,810,619	39,022,649	(24,982,228)	(9,550,061)	1,724,174,544	1,601,163,642
ما لم تحول الى المرحلة الثالثة	(267,487)	(9,550,061)	36,981,392	(2,181,616)	(24,982,228)	(1,581,835)	(8,153,364)	(1,661,849)	1,724,174,544
التعديلات بسبب تعديلات	(15,639,612)	(51,870,917)	202,632	(164,303)	(1,314,493)	(2,197,885)	(1,581,835)	(8,153,364)	(1,661,849)
الأثر بقيمة دفترية بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,154,099)	(68,786,693)	(26,290,892)	(26,290,892)	-	-	-	-	-
ديون اعدمت	(11,460,460)	(13,184,285)	(1,078,668)	(1,020)	(348,094)	(296,043)	-	-	-
مصروف تدني للفترة	713,742,596	1,601,163,642	150,296,318	59,568,216	41,843,994	635,712,518	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة									

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	كما في 31 كانون الأول 2023					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	3,205,580	3,647,762	25,970,008	4,512,884	125,066,641	162,402,875
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	14,417,182	479,754	66,217	96,062	5,688,484	20,747,699
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(261,400)	(350,954)	(14,760,485)	(100,590)	(9,578,956)	(25,052,385)
	17,361,362	3,776,562	11,275,740	4,508,356	121,176,169	158,098,189
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	57,899	1,410,932	(57,899)	(910,970)	(499,962)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(261,313)	(225,249)	517,538	994,138	(1,025,114)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,629)	(32,705)	(3,567,066)	(62,603)	3,664,003	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين						-
المراحل الثلاث خلال السنة	(35,099)	(740,809)	213,951	98,890	18,263,510	17,800,443
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(241,104)	1,215,576	65,334	36,282	(374,927)	701,161
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(23,827,346)	(23,827,346)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(20,790)	(3,244)	(4,494)	(714)	(498,516)	(527,758)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**16,859,326**	**5,401,063**	**8,443,104**	**4,663,379**	**116,877,817**	**152,244,689**

- تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2022					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	611,018,680	760,840,231	112,095,288	29,919,114	144,312,640	1,658,185,953
التسهيلات الجديدة خلال السنة	119,155,621	114,503,415	3,075,520	1,564,105	4,338,495	242,637,156
التسهيلات المسددة	(87,306,834)	(82,127,211)	(13,779,957)	(2,338,248)	(8,729,123)	(194,281,373)
	642,867,467	793,216,435	101,390,851	29,144,971	139,922,012	1,706,541,736
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	26,203,243	23,883,822	(26,031,349)	(21,288,873)	(2,766,843)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,139,278)	(27,262,092)	15,022,060	28,123,679	(2,744,369)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(819,598)	(4,262,843)	(9,843,876)	(2,667,875)	17,594,192	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(6,884,735)	(1,430,661)	(4,584,043)	(1,160,933)	199,750	(13,860,622)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	46,756,171	(24,182,489)	(20,393,691)	(321,711)	(6,610)	1,851,670
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(1,912,569)	(1,912,569)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,528,061)	(56,543)	(81,711)	-	(1,004,764)	(2,671,079)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**693,455,209**	**759,905,629**	**55,478,241**	**31,829,258**	**149,280,799**	**1,689,949,136**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	كما في 31 كانون الأول 2022					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	572,036	1,090,081	28,680,240	3,330,053	124,958,576	158,630,986
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	219,061	718,034	481,782	1,784,795	4,183,794	7,387,466
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(84,840)	(117,709)	(1,461,214)	(1,514,281)	(8,178,528)	(11,356,572)
	706,257	1,690,406	27,700,808	3,600,567	120,963,842	154,661,880
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	241,321	2,035,199	(86,039)	(144,405)	(2,046,076)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(12,604)	(54,910)	1,618,737	605,699	(2,156,922)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(546)	(6,886)	(56,781)	(24,479)	88,692	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين	(117,832)	(2,001,987)	(1,539,296)	432,781	10,801,839	7,575,505
المراحل الثلاث خلال السنة						
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,391,645	1,986,417	(1,665,933)	42,721	(376,126)	2,378,724
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(1,752,376)	(1,752,376)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(2,661)	(477)	(1,488)	-	(456,232)	(460,858)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**3,205,580**	**3,647,762**	**25,970,008**	**4,512,884**	**125,066,641**	**162,402,875**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع :	31 كانون الأول 2023					
	الافراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الاجمالي
			الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	49,927,693	7,363,213	62,624,478	42,288,771	198,720	162,402,875
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,498,323	854,093	14,228,831	1,349,355	817,097	20,747,699
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(1,967,561)	(1,271,438)	(19,271,402)	(2,537,176)	(4,808)	(25,052,385)
	51,458,455	6,945,868	57,581,907	41,100,950	1,011,009	158,098,189
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	5,356,528	2,167,534	7,348,090	2,801,015	127,276	17,800,443
التغيرات الناتجة عن التعديلات	1,182,487	17,807	(502,114)	(6,034)	9,015	701,161
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	(202,051)	-	(18,142,774)	(5,482,521)	-	(23,827,346)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(39,938)	(6,057)	(406,263)	(75,500)	-	(527,758)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**57,755,481**	**9,125,152**	**45,878,846**	**38,337,910**	**1,147,300**	**152,244,689**
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	899,483	2,056,225	45,804,185	37,924,101	1,147,300	87,831,294
المخصصات على مستوى تجميعي	56,855,998	7,068,927	74,661	413,809		64,413,395
الرصيد في نهاية السنة	**57,755,481**	**9,125,152**	**45,878,846**	**38,337,910**	**1,147,300**	**152,244,689**

	31 كانون الأول 2022					
		الشركـــات				
	الافـــراد	القـــروض العقـاريـة	الشـــركـــات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمـــالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	44,206,303	9,037,978	66,446,361	38,768,162	172,182	158,630,986
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,745,387	674,791	958,300	915,992	92,996	7,387,466
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(3,677,029)	(1,600,159)	(2,287,659)	(3,788,257)	(3,468)	(11,356,572)
	45,274,661	8,112,610	65,117,002	35,895,897	261,710	154,661,880
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,719,714	(971,289)	(74,105)	5,901,185	-	7,575,505
التغيرات الناتجة عن التعديلات	2,040,868	223,768	(673,129)	850,207	(62,990)	2,378,724
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	(71,194)	-	(1,663,398)	(17,784)	-	(1,752,376)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(36,356)	(1,876)	(81,892)	(340,734)	-	(460,858)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**49,927,693**	**7,363,213**	**62,624,478**	**42,288,771**	**198,720**	**162,402,875**
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	154,609	930,917	62,527,064	41,891,618	198,720	105,702,928
المخصصات على مستوى تجميعي	49,773,084	6,432,296	97,414	397,153	-	56,699,947
الرصيد في نهاية السنة	**49,927,693**	**7,363,213**	**62,624,478**	**42,288,771**	**198,720**	**162,402,875**

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع الأعمال :

أ) محفظة الافراد (التجزئة)

	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		الإجمالي
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-
4	261,373	-	-	-	-	261,373
5	2,293,460	-	-	-	-	2,293,460
6	191,512	-	107,735	-	-	299,247
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	1,482,578	1,482,578
غير مصنف	-	450,228,021	-	36,073,944	52,974,416	539,276,381
المجموع	**2,746,345**	**450,228,021**	**107,735**	**36,073,944**	**54,456,994**	**543,613,039**

افصاح الحركة على التسهيلات :

أ) محفظة الأفراد

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2023 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2022
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	3,729,609	519,813,852	15,169	24,153,092	47,113,704	594,825,426	596,242,926
التسهيلات الجديدة خلال السنة	273,821	59,187,051	61,918	3,519,116	1,951,024	64,992,930	85,085,684
التسهيلات المسددة	(376,983)	(68,863,253)	-	(2,074,213)	(1,945,340)	(73,259,789)	(68,757,536)
	3,626,447	510,137,650	77,087	25,597,995	47,119,388	586,558,567	612,571,074
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	18,144,108	-	(17,450,614)	(693,494)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(50,198)	(30,256,813)	50,197	30,969,171	(712,357)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(7,512,274)	(15,169)	(1,214,880)	8,742,323	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(1,560,296)	(4,380)	(1,658,020)	262,836	(2,959,860)	(1,669,923)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(829,904)	(38,599,754)	-	(168,875)	7,157	(39,591,376)	(15,971,102)
التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج قامة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(253,197)	(253,197)	(86,788)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(124,600)	-	(833)	(15,662)	(141,095)	(17,835)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,746,345**	**450,228,021**	**107,735**	**36,073,944**	**54,456,994**	**543,613,039**	**594,825,426**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2023 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2022
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	7,103	3,386,605	798	4,397,952	42,135,235	49,927,693	44,206,303
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	194	461,331	882	89,564	2,946,352	3,498,323	4,745,387
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(1,646)	(316,176)	-	(77,965)	(1,571,774)	(1,967,561)	(3,677,029)
	5,651	3,531,760	1,680	4,409,551	43,509,813	51,458,455	45,274,661
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	1,307,713	-	(851,878)	(455,835)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(211,851)	-	860,690	(648,839)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(30,465)	(798)	(49,455)	80,718	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف							
بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(652,803)	-	36,789	5,972,542	5,356,528	2,719,714
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,058)	1,151,813	-	33,715	17	1,182,487	2,040,868
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(202,051)	(202,051)	(71,194)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	(1,734)	-	(664)	(37,540)	(39,938)	(36,356)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,593**	**5,094,433**	**882**	**4,438,748**	**48,218,825**	**57,755,481**	**49,927,693**

ب) محفظة القروض العقارية	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	55,295
3	667,110	-	-	-	-	667,110	374,193
4	2,711,155	-	-	-	-	2,711,155	2,162,048
5	5,238,859	-	1,066,892	-	-	6,305,751	4,966,087
6	1,108,531	-	1,834,954	-	-	2,943,485	3,489,626
7	-	-	105,695	-	-	105,695	4,796,403
8	-	-	-	-	2,692,149	2,692,149	6,083
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	1,576,832	1,576,832	744,911
غير مصنف	-	181,214,989	-	23,416,538	12,815,135	217,446,662	254,883,020
المجموع	**9,725,655**	**181,214,989**	**3,007,541**	**23,416,538**	**17,084,116**	**234,448,839**	**271,477,666**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	10,863,054	236,480,554	4,980,598	7,476,233	11,677,227	271,477,666	273,211,954
التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,791,578	8,241,971	-	395,875	335,681	13,765,105	33,858,517
التسهيلات المسددة	(2,589,115)	(31,489,871)	(170,773)	(1,195,954)	(1,155,929)	(36,601,642)	(24,722,278)
	13,065,517	213,232,654	4,809,825	6,676,154	10,856,979	248,641,129	282,348,193
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	62,586	4,590,648	(62,586)	(4,246,488)	(344,160)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,027,454)	(21,488,592)	2,027,454	21,840,787	(352,195)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(2,037,787)	(4,747,239)	(948,602)	7,733,628	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(10,481)	(91,838)	980,087	75,854	(801,229)	152,393	(709,230)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,007,608)	(12,818,653)	-	19,020	2,030	(13,805,211)	(10,035,213)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(356,905)	(171,443)	-	(187)	(10,937)	(539,472)	(126,084)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**9,725,655**	**181,214,989**	**3,007,541**	**23,416,538**	**17,084,116**	**234,448,839**	**271,477,666**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	44,412	183,198	304,459	114,510	6,716,634	7,363,213	9,037,978
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	5,624	15,190	26,425	6,498	800,356	854,093	674,791
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(20,555)	(34,762)	(16,407)	(22,622)	(1,177,092)	(1,271,438)	(1,600,159)
	29,481	163,626	314,477	98,386	6,339,898	6,945,868	8,112,610
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	127	103,118	(127)	(58,991)	(44,127)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,365)	(13,388)	5,365	133,438	(120,050)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(2,240)	(287,927)	(13,114)	303,281	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(21)	(87,944)	21,774	61,988	2,171,737	2,167,534	(971,289)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(4,639)	19,699	-	2,747	-	17,807	223,768
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(644)	(1,510)	-	(50)	(3,853)	(6,057)	(1,876)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**18,939**	**181,361**	**53,562**	**224,404**	**8,646,886**	**9,125,152**	**7,363,213**

ج) محفظة للشركات الكبرى	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	7,518,463	-	-	-	-	7,518,463	11,883,305
3	14,234,625	-	-	-	-	14,234,625	33,228,275
4	208,502,739	-	6,189,570	-	-	214,692,309	132,397,177
5	60,155,709	-	-	-	-	60,155,709	81,731,390
6	20,220,846	-	735,727	-	-	20,956,573	42,087,166
7	-	-	7,260,592	-	-	7,260,592	5,672,990
8	-	-	-	-	1,771,428	1,771,428	1,220,464
9	-	-	-	-	43,683	43,683	-
10	-	-	-	-	34,063,253	34,063,253	46,636,022
غير مصنف	-	-	-	-	88,046	88,046	205,709
المجموع	**310,632,382**	**-**	**14,185,889**	**-**	**35,966,410**	**360,784,681**	**355,062,498**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	281,235,421	45,535	25,764,882	-	48,016,660	355,062,498	323,849,300
التسهيلات الجديدة خلال السنة	103,913,718	-	1,283,773	-	1,608,036	106,805,527	96,929,758
التسهيلات المسددة	(39,815,417)	(45,535)	(8,616,975)	-	(2,465,669)	(50,943,596)	(64,619,241)
	345,333,722	-	18,431,680	-	47,159,027	410,924,429	356,159,817
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,907,834	-	(4,907,834)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(20,186,948)	-	20,186,948	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(25,249)	-	(10,112,063)	-	10,137,312	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(166,661)	-	(8,547,159)	-	(644,464)	(9,358,284)	(5,180,879)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(8,416,317)	-	(527,649)	-	193,445	(8,750,521)	8,167,521
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(19,903,048)	(19,903,048)	(1,663,398)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(10,813,999)	-	(338,034)	-	(975,862)	(12,127,895)	(2,420,563)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**310,632,382**	**-**	**14,185,889**	**-**	**35,966,410**	**360,784,681**	**355,062,498**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,516,119	1	16,751,345	-	43,357,013	62,624,478	66,446,361
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	13,466,191	-	38,449	-	724,191	14,228,831	958,300
الرصيد بداية السنة	(188,981)	(1)	(14,700,671)	-	(4,381,749)	(19,271,402)	(2,287,659)
	15,793,329	-	2,089,123	-	39,699,455	57,581,907	65,117,002
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	21,904	-	(21,904)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(109,621)	-	109,621	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(56)	-	(2,019,287)	-	2,019,343	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(13,180)	-	(49,093)	-	7,410,363	7,348,090	(74,105)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(230,404)	-	103,234	-	(374,944)	(502,114)	(673,129)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(18,142,774)	(18,142,774)	(1,663,398)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(19,613)	-	(4,419)	-	(382,231)	(406,263)	(81,892)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**15,442,359**	**-**	**207,275**	**-**	**30,229,212**	**45,878,846**	**62,624,478**

د) محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	
2	-	-	-	-	-	99,869
3	1,356,736	-	-	-	-	3,416,911
4	43,674,358	-	1,100,669	-	-	77,435,574
5	76,800,433	-	307,223	-	-	60,684,066
6	46,447,362	-	3,016,610	-	-	40,033,916
7	-	-	13,032,568	-	-	15,435,100
8	-	-	-	-	2,238,617	1,112,153
9	-	-	-	-	-	9,427,341
10	-	-	-	-	40,068,743	31,424,520
غير مصنف	-	4,269,508	-	77,734	481,438	4,274,815
المجموع	**168,278,889**	**4,269,508**	**17,457,070**	**77,734**	**42,788,798**	**243,344,265**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	172,387,844	3,565,688	24,717,592	199,933	42,473,208	243,344,265	258,584,126
التسهيلات الجديدة خلال السنة	38,913,781	1,161,530	19,600	-	1,002,254	41,097,165	14,719,165
التسهيلات المسددة	(49,806,377)	(69,583)	(1,689,350)	(15,850)	(3,505,174)	(55,086,334)	(25,543,111)
	161,495,248	4,657,635	23,047,842	184,083	39,970,288	229,355,096	247,760,180
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,776,490	74,759	(3,776,490)	(74,759)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,353,281)	(661)	9,677,018	661	(323,737)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(242,238)	-	(10,107,757)	(18,134)	10,368,129	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(976,957)	(9,715)	(586,639)	331	(1,015,028)	(2,588,008)	(6,300,590)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	13,869,183	(452,510)	(786,844)	(14,448)	-	12,615,381	2,153,655
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(6,134,647)	(6,134,647)	(162,383)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(289,556)	-	(10,060)	-	(76,207)	(375,823)	(106,597)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**168,278,889**	**4,269,508**	**17,457,070**	**77,734**	**42,788,798**	**232,871,999**	**243,344,265**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	439,226	77,958	8,913,406	422	32,857,759	42,288,771	38,768,162
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	128,076	3,233	461	-	1,217,585	1,349,355	915,992
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(45,410)	(15)	(43,407)	(3)	(2,448,341)	(2,537,176)	(3,788,257)
	521,892	81,176	8,870,460	419	31,627,003	41,100,950	35,895,897
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	35,868	101	(35,868)	(101)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(58,138)	(10)	314,363	10	(256,225)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,573)	-	(1,259,054)	(34)	1,260,661	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(21,898)	(62)	113,994	113	2,708,868	2,801,015	5,901,185
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(12,018)	44,064	(37,900)	(180)	-	(6,034)	850,207
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(5,482,521)	(5,482,521)	(17,784)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(533)	-	(75)	-	(74,892)	(75,500)	(340,734)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**463,600**	**125,269**	**7,965,920**	**227**	**29,782,894**	**38,337,910**	**42,288,771**

هـ) التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	149,201,092	-	-	-	-	149,201,092	150,852,811
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	20,470,646	-	-	-	-	20,470,646	21,227,228
6	52,687,587	-	-	-	-	52,687,587	53,159,242
7	-	-	7,085,759	-	-	7,085,759	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**222,359,325**	**-**	**7,085,759**	**-**	**-**	**229,445,084**	**225,239,281**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	225,239,281	-	-	-	-	206,297,647
التسهيلات الجديدة خلال السنة	28,419,042	-	-	-	-	12,044,032
التسهيلات المسددة	(4,963,000)	-	-	-	-	(10,639,207)
	248,695,323	-	-	-	-	207,702,472
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,081,032)	-	7,081,032	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	4,727	-	-	4,727
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(19,254,966)	-	-	-	-	17,536,809
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	222,359,325	-	7,085,759	-	-	225,239,281

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	198,720	-	-	-	-	172,182
خسارة التدني على الارصدة خلال الفترة	817,097	-	-	-	-	92,996
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(4,808)	-	-	-	-	(3,468)
	1,011,009	-	-	-	-	261,710
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(88,189)	-	88,189	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال لسنة	-	-	127,276	-	-	127,276
التغيرات الناتجة عن تعديلات	9,015	-	-	-	-	(62,990)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**931,835**	**-**	**215,465**	**-**	**-**	**198,720**

الفوائد المعلقة	31 كانون الاول 2023				
		الشركات			
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,421,522	2,183,241	4,799,075	5,983,214	15,387,052
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	455,256	760,610	2,085,128	1,591,218	4,892,212
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(121,768)	(148,785)	(70,453)	(185,034)	(526,040)
فروقات ترجمة	(3,848)	(7,107)	(214,245)	(48,140)	(273,340)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(50,992)	-	(2,728,900)	(652,117)	(3,432,009)
الرصيد في نهاية السنة	**2,700,170**	**2,787,959**	**3,870,605**	**6,689,141**	**16,047,875**

	31 كانون الاول 2022				
		الشركات			
	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,280,404	2,013,231	3,598,390	5,548,249	13,440,274
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	322,835	506,362	1,362,171	1,169,817	3,361,185
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(169,168)	(334,207)	(116,483)	(486,195)	(1,106,053)
فروقات ترجمة	3,045	(2,145)	(45,003)	(104,058)	(148,161)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(15,594)	-	-	(144,599)	(160,193)
الرصيد في نهاية السنة	**2,421,522**	**2,183,241**	**4,799,075**	**5,983,214**	**15,387,052**

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب التوزيع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي :			المجموع 31 كانون الاول	
	داخل المملكة	خارج المملكة	2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	4,656,885	4,809,522	9,466,407	25,560,090
صناعة	130,526,621	22,404,209	152,930,830	170,130,175
تجارة	210,583,497	78,518,119	289,101,616	267,549,471
عقارات	213,652,512	20,796,327	234,448,839	271,477,666
انشاءات	20,098,232	12,140,310	32,238,542	25,965,995
زراعة	9,587,294	7,366,480	16,953,774	14,082,509
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	25,141,572	55,176,361	80,317,933	81,457,123
أسهم	13,697,616	-	13,697,616	14,757,319
افراد	443,632,435	98,930,566	542,563,001	593,729,507
حكومة وقطاع عام	149,201,092	80,243,992	229,445,084	225,239,281
المجموع	**1,220,777,756**	**380,385,886**	**1,601,163,642**	**1,689,949,136**

11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2023 دينار	2022 دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات وأذونات مالية حكومية وبكفالتها	117,982,301	145,357,652
سندات واسناد قرض شركات وبنوك	19,399,922	32,587,705
سندات حكومات خارجية	10,672,547	17,780,250
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	148,054,770	195,725,607
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات واسناد قرض شركات	16,307,000	41,307,000
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	16,307,000	41,307,000
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	164,361,770	237,032,607
ينزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(235,121)	(372,177)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	**164,126,649**	**236,660,430**

- تحليل السندات والاذونات :

	31 كانون الاول 2023 دينار	2022 دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	164,361,770	232,032,607
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	-	5,000,000
	164,361,770	**237,032,607**

توزعت أدوات الدين بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام تصنيف داخلي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 كما يلي:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع	كما في 31 كانون الأول 2022
	مستوى ائتماني افرادي	مستوى ائتماني تجميعي	مستوى ائتماني افرادي	مستوى ائتماني تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1	117,982,304	-	-	-	117,982,304	145,357,653
2	712,949	-	-	-	712,949	716,683
3	712,770	-	-	-	712,770	2,849,198
4	2,836,000	-	-	-	2,836,000	2,836,000
5	24,351,757	-	-	-	24,351,757	60,393,052
6	7,093,342	-	-	-	7,093,342	24,880,021
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**153,689,122**	**-**	**-**	**-**	**164,361,770**	**237,032,607**

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	237,032,607	-	-	-	-	384,307,200
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	19,477,690	-	-	-	-	86,154,943
الإستثمارات المستحقة	(91,970,144)	-	-	-	-	(232,770,851)
	164,540,153	-	-	-	-	237,691,292
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,677,926)	-	10,677,926	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية الفترة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	(5,278)	-	-	(5,278)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(173,105)	-	-	-	-	(658,685)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**153,689,122**	**-**	**10,672,648**	**-**	**-**	**237,032,607**

- إن ملخص الحركة على مخصص تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي كما يلي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2023			كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	372,177	-	-	372,177	477,080
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	53,119	-	-	53,119	-
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(122,094)	-	-	(122,094)	(47,807)
	303,202	-	-	303,202	429,273
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(103,280)	103,280	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(11,197)	-	(11,197)	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(56,884)	-	-	(56,884)	(57,096)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**143,038**	**92,083**	**-**	**235,121**	**372,177**

- تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي :

	لغاية شهر	أكثر من شهر الى 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
كما في 31 كانون الأول 2023	17,107,450	-	11,498,654	12,092,374	46,895,681	76,767,611	164,361,770
كما في 31 كانون الأول 2022	-	30,165,431	13,334,463	34,999,251	48,538,443	109,995,019	237,032,607

12. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	اراضـــــي	مبانـــــــي	معـــــدات واجهـــــزة واثـــــاث	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	تحسينـــات وديكـــورات	المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,672,933	19,818,306	29,099,339	1,077,619	16,195,912	29,646,292	100,510,401
إضافات	793	63,414	1,157,241	69,138	3,066,575	429,012	4,786,173
استبعادات	-	(218,123)	(448,303)	-	(1,723,289)	(267,208)	(2,656,923)
فروقات عملات أجنبية	(17,412)	(212,504)	(137,887)	(5,274)	(92,065)	(69,311)	(534,453)
الرصيد في نهاية السنة	4,656,314	19,451,093	29,670,390	1,141,483	17,447,133	29,738,785	102,105,198
الاستهلاك المتراكم :							
الاستهلاك المتراكم في بداية السنة	-	7,702,308	20,269,627	889,939	11,907,954	21,773,954	62,543,782
استهلاك السنة	-	252,587	1,782,418	82,576	1,520,512	1,888,475	5,526,568
(استبعادات)	-	(172,249)	(424,056)	-	(1,719,936)	(253,093)	(2,569,334)
فروقات عملات أجنبية	-	(47,915)	(81,945)	(3,971)	(38,033)	(58,022)	(229,886)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	7,734,731	21,546,044	968,544	11,670,497	23,351,314	65,271,130
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	4,656,314	11,716,362	8,124,346	172,939	5,776,636	6,387,471	36,834,068
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	-	258,432	-	224,470	26,512	509,414
حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	21,146,283
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**4,656,314**	**11,716,362**	**8,382,778**	**172,939**	**6,001,106**	**6,413,983**	**58,489,765**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022							
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,666,302	19,756,597	28,579,045	1,078,676	15,910,244	28,810,901	98,801,765
إضافات	11,202	111,651	684,779	273	359,197	851,326	2,018,428
استبعادات	-	-	(134,612)	-	(58,021)	(348)	(192,981)
فروقات عملات أجنبية	(4,571)	(49,942)	(29,873)	(1,330)	(15,508)	(15,587)	(116,811)
الرصيد في نهاية السنة	4,672,933	19,818,306	29,099,339	1,077,619	16,195,912	29,646,292	100,510,401
الاستهلاك المتراكم :							
الاستهلاك المتراكم في بداية السنة	-	7,352,685	18,553,770	784,982	10,637,740	19,750,014	57,079,191
استهلاك السنة	-	361,087	1,837,421	105,896	1,306,582	2,038,552	5,649,538
(استبعادات)	-	-	(103,309)	-	(28,785)	(347)	(132,441)
فروقات عملات أجنبية	-	(11,464)	(18,255)	(939)	(7,583)	(14,265)	(52,506)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	7,702,308	20,269,627	889,939	11,907,954	21,773,954	62,543,782
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	4,672,933	12,115,998	8,829,712	187,680	4,287,958	7,872,338	37,966,619
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	560,134	635,136	-	406,480	222,173	1,823,923
حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	17,768,842
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**4,672,933**	**12,676,132**	**9,464,848**	**187,680**	**4,694,438**	**8,094,511**	**57,559,384**

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية المتبقية لاقتناء ممتلكات ومعدات 233,600 دينار لعام 2023 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .

ـ تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 39,507,708 دينار لعام 2023 (36,980,475 دينار لعام 2022).

** يمثل هذا البند اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وتفاصيله كما يلي :	31 كانون الأول 2023 دينار	2022 دينار
الرصيد في بداية السنة	17,768,842	16,459,704
إضافات خلال السنة	7,698,493	5,000,318
عقود ملغاة خلال السنة	(204,241)	(29,525)
(إستهلاكات) خلال السنة	(4,102,373)	(3,656,931)
فروقات عملات أجنبية	(14,438)	(4,724)
الرصيد نهاية السنة	**21,146,283**	**17,768,842**

13. موجودات غير ملموسة – بالصافي

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :	31 كانون الأول 2023 دينار	2022 دينار
رصيد بداية السنة	7,482,126	8,012,000
اضافات خلال السنة	1,527,714	908,765
الاطفاء للسنة	(1,598,270)	(1,435,943)
فروقات عملات أجنبية	(14,056)	(2,696)
رصيد نهاية السنة	**7,397,514**	**7,482,126**

14. موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2023 دينار	2022 دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	10,311,658	9,017,407
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,864,657	3,180,980
عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة*	72,783,742	66,643,289
شيكات مقاصة	2,917,895	368,898
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	2,713,303	1,990,486
تأمينات مدفوعة	247,240	240,198
دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً	2,212,534	4,502,953
مشتقات مالية – إيضاح (39)	-	118,463
مدينون وارصدة مدينة أخرى	6,106,892	5,043,342
المجموع	**100,157,921**	**91,106,016**

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة :	عقارات مستملكة 2023 دينار	2022 دينار
رصيد بداية السنة	76,212,320	73,140,691
إضافات	6,747,690	5,245,099
استبعادات	(647,398)	(2,173,470)
رصيد نهاية السنة	82,312,612	76,212,320
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,528,870)	(9,569,031)
رصيد نهاية السنة	**72,783,742**	**66,643,289**

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي الت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها , وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى .

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017,علما بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017 , حيث أخذ فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019, هذا وبوجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة هي كما يلي :	31 كانون الأول 2023 دينار	2022 دينار
رصيد بداية السنة	9,569,031	9,729,988
(المسترد من) المخصص خلال السنة	(40,161)	(160,957)
رصيد نهاية السنة	**9,528,870**	**9,569,031**

15. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2023			31 كانون الاول 2022		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	9,964,116	9,964,116	-	9,658,839	9,658,839
ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور	1,418,000	59,972,302	61,390,302	-	51,420,000	51,420,000
ودائع لاجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	-	-	-	235,000	235,000
ودائع لاجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 9 - 12 شهر	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل يزيد إستحقاقها عن سنة	-	-	-	-	25,000,000	25,000,000
المجموع	**1,418,000**	**69,936,418**	**71,354,418**	**-**	**86,313,839**	**86,313,839**

16. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول 2023				
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
البيان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	330,357,339	41,729,628	136,270,338	6,923,984	515,281,289
ودائع التوفير	828,153,368	5,176	1,743,585	13,612	829,915,741
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	494,550,198	107,968,859	23,070,396	74,738,226	700,327,679
شهادات ايداع	123,085,772	-	444,251	-	123,530,023
المجموع	**1,776,146,677**	**149,703,663**	**161,528,570**	**81,675,822**	**2,169,054,732**

	31 كانون الأول 2022				
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
البيان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	353,362,755	53,345,674	99,132,184	8,285,614	514,126,227
ودائع التوفير	884,845,268	11,191	1,434,818	14,006	886,305,283
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	391,811,691	96,192,198	43,493,632	10,010,735	541,508,256
شهادات ايداع	74,246,025	-	110,000	-	74,356,025
المجموع	**1,704,265,739**	**149,549,063**	**144,170,634**	**18,310,355**	**2,016,295,791**

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام الاردني داخل المملكة 74,554,432 دينـــــار أي ما نسبته 44/3% من اجمـالـي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (9,227,915 دينـار، أي ما نسبته 46/0% كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 683,270,673 دينار أي ما نسبته 50/31% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (713,861,240 دينار أي ما نسبته 40/35% كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب22,961,742 دينار أي ما نسبته 06/1% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (23,248,084 دينار أي ما نسبته 15/1% كما في 31 كانون الأول 2022).
- بلغت الودائع الجامدة 59.078.155 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (55,325,971 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) .

17. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول 2023	2022
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	123,571,783	89,596,155
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	16,702,775	20,026,931
المجموع	**140,274,558**	**109,623,086**

18. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
31 كانون الأول 2023	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,870,675	674,335	(362,182)	51	4,182,879
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	357,275	41,101	(104,912)	-	293,464
مخصصات متنوعة	7,390	2,669,086	-	(5,627)	2,670,849
المجموع	**4,235,340**	**3,384,522**	**(467,094)**	**(5,576)**	**7,147,192**
31 كانون الأول 2022					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,382,980	526,067	(1,038,372)	-	3,870,675
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	764,385	417,150	(824,260)	-	357,275
مخصصات متنوعة	8,868	-	-	(1,478)	7,390
المجموع	**5,156,233**	**943,217**	**(1,862,632)**	**(1,478)**	**4,235,340**

19. ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2023	2022
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	21,497,785	20,055,494
ضريبة الدخل المدفوعة	(21,300,695)	(19,413,712)
ضريبة الدخل المستحقة	19,050,330	20,856,003
رصيد نهاية السنة	**19,247,420**	**21,497,785**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي :	2023	2022
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	19,050,330	20,856,003
ضريبة دخل سنوات سابقة	164,668	121,688
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(2,821,967)	(1,929,810)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	4,511,665	1,324,374
	20,904,696	**20,372,255**

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38%, علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% وفي العراق 15% والشركات التابعة في الأردن 28%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2018 , أما بالنسبة للسنوات 2019 و 2020 لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية وهي قيد الاعتراض لدى محكمة البداية الضريبية , كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2021 و2022 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد, هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني و الضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في المعلومات المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2022, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في المعلومات المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2022 باستثناء العام 2021, وقد قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2021 ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد , وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في المعلومات المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2021 و2022 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في المعلومات المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم احتساب الضريبة المستحقة على البنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية في المعلومات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023, هذا وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:	2023	2022
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	65,359,883	60,931,928
ارباح غير خاضعة للضريبة	(33,713,945)	(24,611,097)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	30,189,264	26,135,553
الربح الضريبي	61,835,202	62,456,384
نسبة ضريبة الدخل	%30,8	%33,4
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	**19,050,330**	**20,856,003**

2022	كما في 31 كانون الأول 2023							
	المبلـــغ المحـــررة	رصيد بداية السنـــة	المبلـــغ المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	المبلـــغ المحـــررة	رصيد بداية السنـــة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص ديون غير عاملة	800,000	23,952,318	-	23,152,318	9,101,880	800,000	23,952,318	9,101,880
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	6,780,162	8,910,815	-	2,130,653	3,166,927	6,780,162	8,910,815	3,166,927
مخصص تعويض نهاية الخدمة	341,475	3,775,500	593,051	4,027,076	1,091,384	341,475	3,775,500	1,091,384
فوائد مؤجلة	322,600	606,426	223,640	507,466	174,608	322,600	606,426	174,608
مخصص القضايا المقامة على البنك	104,912	357,275	41,101	293,464	119,837	104,912	357,275	119,837
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	40,161	9,569,031	-	9,528,870	3,395,263	40,161	9,569,031	3,395,263
تدني موجودات متوفرة للبيع	-	62,831	-	62,831	23,876	-	62,831	23,876
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	837,287	-	837,287	318,169	-	837,287	318,169
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**3,894,414**	**21,463,443**	**4,526,607**	**22,095,636**	**7,770,191**	**3,894,414**	**22,095,636**	**7,571,270**
مخصصات أخرى	-	-	3,625,427	3,625,427	-	1,288,481	3,625,427	1,288,481
مخصص تدني موجودات مؤجلة	**-**	**1,107,985**	**2,140,736**	**1,032,751**	**471,683**	**-**	**1,107,985**	**471,683**
احتياطي القيمة العادلة					**107,367**			**107,367**

ب- تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2022	كما في 31 كانون الأول 2023							
	المبلـــغ المحـــررة	رصيد بداية السنـــة	المبلـــغ المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	المبلـــغ المحـــررة	رصيد بداية السنـــة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص ديون غير عاملة	800,000	23,952,318	-	23,152,318	9,101,880	800,000	23,952,318	9,101,880
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	6,780,162	8,910,815	-	2,130,653	3,166,927	6,780,162	8,910,815	3,166,927
مخصص تعويض نهاية الخدمة	341,475	3,775,500	593,051	4,027,076	1,091,384	341,475	3,775,500	1,091,384
فوائد مؤجلة	322,600	606,426	223,640	507,466	174,608	322,600	606,426	174,608
مخصص القضايا المقامة على البنك	104,912	357,275	41,101	293,464	119,837	104,912	357,275	119,837
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	40,161	9,569,031	-	9,528,870	3,395,263	40,161	9,569,031	3,395,263
تدني موجودات متوفرة للبيع	-	62,831	-	62,831	23,876	-	62,831	23,876
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	837,287	-	837,287	318,169	-	837,287	318,169
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**3,894,414**	**21,463,443**	**4,526,607**	**22,095,636**	**7,770,191**	**3,894,414**	**22,095,636**	**7,571,270**
مخصصات أخرى	-	-	3,625,427	3,625,427	-	1,288,481	3,625,427	1,288,481
مخصص تدني موجودات مؤجلة	**-**	**1,107,985**	**2,140,736**	**1,032,751**	**471,683**	**-**	**1,107,985**	**471,683**
احتياطي القيمة العادلة					**107,367**			**107,367**

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:	موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	2023	2022	2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	25,162,135	24,556,699	107,367	51,871
المضاف خلال السنة	2,821,967	1,929,810	364,316	55,496
المطفئ خلال السنة	(4,511,665)	(1,324,374)	-	-
رصيد نهاية السنة	**23,472,437**	**25,162,135**	**471,683**	**107,367**

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة هي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

20. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	المبلـــغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانـــات	سعر فائدة الإقتراض
		الكليـــة	المتبقيـــة			
كما في 31 كانون الاول 2023	**دينـــار**					
اقتراض من بنوك مركزية *	15,519,020	108-24	96 -1	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
إلتزامات عقود الإيجار ***	20,731,526	1083	600	سنوي	لا يوجد	متوسط 6,72%
المجموع	**36,250,546**					
كما في 31 كانون الاول 2022	**دينـــار**					
اقتراض من بنوك مركزية *	25,298,097	108-24	60 -1	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
اقتراض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري**	15,000,000	1	1	دفعة واحدة	رهن قروض عقارية لصالح الشركة	%4,15
إلتزامات عقود الإيجار ***	17,376,666	953	513	سنوي	لا يوجد	متوسط 6,28%
المجموع	**57,674,763**					

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 2% الى 6,83%.

- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة , وبلغ رصيد الاقتراض الغير خاضع لفائدة والمتعلق بالقروض التي طرحها البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كورونا مبلغ 7,495,250 دينار كما في 31 كانون الأول 2023.

** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق استخدام الأصول – المستأجرة:	31 كانون الأول	
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	2023	2022
	دينار	دينار
اقل من سنة واحدة	4,200,790	3,617,727
من سنة إلى خمس سنوات	15,897,488	12,290,281
أكثر من خمس سنوات	6,229,764	7,231,831
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	26,328,042	23,139,839
التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	20,731,526	17,376,666
لغاية سنة	2,228,757	1,716,420
اكثر من سنة	18,502,769	15,660,246

21. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2023	2022
	دينـار	دينـار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	13,059,616	8,019,551
شيكات مقبولة الدفع	14,010,417	8,424,527
أمانات وذمم مؤقتة	8,302,174	6,763,075
أرباح مساهمين غير موزعة	3,044,288	2,739,253
تأمينات صناديق حديدية	176,636	174,912
تأمينات عقارات مباعة	402,240	138,095
مشتقات أدوات مالية – إيضاح (39)	145,277	-
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**	8,682,263	8,069,724
مطلوبات أخرى*	7,918,005	12,309,522
	55,740,916	**46,638,659**

* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي :	31 كانون الاول	
	2023	2022
	دينـار	دينـار
أمانات الضمان الاجتماعي	312,717	310,879
أمانات ضريبة الدخل	492,855	320,737
مصروفات مستحقة	6,350,089	8,094,391
حوالات واردة	265,257	301,080
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	442,087	3,227,435
	7,918,005	**12,309,522**

** هيكل تحليل التعرض لمخاطر الائتمان بحسب المراحل وفقاً للمركز المالي كما في 31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		الإجمالي	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2022
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	395,976,362	549,690,945	209,267,875	9,098,649	117,048,632	4,638,490	488,195,605	455,866,692
الموجودات المستحقة	209,267,875	9,098,649	117,048,632	4,638,490	488,195,605	68,525,804	593,156,911	497,311,621
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	2,708,728	9,641,474	(2,953,688)	(4,367,394)	(244,040)	(2,707,728)	(244,040)	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(4,348,894)	(2,953,688)	4,367,394	2,953,688	(18,500)	-	(18,500)	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(201,903)	(267,950)	(165,545)	(1,491,894)	2,127,292	-	1,959,792	-
التغير في التعرض بسبب تعديلات النماذج	603,467	14,764	(1,214,305)	(831,642)	(1,097,340)	(5,474,156)	(2,525,056)	(5,474,156)
الموجودات التي تم الغاء الاعتراف بها خلال السنة	(3,888,396)	(2,115,594)	-	71,409	(425,277)	94,283,581	(6,367,861)	94,283,581
المبالغ المشطوبة	(846,216)	(5,156,068)	(66,786)	-	(815,508)	-	(5,156,068)	(846,216)
الرصيد في نهاية السنة	**479,978,932**	**71,650,708**	**11,438,109**	**6,948,487**	**9,091,690**	**579,107,926**	**497,311,621**	**455,866,692**

- كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما يلي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	695,333	43,570	372,319	29,242	6,929,260	8,069,724	7,694,926
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	422,535	6,723	1,206	1,306	12,965	444,735	64,662
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(135,945)	(2,701)	(7,179)	(2,363)	(71,625)	(219,813)	(234,605)
	981,923	47,592	366,346	28,185	6,870,600	8,294,646	7,524,983
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	16,513	17,217	(16,169)	(17,217)	(344)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(23,091)	(1,889)	25,171	1,889	(2,080)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,704)	(224)	(20,243)	(901)	23,072	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(3,675)	(13,879)	15,614	3,362	575,956	577,378	59,731
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(135,497)	(6,706)	(43,230)	(3,186)	-	(188,619)	490,881
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,423)	-	(1,708)	-	1,989	(1,142)	(5,871)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**833,046**	**42,111**	**325,781**	**12,132**	**7,469,193**	**8,682,263**	**8,069,724**

- هذا وتوزعت التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقا للمراحل الإئتمانية بشكل افرادي كما يلي:

أ) الاعتمادات	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	6,139,917	-	-	-	-	6,139,917	784,461
4	26,486,491	-	-	-	-	26,486,491	1,534,916
5	1,725,597	-	38,286	-	-	1,763,883	14,891,397
6	291,815	-	-	-	-	291,815	1,242,161
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**34,643,820**	**-**	**38,286**	**-**	**-**	**34,682,106**	**18,452,935**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	18,387,714	-	65,221	-	-	18,452,935	26,587,459
التسهيلات الجديدة خلال السنة	24,882,622	-	-	-	-	24,882,622	(762,267)
التسهيلات المسددة	(894,835)	-	(65,221)	-	-	(960,056)	(6,985,694)
	42,375,501	-	-	-	-	42,375,501	18,839,498
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	(4,679)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(7,731,681)	-	38,286	-	-	(7,693,395)	(381,884)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**34,643,820**	**-**	**38,286**	**-**	**-**	**34,682,106**	**18,452,935**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	42,530	-	27	-	-	42,557	20,775
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	33,713	-	-	-	-	33,713	10,936
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(12,543)	-	(27)	-	-	(12,570)	(8,847)
	63,700	-	-	-	-	63,700	22,864
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	(848)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(18,162)	-	178	-	-	(17,984)	20,541
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**45,538**	**-**	**178**	**-**	**-**	**45,716**	**42,557**

ب) القبولات	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-
3	1,732,442	-	-	-	-	1,732,442
4	73,201,306	-	-	-	-	73,201,306
5	16,331,633	-	17,902	-	-	16,349,535
6	169,508	-	-	-	-	169,508
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**91,434,889**	**-**	**17,902**	**-**	**-**	**91,452,791**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	19,602,186	-	-	-	-	19,602,186
التسهيلات الجديدة خلال السنة	88,424,230	-	17,902	-	-	88,442,132
التسهيلات المسددة	(15,430,043)	-		-	-	(15,430,043)
	92,596,373	-	17,902	-	-	92,614,275
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,161,484)	-	-	-	-	(1,161,484)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**91,434,889**	**-**	**17,902**	**-**	**-**	**91,452,791**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	24,743	-	-	-	-	24,743	16,210
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	91,946	-	83	-	-	92,029	14,393
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(15,039)	-	-	-	-	(15,039)	(12,404)
	101,650	-	83	-	-	101,733	18,199
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,323)	-	-	-	-	(5,323)	6,544
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**96,327**	**-**	**83**	**-**	**-**	**96,410**	**24,743**

ج) الكفالات	كما في 31 كانون الأول 2023						كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	392,475	-	-	-	-	392,475	2,432,470
3	18,398,303	-	-	-	-	18,398,303	7,708,381
4	14,833,772	-	96,079	-	-	14,929,851	21,167,393
5	22,913,323	-	59,411	-	-	22,972,734	21,770,761
6	14,731,701	-	1,080,791	-	-	15,812,492	13,426,627
7	-	-	1,603,516	-	-	1,603,516	1,674,754
8	-	-	-	-	-	-	1,265
9	-	-	-	-	-	-	29,149
10	-	-	-	-	11,438,109	11,438,109	10,672,652
المجموع	**71,269,574**	**-**	**2,839,797**	**-**	**11,438,109**	**85,547,480**	**78,883,452**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	62,063,634	-	6,116,752	-	10,703,066	78,883,452	95,353,731
التسهيلات الجديدة خلال السنة	11,693,802	-	178,122	-	68,455	11,940,379	4,051,837
التسهيلات المسددة	(3,222,427)	-	(390,281)	-	(160,113)	(3,772,821)	(5,383,833)
	70,535,009	-	5,904,593	-	10,611,408	87,051,010	94,021,735
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,493,499	-	(1,492,499)	-	(1,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(166,246)	-	184,746	-	(18,500)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(168,615)	-	(791,642)	-	960,257	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(209,710)	-	(46,057)	-	(47,270)	(303,037)	716,805
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,001,336	-	(103,836)	-	-	2,897,500	(15,108,450)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(3,215,699)	-	(815,508)	-	(66,786)	(4,097,993)	(746,638)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**71,269,574**	**-**	**2,839,797**	**-**	**11,438,109**	**85,547,480**	**78,883,452**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	189,719	-	173,180	-	6,929,260	7,292,159	7,249,113
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	43,034	-	866	-	12,965	56,865	7,740
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(9,611)	-	(5,528)	-	(71,625)	(86,764)	(129,944)
	223,142	-	168,518	-	6,870,600	7,262,260	7,126,909
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,111	-	(10,767)	-	(344)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(877)	-	2,957	-	(2,080)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,593)	-	(14,381)	-	15,974	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(5,685)	-	3,799	-	583,054	581,168	72,768
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(4,519)	-	18,566	-	-	14,047	98,311
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(964)	-	(1,708)	-	1,989	(683)	(5,829)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**220,615**	**-**	**166,984**	**-**	**7,469,193**	**7,856,792**	**7,292,159**

د) السقوف غير المستغلة	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2023 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2022 الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	5,138	-	-	-	-	5,138	5,138
2	-	-	-	-	-	-	7,064,133
3	77,674,420	-	-	-	-	77,674,420	23,752,674
4	89,211,665	-	886,682	-	-	90,098,347	134,013,816
5	91,996,344	-	182,549	-	-	92,178,893	114,787,422
6	23,743,082	-	565,969	-	-	24,309,051	19,192,355
7	-	-	4,560,505	-	-	4,560,505	2,628,486
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنفة		71,650,708	-	6,948,487	-	78,599,195	78,929,024
المجموع	**282,630,649**	**71,650,708**	**6,195,705**	**6,948,487**	**-**	**367,425,549**	**380,373,048**

افصاح الحركة على السقوف غير المستغلة:	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2023 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2022 الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	295,922,828	64,065,645	5,521,196	14,863,379	-	380,373,048	319,983,498
التسهيلات الجديدة خلال السنة	84,267,221	9,098,649	31,873	927,633	-	94,325,376	26,382,119
التسهيلات المسددة	(97,501,327)	(4,638,490)	(213,521)	(1,228,961)	-	(103,582,299)	(70,521,117)
	282,688,722	68,525,804	5,339,548	14,562,051	-	371,116,125	275,844,500
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,215,229	9,641,474	(1,215,229)	(9,641,474)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,182,648)	(2,953,688)	4,182,648	2,953,688	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(33,288)	(267,950)	(700,252)	(165,545)	1,167,035	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	224,474	603,467	(1,051,283)	(831,642)	(1,167,035)	(2,222,019)	(6,186,282)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,776,235	(3,898,399)	(359,727)	71,409	-	(410,482)	110,814,408
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(1,058,075)	-	-	-	-	(1,058,075)	(99,578)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**282,630,649**	**71,650,708**	**6,195,705**	**6,948,487**	**-**	**367,425,549**	**380,373,048**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		كما في 31 كانون الأول 2023
البند	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى افرادي	مستوى تجميعي		الإجمالي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الرصيد بداية السنة	438,341	43,570	199,112	29,242	710,265	408,828	
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	253,842	6,723	257	1,306	262,128	31,593	
المسترد من التسهيلات المستحقة التي تم تسجيل التدني عليها سابقاً	(98,752)	(2,701)	(1,624)	(2,363)	(105,440)	(83,410)	
	593,431	47,592	197,745	28,185	866,953	357,011	
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,402	17,217	(5,402)	(17,217)	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,214)	(1,889)	22,214	1,889	-	-	
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(111)	(224)	(5,862)	(901)	7,098	-	
الأثر على المخصص نتيجة تغير تصنيف المراحل خلال السنة	2,010	(13,879)	3,362	11,815	(3,790)	(12,189)	
التغير خلال السنة	(107,493)	(6,706)	(61,974)	(3,186)	(7,098)	365,485	
تسويات أخرى	-	-	-	-	-	-	
الرصيد في نهاية السنة	470,566	42,111	158,536	12,132	683,345	710,265	

22. رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 .
- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

23. الاحتياطيات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة , يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى، هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى.

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اســـــم الاحتياطـــــي	المبلـــغ دينـــار	طبيعـة التقييد
الاحتياطي القانوني	116,928,669	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	4,102,021	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

24. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في العملات الأجنبية للبنك عند توحيد القوائم المالية,

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :	2023 دينار	2022 دينار
رصيد في بداية السنة	(13,033,639)	(13,009,685)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار خلال السنة	3,471,559	(23,954)
الرصيد في نهاية السنة	**(9,562,080)**	**(13,033,639)**

25. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2023	2022
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	48,495,968	(3,979,324)
(خسائر) أرباح غير متحققة – أدوات ملكية	(19,339,618)	51,879,948
ارباح غير متحققة – أدوات دين	3,067,585	-
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة نتيجة البيع	(65,395)	-
أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة للأرباح المدورة نتيجة البيع	-	650,840
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(364,316)	(55,496)
الرصيد في نهاية السنة *	**31,794,224**	**48,495,968**

* بالصافي بعد الضريبة المؤجلة و البالغة 471,683 دينار للعام 2023 (107,367 دينار للعام 2022).

26. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2023	2022
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	173,238,442	176,032,362
أرباح موزعة على المساهمين	(36,000,000)	(36,000,000)
أرباح السنة	44,023,403	40,139,436
المحول (الى) الاحتياطيات	(6,595,784)	(6,143,884)
(الخسائر) المحولة نتيجة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل *	-	(903,399)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	181,041	113,927
الرصيد في نهاية السنة	**174,847,102**	**173,238,442**

- يشمل رصيد الارباح المدورة 23,472,437 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2023 (25,162,135 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 227,598 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه، كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

* بالصافي بعد ضريبة الدخل.

27. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 25 كانون الثاني 2024 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني .

28. الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	2022
	دينـار	دينـار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للافراد (التجزئة) :	53,386,694	50,704,604
حسابات جارية مدينة	1,262,393	1,334,653
قروض وكمبيالات	47,576,491	44,746,821
بطاقات الائتمان	4,547,810	4,623,130
القروض العقارية	20,104,893	18,806,733
الشركات :	39,591,699	36,288,188
الشركات الكبرى :	24,544,272	20,521,905
حسابات جارية مدينة	2,853,282	2,781,864
قروض وكمبيالات	21,690,990	17,740,041
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	15,047,427	15,766,283
حسابات جارية مدينة	2,458,929	2,932,363
قروض وكمبيالات	12,588,498	12,833,920
الحكومة والقطاع العام	19,164,745	13,733,940
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	27,956,952	6,918,692
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9,220,525	5,813,050
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10,257,344	11,597,167
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	5,616,107	-
المجمـــوع	**185,298,959**	**143,862,374**

29. الفوائـــد المدينـــة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـار	دينـار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	3,902,956	2,867,032
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	5,269	5,557
ودائع توفير	3,363,285	2,608,280
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	31,135,083	14,990,725
شهادات إيداع	5,547,491	1,506,575
أموال مقترضة	706,174	710,331
تأمينات نقدية	2,700,340	1,807,927
رسوم ضمان الودائع	2,111,825	2,840,625
فوائد إلتزامات عقود إيجار	1,237,933	1,134,358
	50,710,356	**28,471,410**

30. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022
عمولات دائنة :	دينـار	دينـار
عمولات تسهيلات مباشرة	3,881,801	4,545,012
عمولات تسهيلات غير مباشرة	5,093,356	2,426,520
عمولات أخرى	17,119,564	16,517,245
المجموع	26,094,721	23,488,777
ينزل: عمولات مدينة	1,438,338	1,586,369
صافي ايرادات العمولات	**24,656,383**	**21,902,408**

31. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـار	دينـار
ناتجة عن التداول/ التعامل	609,325	89,726
ناتجة عن التقييم	3,543,115	4,106,128
	4,152,440	**4,195,854**

32. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

خلال العـام 2023	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
أسهم محلية	-	33,797	16,595	50,392
		33,797	**16,595**	**50,392**
خلال العـام 2022				
أسهم محلية	-	82,577	21,480	104,057
	-	**82,577**	**21,480**	**104,057**

33. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـار	دينـار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	472,415	1,761,686
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	238,349	1,182,584
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	292,889	342,957
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	189,254	170,001
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	267,206	65,913
فوائد معلقة معادة للإيرادات	526,040	1,106,053
ايرادات أخرى	1,150,545	967,567
	3,136,698	**5,596,761**

34. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـار	دينـار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	28,620,068	26,412,279
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,392,952	2,250,491
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,859,306	1,706,188
نفقات طبية	1,245,914	1,274,127
تدريب الموظفين	372,417	396,392
مياومات سفر وتنقلات	809,201	715,065
تأمين حياة	261,513	101,214
	35,561,371	**32,855,756**

35. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023	2022
	دينـار	دينـار
ايجارات	458,147	1,017,884
قرطاسية ومطبوعات	818,420	758,378
بريد وهاتف وسويفت	2,419,011	2,201,853
أنظمة و صيانة وتصليحات وتنظيفات	7,416,954	7,639,183
رسوم ورخص وضرائب	4,293,367	4,253,657
اعلانات واشتراكات	10,000,806	9,161,462
رسوم تأمين	5,183,737	5,600,443
انارة وتدفئة	629,435	805,315
تبرعات واعانات	1,425,988	1,161,265
ضيافة وندوات ودعوات لعملاء البنك	358,984	278,693
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات	2,229,134	1,924,794
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	55,000	52,041
متفرقة أخرى	1,999,748	1,262,118
	37,288,731	**36,117,086**

36. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	للسنة المنتهيـة في 31 كانون الأول 2023	2022
	دينـار	دينـار
الأرصدة لدى بنوك مركزية	82,677	95,424
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	(30,816)	101,426
الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	38	(32,467)
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة	14,196,918	5,985,123
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	(137,056)	(104,903)
بنود خارج قائمة المركز المالي	613,681	380,669
	14,725,442	**6,425,272**

37. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــون الأول 2023	2022
	دينـار	دينـار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	44,023,403	40,139,436
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
	فلس / دينار	**فلس / دينار**
الأساســي والمخفض	**220/0**	**0/201**

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم من الربح العائد لمساهمي البنك بناءً على عدد الأسهم المصرح بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022 وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (33).

38. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــون الأول 2023	2022
	دينـار	دينـار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	858,096,861	663,396,371
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	142,621,408	150,844,506
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(71,354,418)	(61,078,839)
أرصدة مقيدة السحب	(113,318,551)	(123,395,472)
	816,045,300	**629,766,566**

39. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الإعتبارية (الإسمية) حسب الإستحقاق: خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2023	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	-	(145,277)	48,688,028	44,721,147	3,966,881	48,688,028
المجمـــــــــــوع	**-**	**(145,277)**	**48,688,028**	**44,721,147**	**3,966,881**	**48,688,028**
كما في 31 كانون الأول 2022						
عقود شراء عملات اجنبية	128,237	(9,774)	7,393,373	7,393,373	-	7,393,373
المجمـــــــــــوع	**128,237**	**(9,774)**	**7,393,373**	**7,393,373**	**-**	**7,393,373**

- تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان .

إن جميع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة تتم وفق الشروط والأحكام التجارية المتعارف عليها .

40. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأقارب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركات التابعة وشركات أخرى يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأقاربهم ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية .

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة	الجهة ذات العلاقة				المجموع	
	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	دينار	دينار	دينار		2023	2022
- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :					دينار	دينار
موجودات :						
استثمارات	-	-	-	-	-	45,415,294
أرصدة تسهيلات ائتمانية	555,813	-	1,301,602	4,096,282	4,337,282	4,337,282
أرصدة ودائع وحسابات جارية	-	-	-	10	10	10
أرصدة التأمينات النقدية	-	-	-	3,982,000	3,982,000	3,982,000
مطلوبات:						
ودائع عملاء وتأمينات	4,817,403	328,499	10,334,948	37,918,630	51,396,574	51,396,574
ودائع بنوك	-	-	-	7,535,829	7,535,829	7,308,547
أموال مقترضة	-	-	-	3,149,221	3,149,221	3,297,469
كفـــــالات	50,000	-	5,300	538,970	606,708	606,708
قبولات واعتمادات	-	-	-	-	-	-
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
مجموع المبالغ المدرجة في بيان الدخل الموحد:						
فوائد وعمولات دائنة	42,429	11	219,255	445,983	383,807	383,807
فوائد وعمولات مدينة	211,895	85,067	1,342,471	3,361,184	1,757,433	1,757,433

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 1% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 12% .
- لا يوجد أسعار للفوائد الدائنة بالأجنبي.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 6 %.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 2.2% الى 4.8%.

* إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً ان البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.
- بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 34 عميل كما في 31 كانون الاول 2023.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	2,918,212	2,343,120
تنقلات وأمانة سر	18,000	27,036
بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة	659,366	664,057
المجموع	**3,595,578**	**3,034,213**

41. ادارة المخاطر

أولاً : الافصاحات الوصفية :

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها , ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث:
- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة .
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ,,,) .
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمـان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك.

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال ما يلي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لادارة مخاطر الائتمان وكما يلي :
- دائرة ائتمان الشركات
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's)
- دائرة ائتمان الافراد
- دائرة ائتمان الفروع الخارجية
- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل اساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات SME, وأفراد) ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الاداءKey Performance Indicators وذلك من خلال اعداد دراسات وتقاريرتعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات واعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الاعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعده او في عدم التوسع فيها, كما تقوم باعداد دراسات و تقارير دورية تهتم بما يلي:
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي
  - التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج
  - تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي
  - تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات,حكومة,SME و افراد) ومقارنة نسب النمو و الربحية بأداء القطاع المصرفي
  - تطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018
  - تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشره مستويات وفقاً لما يلي:
    - تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الادارة, الوضع المالي، الخبره,,, الخ),
    - تصنيف الضمان (يتم اعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة) والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recovery Ratioبالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر Loss Given Default LGD

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, التوزيع الجغرافي, المحافظ الائتمانية ,,, الخ), وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة:
يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف انشطة الائتمان

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :
يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لاي مخاطر بهذا الخصوص
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (CCM + Credit Lens)

9. دوائر متخصصه لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة

10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية

13. اعداد التقارير للرقابة على سقوف الدول و التوظيفات لدى البنوك (Country and aounterparty limits)

14. اعداد التقارير عن رأس المال الاقتصادي (enconomic capital)

15. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) و (ICAAP)

16. التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:
  - التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة وغيرها
  - مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية
  - تصنيف المخاطر الائتمانية, القطاع الاقتصادي, نوع الائتمان, الضمانات, التركزات, اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ,,,,,, وغيرها
  - مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل,المنطقة الجغرافية, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, تاريخ الاستحقاق, نوع الضمان وغيرها

ورفع هذه التقارير بشكل شهري الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقه عن مجلس الادارة, اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع الى المدير العام أولاً بأول.

17. الانذار المبكر (EWS):
حساب EWS هو الحساب الذي يشتمل على اشارات الانذار المبكر وهو حساب يظهر مخاطر او نقاط ضعف محتملة ذات طبيعة مادية تتطلب مراقبة او اشرافاً او اهتماماً أوثق من قبل الادارة, يمكن ان تؤدي نقاط الضعف الظاهرة في الحساب اذا تركت دون تصحيح الى انخفاض احتمالية السداد ليصبح ضمن الحسابات غير الجيدة والمشكوك فيها (B&D)

تقوم دوائر مراجعة الائتمان بالفحص والتقييم والدراسة لمؤشرات الانذار المبكر التي ظهرت على أي من العملاء بأنه وعلى الرغم من ظهور هذا المؤشر بالتنسيق مع دوائر تنمية الاعمال للوقف على ان كان لظهور هذا المؤشر أثر جوهري على اعمال العميل وديمومة نشاطه وقدرته على الوفاء بتعهداته تجاه البنك,,,,الخ, وفي حال التوافق مع دائرة تنمية الاعمال بأنه لا يوجد له اثر فيتم اضافة هذه الحسابات الى قائمة الحسابات الخضراء, والتي تعنى بالعملاء الذين ظهر عليهم مؤشرات انذار مبكر دون ان يتم عرضه على لجنة مؤشرات الانذار المبكر.

مخاطـر التشغيـــل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية منذ ذلك التاريخ وتتبع اداريا الى ادارة المخاطر.

ويتولى البنك ادارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .
3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك , ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول, يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.
5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) :
تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداه لادارة المخاطر التشغيلية وتقييمها بإستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالاضافة للتأكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6. بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية.
7. تقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.
9. إعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.
10. تزويد الدوائر المعنية بكشوفات دورية (شهري, ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

11. تقييم اجراءات و سياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية بناءً على الفحص الذاتي للاجراءات الرقابية.
12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.
13. تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي ودائرة الامتثال ودائرة العمليات المركزية للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها, يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم, وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية)
- مخاطر أسعار الأوراق المالية
- مخاطر البضائع

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق
- تقلبات أسعار الفائدة
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير
- حيازة المراكز غير المغطاة

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value)
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)
- اختبار الحساسية (Stress Testing)

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطرالسيولة
- تطبيق نظام لادارة الموجودات والمطلوبات Assetes and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:-
- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق
- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية
- مراقبة الالتزام بنسب السيولة مثل نسبة تغطية السيولة (LCR), نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وامتثال النسبة للحدود الدنيا

- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة
- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة
- اعداد تقرير عن المحافظ الاستثمارية وحجم التعرضات والالتزام بالسقوف المحددة ورفع اية تجاوزات للجهة ذات العلاقة
- مراقبة تغيرات اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي
- رفع التقارير الدورية إلى ALCO, ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, و قد تأسست دائرة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً

وحرصا على تعزيز أمن و حماية المعلومات, يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الأسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية
- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS
- الالتزام بمعايير امن المعلومات وفقاً لنظام الايزو 27001
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية
- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر /مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT 2019

مخاطـر الامتثـــال

تعرف مخاطر الامتثال على انها المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية

يؤمن بنك الاردن أن الامتثال للأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية والحفاظ على سمعتها ومصداقيتها ويدرك انعكاس ذلك في الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين واصحاب المصالح, ويعتبر بنك الاردن الامتثال ثقافة مؤسسية ومسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب وتقع على عاتق جميع الجهات في البنك بدءا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وانتهاءً بجميع الموظفين كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به.

وانطلاقا من هنا أسس بنك الاردن دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تتبع للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث ترفع الدائرة تقاريرها الدورية للجنة الامتثال حول المواضيع المتعلقة بكافة محاور الاعمال الموضحة ضمن الوحدات التي تندرج ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة , هذا وقد تم رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الالية اللازمة لها لتحقيق اهدافها ومنح موظفي الدائرة والصلاحيات التي تمكنهم من اداء واجباتهم باستقلالية تامة و تخصيص الموازنات اللازمة لها و يتم تعيين ضباط امتثال في كافة الشركات التابعة للبنك وفروعه الخارجية ويتم متابعتهم والاشراف على اعمالهم من خلال دائرة الامتثال في الادارة العامة .

يتم إدارة مخاطر الامتثال ضمن المحاور التالية:

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة:

- يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة الامتثال كوحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتدير مخاطر الامتثال على مستوى البنك وفقا للأسس التالية:
- اعداد سياسة الامتثال على مستوى المجموة البنكيةCompliance Group Plicy وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري
- تطبيق نظام الي لادارة مخاطر الامتثال مبني على درجة المخاطرRis Based Approch
- تقديم النصح و المشورة لمجلس الادارة ولباقي الادارات التنفيذية في البنك بشأن التطبيق السليم للتعليمات والقوانين (منها القوانين والسياسات الداخلية)
- اعداد برامج التحقق من الامتثال بـ Compliance Monitoring Programme لتزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن مخاطر الامتثال الرئيسية تدار بشكل ملائم من قبل الجهات ذات العلاقة
- ايصال التغيرات المرتبطة بالتعليمات لتحقيق الاهداف المشتركة ومشاركتها مع قطاع الأعمال في الوقت المناسب
- دائرة الامتثال هي نقطة الاتصال مع الجهات الرقابية والمسؤولة عن مساعدة الادارة العليا بالحفاظ على اقامة علاقات جيدة مع الجهات الرقابية
- المساعدة في تعزيز ثقافة الامتثال من خلال العمل بدور النصح والارشاد وتوضيح القوانين
- توفير التدريب والتوعية للإدارة والموظفين بشأن متطلبات الامتثال بشكل مستمر وتطوير برامج التدريب وفقا للمستجدات
- التنسيق مع الوظائف الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ودوائر المخاطر وتنسيق العمل الذي تقوم به هذه الوظائف

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, كوحده مستقلة وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال تتولى الوحدة إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة ضمن الأسس التالية:

- سياسة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة AML Group Policy معتمدة من مجلس ادارة البنك و معممة على كافة العاملين في البنك باختلاف مهامهم الوظيفية وبجميع مستوياتهم الادارية
- تعيين مسؤول للابلاغ Money Laundering Reporting Officer MLRO يتولى وبشكل مستقل عملية الابلاغ لوحدة التحريات المالية FIU عن اي شبهة تتعلق بغسل اموال او تمويل ارهاب او تهرب ضريبي وتعيين نائب له
- تطبيق برنامج للتعرف على العملاء KYC بما ينسجم مع متطلبات مختلف الجهات الرقابية و تطبيق اجراءات العناية الواجبة Customer Due Diligence استنادا للمنهج المستند الى المخاطر بحيث يتم بذل العناية الواجبة المعززة Enhanced Customer Due Diligence للعملاء من الشخصيات الطبيعية و الاعتبارية الذين ينطبق عليهم تصنيف العميل مرتفع المخاطر وفقا لمنهجية البنك المعتمدة لتصنيف مخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب و تشمل هذه الاجراءات حظر التعامل مع اي من الاسماء المدرجة على قوائم الحظر الدولية و اهمها قرارات مجلس الامن وكذلك حظر فتح حسابات مجهولة او حسابات رقمية او التعامل مع البنوك الوهمية
- تبني اجراءات تساعد البنك على التعرف على المستفيد الحقيقي Beneficial Owner و المستفيد النهائي Ultimate Beneficial Owner عند انشاء العلاقة و /أو عند اجراء اي عملية مالية لمصلحة اي عميل من خلال البنك
- تبني اجراءات للمتابعة و المراقبة المستمرة للحركات المالية و انشطة العملاء المنفذة من خلال قنوات البنك المختلفة بشكل مستمر و فقا للمنهج المستند الى المخاطر "Risk Based Approach "RBA للكشف عن اي نشاط مشبوه يقع تحت اطار شبهة غسل اموال او تمويل ارهاب او تهرب ضريبي و الاخطار عنه فورا وفقا للقوانين و التعليمات السارية التي تنطبق على البنك حسب القطاع القضائي الذي يمارس البنك اعمالا فيه
- يقع على عاتق دائرة الامتثال دراسة المنتجات قبل طرحها و كذلك تقييم قنوات تقديم الخدمة قبل اتاحتها لعملاء البنك و تقييم مخاطر استغلالها لعميات غسل الاموال وتمويل الاهاب و وضع الضوابط المخففة و تطوير الاجراءات الرقابية
- تخصيص قنوات لموظفي البنك للابلاغ عن اي شبهة تقع ضمن اطار غسل الاموال او تمويل الارهاب او التهرب الضريبي و تشجيعهم على الابلاغ و توفير الحماية لهم انطلاقا من سياسة البنك للانذار المبكر Whistleblowing Policy
- وضع اجراءات رادعة لاي تقصير او عدم امتثال للمتطلبات الواردة ضمن برنامج البنك لمكافحة غسل الاموال و تمويل الاهاب و توثيق ذلك ضمن ميثاق السلوك المهني Code of Conduct
- اجراء عملية تقييم دوري لمخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب التي يواجهها البنك على مستوى المجموعة البنكية Self- Risk Assessment تأخذ بعين الاعتبار مخاطر العملاء- مخاطر المنتجات -مخاطر قنوات تقديم الخدمة-مخاطر التفرعات الخارجية و كذلك نتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر National Risk Assessment
- وضع اجراءات للتعامل مع البنوك الاجنبية تشمل اتخاذ اجراءات العناية الواجبة وفقا لدرجة المخاطر و تقييم برامج الامتثال و برامج مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب في هذه البنوك و الحصول على موافقة السيد المدير العام قبل اي تعامل و متابعة تعاملات البنك مع هذه البنوك بشكل مستمر ,
- وضع برنامج تدريبي مستمر يشمل كافة موظفي البنك بمختلف مستوياتهم الادارية بما في مجلس ادارة البنك و تطوير هذه البرنامج بشكل مستمر
- التوثيق و حفظ السجلات استنادا لتعليمات الجهات الرقابية في القطاعات القضائية التي يمارس البنك اعمال فيها وفقاً لاجراءت و اليات البنك المخصصه لهذا الغرض
- اجراء عملية تدقيق مستقل من قبل دائرة التدقيق الداخلي و رفع النتائج و التوصيات للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة

مخاطر عدم الامتثال لقانون FATCA

لاحقا لدخول الاردن في اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية و حكومة (الدول الشريكة في الاتفاقية) بشأن التعاون من أجل تسهيل تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية FATCA وتبني الاردن المنهج الحكومي IGA model 2
و كجزء من برنامج الامتثال في بنك الاردن قام أعضاء مجموعة بنك الاردن بإستكمال اجراءات التسجيل مع دائرة الخزينة الامريكية - دائرة الايرادات الداخلية (IRS) كمؤسسة مالية اجنبية مشاركة PFFI وذلك في اطار الجهود الرامية الى الالتزام بمتطلبات قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الاجنبية الامريكي الصادر عام 2010 (FATCA)

وتقوم وحدة التحقق المالي والضريبي/ قسم الـ FATCA بإتخاذ الإجراءات الكفيلة لتلبية متطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية للعملاء الأمريكان الـFATCA وذلك لجميع أعضاء مجموعة بنك الأردن, وذلك حسب المنهجية و الإتفاقية الموقعة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية IGA model 2, حيث يعد بنك الأردن/ الأردن هو الـLead للمجموعة وبذلك يكون مسؤولاً عن عملية الإفصاح لكامل المجموعة "عدا بنك الأردن/ البحرين والذي يخضع لمنهجية وإتفاقية الـ" " IGA model 1
و انطلاقا من سياسة الامتثال لقانون الـ FATCA المعتمدة من مجلس الإدارة و التي يتم مراجعتها بشكل دوري تم تطوير برنامج الامتثال ضمن المحاور الرئيسية التالية:

- محور الـDue Diligence and Documentation
- محور الـReporting
- محور الـCertificate
- محور الـWithholding وفقا لمتطلبات الاتفاقية

مخاطر الاحتيال و الفساد

انطلاقا من حرص دارة البنك على تعزيز مبادئ الاستقامة و النزاهة و العمل الجماعي تم تاسيس قسم خاص يعنى بادارة مخاطر الاحتيال والفساد تحت مظلة دائرة الامتثال و تم رفد القسم بالموارد البشرية التي تتمتع بمهارات و كفاءات عالية

حيث يعتمد برنامج ادارة مخاطر الاحتيال في بنك الأردن على الأسس التالية:

- اعتماد سياسة موحدة لمكافحة الاحتيال والفساد على مستوى مجموعة بنك الادن و اعتمادها من مجلس ادارة البنك
- توفير الانظمة و الصلاحيات اللازمة لدائرة الامتثال التي تمكنها من ادارة هذه النوع من المخاطر والعمل على تطويرها بشكل مستمر
- اعتماد سياسة للتعرف على الموظفين KYE تتضمن التحقق من الاشخاص المرشحين لوظائف في البنك من حيت النزاهة وعدم وجود مؤشرات سلبية تتعلق بسلوكياتهم والاستمرار بالتحقق من موظفي البنك بعد التعيين بتوظيف اليات للتحقق من عدم وجود مؤشرات سلبية تتعلق بسلوكياتهم و ادائهم
- اعتماد اليات للتحقق من الموردين قبل التعامل و بعد التعاقد
- اعتماد سياسة لادارة تعارض المصالح و و ضع اليات و اجراءات عمل لتجنب اي تعارض في المصالح و مراقبة الامتثال لها بشكل مستمر
- اعتماد ميثاق للسلوك المهني Code of Conduct وتعميمه على كافة الموظفين و توعيتهم باهم مبادؤه بشكل مستمر
- توفير قناة للابلاغ "Whistleblowing" عن اي اختراقات او شبهات و جعل هذه القناة متاحة لكافة اصحاب المصالح من موظفين /عملاء/ مساهمين /موردين على مدار الساعة وجعلها متاحة على الموقع الرسمي للبنك
- وضع مسارات محددة للتصعيد فيما يتعلق بمخالفات الموظفين حسب معطيات كل حالة(دائرة الامتثال /دائرة الموارد البشرية/ دائرة التدقيق الداخلي /لجنة التدقيق -مجلس الادارة)
- اعتماد سياسة للانذار المبكر يضمن البنك بموجبها الحماية للمبلغين و يمكنهم من الابلاغ بشكل سري عن اي معلومات تتعلق بوجود مخالفات او اختراقات
- اعتماد مبدأ الشفافية بحيث يتم اعلام البنك المركزي الاردني و الجهات المعنية عن اي حالات متحققة يتم التعامل معها

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

يولي بنك الأردن أهميه خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعداله وشفافية, وينعكس ذلك واضحا بالاعمال اليومية التي يمارسها البنك بدأً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيرها وصياغة العقود والنماذج, وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية,وتعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوي العملاء التي تم تأسيسها بما ينسجم مع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 وتتبع إداريا لدائرة الامتثال بوصفها دائرة رقابية مؤشرا على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعداله وشفافية, حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوي العملاء ممكن أن تكون أداة هامه جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامه ووسيله للتطوير من خلال استقبال الشكاوي وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل, مع عدم اغفال دور شكاوي العملاء في تحسين جودة الخدمه المقدمه للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء و وحدة جودة الخدمه اليومي لغايات معالجة شكاوي العملاء

يتم إدارة ومعالجة شكاوي العملاء وفقا لما يلي :

- اعداد سياسة التعامل مع شكاوي العملاء وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري
- اعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء على مدى 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع
- اعداد الية لادارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها اصوليا ومراجعتها بشكل دوري
- توفير انظمة الية ضمن نظام CX لادارة شكاوي العملاء و متابعتها
- يتم التعامل مع الشكاوي الواردة من عملاء البنك و شركاته التابعة و الفروع الخارجية بالوقوف على أسبابها و معالجتها و ضمان عدم تكرارها وذلك في إطار زمني محدد باتفاقيات مستوى الخدمة التشغيلية المصرفية التي تحدد الاطار الزمني لمعالجة الشكاوي و بما يضمن الاستقلالية و الحيادية
- حفظ السجلات الخاصة بشكاوي العملاء و من ذلك تسجيل المكالمات و حفظها وفقا للاطر الزمنية المطلوبة بموجب التعليمات
- رفع تقارير بشكل دوري لمجلس الادارة بخصوص شكاوي العملاء والاجراءات المتخذة للتعامل معها
- تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير ربع سنوية تتضمن بيانات احصائية بطبيعة و نوع الشكاوي المقدمة للبنك

ادارة مخاطر الامتثال لبرامج العقوبات الدولية

انطلاقا من ايمان البنك بدوره في المنظومة الاقتصادية المحلية و العالمية يسعى البنك للامتثال للقرارات الصادرة عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة و التي صادقت المملكة الاردنية الهاشمية عليها والمتعلقة بقوائم الارهاب و منع انتشار اسلحة الدمار الشامل كما يتم الامتثال لاي قرارات صادرة عن لجان دولية صادقت المملكة الاردنية الهاشمية عليها و كذلك الدول التي يمارس البنك اعمال فيها و العقوبات و القيود التي تفرضها الدول التي يوجد تعاملات لبنك الاردن مع بنوك مراسلة خاضعة للاختصاصات القضائية التابعه لها و ضمن حدود التعامل مع البنك المراسل

اسس بنك الاردن وظيفة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي لدائرة الامتثال تقع على عاتقها مسؤولية التحقق من تطبيق برنامج البنك للامتثال للعقوبات الدولية و متابعة المستجدات الدولية بهذا الشأن و عكسها ضمن متطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية

هذا و يطبق بنك الاردن برنامج للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة البنكية يتضمن ما يلي:

- سياسة للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة Sanction Compliance Group Policy معتمدة من قبل مجلس ادارة البنك و التي تم تعميمها على كافة العاملين في البنك باختلاف مهامهم الوظيفية و بجميع مستوياتهم الادارية بشكل عام فقد اتبع البنك سياسة عدم التهاون Zero Tolerance Approach مع أي شكل من اشكال عدم الامتثال للعقوبات المالية التي تفرضها اللجان الدولية و التي اشير اليها سابقاً
- بموجب السياسة المشار اليها يلتزم بنك الاردن بما يلي :

- يرفض البنك التعاملات مع اي اشخاص او كيانات مدرجة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن،
- التجميد الفوري لأصول أي حكومة، هيئة،فرد أو مؤسسة ضمن لوائح العقوبات الصادرة عن قرارات لجان الجزاءات لمجلس الامن و اعلام اللجنة الفنية
- عدم تمرير اي تعملات من و الى دول محظور التعامل معها و وفقا لبرامج العقوبات المفروضة على هذه الدول
- عدم تمرير اي تعاملات تتعلق بأنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية و التجارية ضمن دولة خاضعة للعقوبات ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص
- الامتثال للعقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الاصول الاجنبية OFAC التابع لوزارة الخزانة الامريكية ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص
- الامتثال للعقوبات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي EU ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص،

- توظيف انظمة الية توفر قاعدة بيانات تشمل كافة القوائم العالمية للاشخاص و الكيانات المحظور التعامل معهم والتي تم تحديثها بشكل يومي
- التحقق من عدم ادراج اي من العملاء المحتملين Customer Onboarding قبل انشاء العلاقة و تفعيل الحساب من خلال "عمل Integration" للقوائم العالمية مع انظمة البنك المعتمدة لفتح الحسابات من مختلف القنوات بحيث يتم التحقق اليا من اسم العميل و المستفيد الحقيقي (شريك /مفوض/وكيل /وصي/ولي).
- التحقق و بشكل مستمر بأن اي من عملاء البنك الحاليين Pre-existing clients لم يتم ادراجه على القوائم بعد فتح الحساب خلال العلاقة، ويتم ذلك من خلال تنفيذ عمليات مسح الية دورية وفقا لدرجة المخاطر RBA
- يصدر النظام الالي تنبيهات Alert في حال ظهور اي تشابه بين اسم اي من عملاء البنك المحتملين او الحالين من الافراد او الشخصيات الاعتبارية او اسم اي مفوض بموجب الوكالة او شهادة التسجيل ضمن الملفات الاساسية المرتبطة بالحساب مع اسم شخص مدرج بحيث يتم اجراء عملية التحقيق اللازم من قبل دائرة الامتثال .
- اجراءات عمل واضحة تبين وبشكل واضح الإجراءات الواجب اتباعها في حال تبين ان أي من العملاء قد أصبح مدرجا ضمن قوائم من حيث اجراءات التصعيد و الابلاغ.
- التحقق من اطراف اي معاملة مالية قبل تنفيذها.

- اعتماد Online Safe Watch وهو نظام مرتبط بشكل مباشر بنظام الـ Swift والذي يقوم بشكل مباشر بإجراء عملية مسح لجميع حقول الـ Swift Message، والتحقق من عدم ادراج أي طرف ضمن حقول الرسالة قبل إصدارها او استقبالها، مما يضمن عدم تمرير أي حركات مالية من خلال البنوك المراسلة تحتوي أي اسم مدرج.
- تعاميم محدثة بشكل دوري على مستوى المجموعة البنكية تضمن أسماء الدول ذات المخاطر المرتفعة معها بموجب قرارات مجلس الامن وبرامج العقوبات الدولية، لغايات اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعززة قبل تنفيذ أي عملية تكون احدى هذه الدول طرفا فيها.
- عملية فحص مستمرة للتحقق من امتثال كافة موظفي البنك بمتطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية ضمن برامج التحقق من الامتثال التي تجريها دائرة الامتثال بشكل دوري.
- برامج تدقيق داخلي للتحقق بشكل مستقل من كفاية الاجراءات المتخذة لتلبية متطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية وان دائرة الامتثال تقوم بالدور المطلوب منها بهذا الخصوص.
- برامج تدريب مستمرة تشمل دورات تدريبية و نشرات توعية للموظفين بمختلف مستوياتهم الادارية بما في مجلس ادارة البنك و تطوير هذه البرامج بشكل مستمر.

وتجدر الاشارة إلى ان كافة انشطة دائرة الإمتثال تخضع للتدقيق و المراجعة المستمرة من قبل دائرة التدقيق الداخلي كجهة مستقلة وترفع دائرة التدقيق الداخلي تقاريرها في هذا الاطار إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وحلّ هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ويتضمن المعيار ما يلي:

- التصنيف والقياس للأدوات المالية
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة
- محاسبة التحوط

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الازمة المالية العالمية، حيث اتضح ان أحد اسباب امتداد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها، اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات بحدوث تعثر او عدم السداد من قبل المقترض.

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث ان المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على أساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين إن المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية للتعرضات الائتمانية Forward Looking ويسمى بالخسائر الائتمانية المتوقعة ECL- Expected Credit Loss

قام بنك الأردن وبالتعاون مع شركة Moody's بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حيث تم توظيف البيانات التاريخية لمجموعة بنك الأردن في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية بنك الأردن في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج اعمال مجموعة بنك الأردن في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات والطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول الى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني والتي تتلخص في:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

يتم تطبيق منهجية بنك الأردن في أعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني على البنك في الأردن والخارج وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة، ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار)
- المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جدا "أيام")

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:

التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك

احتمالية التعثر (Probability of Default): هي نسبة احتمالية تعثر العميل او التأخر عن الوفاء بسداد الاقساط او الالتزامات في مواعيدها المحددة تجاه البنك, ويتم موائمتها استنادا إلى درجة مخاطر العميل

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والـشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية (Historical Default Events by Segment) على مستوى المحفظة.

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على مستوى الحساب لاحتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) حيث يؤخذ بالاعتبار التقييم الائتماني باستخدام بطاقات التقييم بالنقاط (Score Cards) للعملاء بالإضافة للسيناريوهات الاقتصادية.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) بالإضافة الى السقوف الممنوحة وغير المستغلة المرجحة بنسب الاستغلال وذلك عند حدو ث التعثر.

يتم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين ايضاً بعين طبيعة التسهيلات (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوارة و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل وعمر الائتمان.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1-) نسبة التغطية (Recovery Ratio).

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج (RiskCalc) المقدم من قبل شركة (Moody's) وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل , القطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \Unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتها, ويوفر استخدام نموذج (RiskCalc) احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر لسنة واحدة (LGD 1 year) وطول عمر التسهيل (Long Run LGD) بالإضافة الى احتساب نسب الاسترداد الناتجة (Recovery) طول فترة الائتمان وحتى نهاية عمره.

على مستوى محفظة الافراد: تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج بناء على الدراسات التي اعتمدت على نسب الاسترداد Recovery Rate لعملاء البنك مع الاخذ بالاعتبار الضمانات المقابلة للتسهيلات, تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية , القروض الشخصية, قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني, نوعية الضمانات, سعر الفائدة والاستحقاق.

تم افتراض نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات).

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك

احتساب احتمالية التعثر (PD)والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات

الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات من خلال ما يلي:

احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثرEAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating

يقوم البنك بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح, السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة, وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر القطاع الاقتصادي).

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث انه كلما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة اكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى محفظة الافراد:

يتم الاعتماد على نظام التقييم الائتماني للعملاء والذي يتم من خلاله اعطاء Score لكل عميل من خلال نتائج التقييم الائتماني Application Scorecard وBehavioral Scorecardg والتي تعتمد بشكل اساسي على البيانات الاساسية للعميل , المنتج الممنوح , واداء العميل من حيث الالتزام بالسداد في القروض الممنوحة, يتم تحديد احتمالية التعثر بالاعتماد على معدلات التعثر التاريخية (Observed Default Rate) على مستوى الحسابات بحيث تم بناء منحنى Vintage PD ويتم تعديل المنحنى بالاخذ بعين الاعتبار التقييم الائتماني للعملاء بالاضافة للسيناريوهات الاقتصادية, وبحيث يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الحساب وحسب احتمالية التعثر و نسبة الخسارة عند التعثر المحددة ويؤخذ بعين الاعتبار طبيعة التسهيلات وعمر الائتمان.

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

تشمل منهجية البنك في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف الـتأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

لمحفظة الشركات يتم اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل البنك بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان, لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في العام السابق (بيانات شهر 12 كأساس من كل عام) حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين (Two Full Grades) مؤشر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage1 الى Stage2 لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:

- اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.
- في حال وجود مستحقة من (30 – 89) يوما على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2
- لمحفظة الافراد فانه في حال وجود مستحقة من (30 – 89) يوما على مستوى الحساب او في حال حدوث تغيير جوهري في احتمالية التعثر فانه يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن نفس المنتج ضمن المرحلة Stage 2
- العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بسداد (3) أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط واحد نصف سنوي, وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط
- العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 3, وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 4

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية

يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي +30% من نتيجة السيناريو الإيجابي +40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل/ الأداة وتكون نتيجة الخسارة الائتمانية المتوقعة اخذا بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيف العميل ضمنها (Stage2 , Stage1 Stage 3 &)

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي، سلبي، ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين، الطلب و الاقتراض المحلي، مؤشر اسعار العقارات و نسبة البطالة (لمحفظة الأفراد) المؤشرات بعد ان تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية

نتيجة للحرب على قطاع غزة و التطورات الناجمة عنها , قام البنك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير منذ بدء الحرب بالإضافة إلى عمل سيناريوهات للأوضاع الضاغطة وتم إعتماد بعض التعديلات على إحتساب الخسائر الإئتمانية وذلك من خلال تعديل الأوزان الترجيحية على السيناريوهات الإقتصادية على حسب التعرضات الممنوحة في الضفة الغربية أو غزة بإعتماد أوزان ترجيحة 40% للسيناريو السلبي و60%للسيناريو الأساس في الضفة الغربية و 100% للسيناريو السلبي للتعرضات الممنوحة في قطاع غزة، هذا و تم دراسة محفظة الأفراد وتقسيمها إلى شرائح حسب مصادر الدخل وتم رفع مراحل التصنيف لبعض منها حسب تأثرمصادر السداد ,أما فيما يتعلق بمحفظة الشركات والتجارية فقد تم تقييم أوضاع العملاء بعد دراسة مجموعة من المؤشرات منها : درجة تأثر النشاط التجاري (القطاع الإقتصادي),درجة تأثر سلاسل التوريد (الشراء), درجة تأثر سلاسل التوزيع (البيع), تأثر تحصيل الذمم والتدفقات النقدية للنشاط, تأثر العمليات التشغيلية للنشاط و بناءً على ذلك تم رفع درجات تصنيف لعملاء قطاع غزة المتأثرين من الحرب

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع), كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا), بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (T-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعمي
محفظة الافراد	إن المؤشرات الاقتصادية التي تم اعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي التغير في مؤشر أسعار المستهلكين، الطلب و الاقتراض المحلي،مؤشر اسعار العقارات و نسبة البطالة, وقد تم اختيار هذه المؤشرات بعد ان تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية
السندات	يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات من خلال احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثرEAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية
شركة الأردن للتأجير التمويلي	يتم احتساب الرصيد عند التعثر لقروض التأجير التمويلي إستناد الى (صافي الاستثمار + الجزء غير المستغل من السقف للعملاء ضمن المرحلة 1+2) - يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) من خلال نظام RiskCalc - تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج في جانب محفظة الافراد - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الأفراد

شركة تفوق للاستثمارات المالية	- احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حربة للاستغلال دون وجود مساهمة من العميل) - احتساب ال LGD وفقا لقيمة ضمانة الأسهم الواردة من قبل الشركة (القيمة السوقية) وحسب أنظمة الاحتساب - منح العملاء في المحفظة درجة مخاطر (5) - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة
الودائع لدى البنوك	- احتساب احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر LGD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك - يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية

ثانياً : الافصاحات الكمية:

41. /أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الاخرى) ،	2023 دينار	2022 دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	782,327,019	593,060,495
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,551,211	150,738,734
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	447,949	939,947
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل – أدوات دين	144,192,002	-
التسهيلات الائتمانية :	1,432,871,078	1,512,159,209
للافـــــراد	483,157,388	542,476,211
القروض العقارية	222,535,728	261,931,212
الشركات	498,880,178	482,711,225
الشركات الكبرى	311,035,230	287,638,946
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	187,844,948	195,072,279
للحكومة والقطاع العام	228,297,784	225,040,561
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	164,126,649	236,660,430
	2,666,515,908	2,493,558,815
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	77,690,688	71,591,293
اعتمادات	34,636,390	18,410,378
قبولات	91,356,381	19,577,443
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	366,742,204	379,662,783
الاجمالـــــي	**3,236,941,571**	**2,982,800,712**

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الإئتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص
- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول
- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الإنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك
- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (4/2009)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%	الخسائر الإئتمانية المتوقعة(ECL) دينار	إجمالي قيمة التعرض دينار	حسب معيار التصنيف الداخلي لـ 31 كانـــون الأول 2023
1	عامل	عامل	%4.5 - %0	Aaa	464,657,977	%5.63	20,250	1,074,241,551	
2	عامل	عامل	%0.15 - %0.01	Aa1 - Aa3	59,112,636	%46.33	4,398	59,564,585	
3	عامل	عامل	%0.87 - %0.02	A1 - A3	118,347,830	%16.67	35,130	152,271,160	
4	عامل	عامل	%1.55 - %0.08	Baa1 - Baa3	453,747,330	%43.53	370,571	470,263,234	
5	عامل	عامل	%5.97 - %0.41	Ba1 - Ba3	314,050,771	%43.17	2,502,385	332,532,055	
6	عامل	عامل	%52.16 - %0.03	B1 - B3	236,610,155	%47.74	2,007,410	345,607,559	
7	غير مصنف	عامل	%47.48 - %0.6	Caa1 - Caa3	43,751,629	%67.77	22,057,404	44,321,286	
8			%100 - %0.001	-	631,254,424	%67.75	10,118,685	773,879,929	
									متأخر أكثر من ثلاثة أشهر وغير متدنية
8	غير مصنفة	غير عاملة	%100	Default	6,018,662	%98.55	4,507,316	5,970,907	
9	غير مصنفة	غير عاملة	%100	Default	4,816,159	%67.44	1,374,315	4,818,252	
9	غير مصنفة	غير عاملة	%100	Default	43,348	%100.00	34,094	34,094	
9	غير مصنفة	غير عاملة	%100	Default	5,778,745	%66.66	3,969,967	5,779,058	
10	غير مصنفة	غير عاملة	%100	Default	78,317,173	%62.56	65,519,286	78,422,956	
10	غير مصنفة	غير عاملة	%100	Default	50,742,893	%67.77	49,004,412	50,760,567	
	المجموع				**2,467,249,731**		**161,525,623**	**3,398,497,194**	

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		دينار	دينار			دينار	
1	عامل	825,092,472	27,783	0.02% - 0.01%	Aaa	825,092,472	0.00%
2	عامل	58,231,825	7,088	0.02% - 0.01%	Aa1 - Aa3	51,190,567	37.62%
3	عامل	154,487,699	36,871	0.17% - 0.03%	A1 - A3	156,192,614	48.36%
4	عامل	406,895,028	998,728	0.86% - 0.15%	Baa1 - Baa3	374,310,061	47.62%
5	عامل	392,491,298	4,186,844	3.37% - 0.43%	Ba1 - Ba3	373,109,170	45.93%
6	عامل	271,194,518	1,402,280	7.590% - 1.70%	B1 - B3	269,078,924	35.85%
7	عامل	30,206,196	24,169,826	48.64% - 3.68%	Caa1 - Caa3	30,100,278	41.31%
غير مصنف	عامل	870,663,593	8,233,410	0.01% - 99%	-	718,998,849	40.09%
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	2,095,231	1,274,160	100%	Default	1,099,718	61.89%
غير مصنفة	غير عاملة	4,163,074	1,154,264	100%	Default	4,272,101	46.84%
9	غير عاملة	9,384,622	7,199,455	100%	Default	9,384,610	58.70%
غير مصنفة	غير عاملة	1,770,709	1,046,196	100%	Default	1,745,797	44.68%
10	غير عاملة	79,479,191	75,073,546	100%	Default	80,790,290	66.34%
غير مصنفة	غير عاملة	47,802,764	46,347,057	100%	Default	47,786,229	49.95%
المجموع		**3,153,958,220**	**171,157,508**			**2,943,151,680**	

31 كانـــ

_____

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانـــــــــــــــــــون الأول 2023

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى بنوك مركزية	782,620,321	-	-	-	-	-	-	-	293,302
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,621,408	-	-	-	-	-	-	-	70,197
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	448,000	-	-	-	-	-	-	-	51
التسهيلات الائتمانية:									
للأفراد	540,912,869	31,341,867	-	-	11,013,979	43,435,886	-	85,791,732	455,121,137
القروض العقارية	231,660,880	758,417	-	-	200,625,646	25,909	-	201,409,972	30,250,908
للشركات									
الشركات الكبرى	356,914,076	14,950,442	10,383,494	-	35,308,618	1,175,901	-	61,818,455	295,095,621
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	226,182,858	15,551,212	1,780,994	2,194	69,746,280	6,812,566	-	93,893,246	132,289,612
للحكومة و القطاع العام	229,445,084	-	-	-	-	-	-	-	229,445,084
سندات واسناد وأذونات:									
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	164,361,770	-	-	-	-	-	-	-	164,361,770
ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	144,192,002	-	-	-	-	-	-	-	144,192,002
المجموع	**2,819,359,268**	**62,601,938**	**12,164,488**	**2,194**	**316,694,523**	**51,450,262**	**-**	**442,913,405**	**2,376,445,863**
الكفالات المالية	85,547,480	1,939,365	7,074	-	5,584,843	48,134	-	7,579,416	77,968,064
الإعتمادات المستندية والقبولات	126,134,897	8,152	-	-	23,729	-	-	31,881	126,103,016
الإلتزامات الاخرى	367,425,549	-	-	-	-	-	-	-	367,425,549
المجموع الكلي	**3,398,467,194**	**64,549,455**	**12,171,562**	**2,194**	**322,303,095**	**51,498,396**	**-**	**450,524,702**	**2,947,942,492**

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	31 كانون الأول 2022									
ارصدة لدى بنوك مركزية	593,267,402	-	-	-	-	-	-	-	593,267,402	112,990
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	150,844,506	-	-	-	-	-	-	-	150,844,506	105,772
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	940,000	-	-	-	-	-	-	-	940,000	53
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	592,403,904	19,773,911	249,499	-	11,006,553	41,690,143	-	72,720,107	519,683,797	49,927,693
القروض العقارية	269,294,425	210,622	-	-	241,577,421	26,029	-	241,814,072	27,480,353	7,363,213
للشركات					-	-				
الشركات الكبرى	350,263,423	15,113,541	10,668,470	-	48,092,676	1,397,169	-	75,271,856	274,991,567	62,624,477
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	237,361,051	13,851,876	26,150	2,194	62,383,599	6,651,464	-	82,915,283	154,445,768	42,288,772
للحكومة و القطاع العام	225,239,281	-	-	-	-	-	-	-	225,239,281	198,720
سندات و اسناد و أذونات:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	237,032,607	-	-	-	-	-	-	-	237,032,607	372,177
المجموع	**2,656,646,599**	**48,949,950**	**10,944,119**	**2,194**	**363,060,249**	**49,764,805**	**-**	**472,721,318**	**2,183,925,281**	**162,993,867**
الكفالات المالية	78,883,452	3,735,497	10,809	-	6,625,856	48,842	-	10,421,004	68,462,448	7,292,159
الإعتمادات المستندية والقبولات	38,055,121	77,139	-	-	403,676	-	-	480,815	37,574,306	67,300
الإلتزامات الاخرى	380,373,048	-	-	-	-	-	-	-	380,373,048	710,265
المجموع الكلي	**3,153,958,220**	**52,762,586**	**10,954,928**	**2,194**	**370,089,781**	**49,813,647**	**-**	**483,623,137**	**2,670,335,083**	**171,063,591**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
التسهيلات الائتمانية:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	31 كانون الأول 2023									
للأفراد	51,756,824	278,302	-	-	5,305,513	78,661	-	5,662,476	46,094,348	48,218,825
القروض العقارية	14,296,157	-	-	-	3,943,407	-	-	3,943,407	10,352,750	8,646,886
للشركات										
الشركات الكبرى	32,095,805	-	-	-	2,629,680	20,375	-	2,650,055	29,445,750	30,229,212
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	36,099,657	395,727	-	2,194	10,036,665	2,439,629	-	12,874,215	23,225,442	29,782,894
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**134,248,443**	**674,029**	**-**	**2,194**	**21,915,265**	**2,538,665**	**-**	**25,130,153**	**109,118,290**	**116,877,817**
الكفالات المالية	11,438,109	62			13,400	11,115		24,577	11,413,532	7,469,193
المجموع الكلي	**145,686,552**	**674,091**	**-**	**2,194**	**21,928,665**	**2,549,780**	**-**	**25,154,730**	**120,531,822**	**124,347,010**

البند	القيمة العادلة للضمانات						الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		دينار
للأفراد	3,987,969	123,193	-	4,387,125	40,305,057		42,135,235
القروض العقارية	1,220,690	-	-	1,220,690	8,273,296		6,716,634
للشركات	-						
الشركات الكبرى	2,738,389	42,505	-	2,780,894	40,436,691		43,357,013
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)	10,524,822	2,412,944	-	13,361,592	23,128,402		32,857,759
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-		-
المجموع	**18,471,870**	**2,578,642**	**-**	**21,750,301**	**112,143,446**		**125,066,641**
الخفالات المالية	115,604	11,791	-	127,653	10,575,413		6,929,260
المجموع الكلي	**18,587,474**	**2,590,433**	**-**	**21,877,954**	**122,718,859**		**131,995,901**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:					
البند	اجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم مقبولة	كفالات بنكية مقبولة	
تتركز حسب القطاع:	دينار	دينار	دينار	دينار	
للأفراد	44,692,182	275,963	-	-	
القروض العقارية	9,493,986	-	-	-	
للشركات					
الشركات الكبرى	43,217,585	-	-	-	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEs)	36,489,994	421,632	-	2,194	
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	
المجموع	**133,893,747**	**697,595**	**-**	**2,194**	
الخفالات المالية	10,703,066	258	-	-	
المجموع الكلي	**144,596,813**	**697,853**	**-**	**2,194**	

1. الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطـار التسهيـلات الائتمانية غير العـاملة بموجب جدولة أصولية وتـــم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقد بلغ مجموعها 3,179,800 دينار كما في 31 كانـــون الأول 2023 (6,195,499 دينار كمـــا فـــي 31 كانون الأول 2022) .

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2. الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيـلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديـد فتـرة السمـاح ,وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة , وقـد بلـغ مجموعهـا 69,653,111 دينـار كمـا فـي 31 كانـــون الأول 2023 (80,342,048 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) .

3. سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الاجمالـــي
				دينار	دينار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	-AA	-	712,949	712,949
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	+A	-	712,770	712,770
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	+BB	-	10,880,858	10,880,858
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	+B	-	7,093,345	7,093,345
سندات حكومية أردنية	Fitch	-BB	144,192,002	117,982,301	262,174,303
سندات حكومات خارجية	Fitch	-B	-	10,672,547	10,672,547
سندات غير مصنفة	Fitch	NR	-	16,307,000	16,307,000
الاجمالي			**144,192,002**	**164,361,770**	**308,553,772**

4. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

البند	31 كانون الاول 2023							كما في 31 كانون الأول 2022
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	امريكا	دول أخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	571,753,030	210,573,989	-	-	-	-	-	593,060,495
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	54,724,876	40,579,344	4,728,421	2,491,921	-	40,026,649	-	150,738,734
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	447,949	-	-	-	-	-	939,947
التسهيلات الائتمانية	1,067,633,069	365,238,009	-	-	-	-	-	1,512,159,209
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	117,982,301	46,144,348	-	-	-	-	-	236,660,430
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - قيمة العادلة	144,192,002	-	-	-	-	-	-	-
الاجمالي / للسنة الحالية	**1,956,285,278**	**662,983,639**	**4,728,421**	**2,491,921**	**-**	**40,026,649**	**-**	**2,493,558,815**
الكفالات المالية	51,879,599	19,903,768	5,267,431	77,976	-	561,914	-	71,591,293
الإعتمادات المستندية	25,945,765	8,444,163	111,754	134,708	-	-	-	18,410,378
قبولات	91,354,964	1,417	-	-	-	-	-	19,577,443
السقوف غير المستغلة	274,686,556	82,346,935	9,708,713	-	-	-	-	379,662,783
المجموع الكلي	**2,400,152,162**	**773,679,922**	**19,816,319**	**2,704,605**	**-**	**40,588,563**	**-**	**2,982,800,712**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني :

البند	31 كانون الاول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	1,716,787,813	589,204,787	19,350,718	54,540,267	20,268,577	2,400,152,162
دول الشرق الأوسط الأخرى	619,157,064	112,717,420	33,396,646	7,300,925	1,107,867	773,679,922
أوروبا	19,816,319	-	-	-	-	19,816,319
أسيا	2,704,605	-	-	-	-	2,704,605
إفريقيا	-	-	-	-	-	-
أمريكا	40,588,563	-	-	-	-	40,588,563
دول أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	**2,399,054,364**	**701,922,207**	**52,747,364**	**61,841,192**	**21,376,444**	**3,236,941,571**

ثانيا: الافصاحات الكمية

5.توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية	31 كانون الاول 2023									كما في 31 كانون الأول 2022
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	782,327,019	-	-	-	-	-	-	-	-	593,060,495
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,551,211	-	-	-	-	-	-	-	-	150,738,734
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	447,949	-	-	-	-	-	-	-	-	939,947
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوت دين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية	9,394,475	141,095,718	229,135,155	241,374,691	14,198,966	74,067,380	13,690,371	481,616,538	228,297,784	1,512,159,209
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	19,315,061	13,417,881	2,830,840	-	-	-	-	-	128,562,867	236,660,430
الاجمالي / للسنة الحالية	**954,035,715**	**154,513,599**	**231,965,995**	**241,374,691**	**14,198,966**	**74,067,380**	**13,690,371**	**481,616,538**	**501,052,653**	**2,493,558,815**
الكفالات المالية	10,653,027	7,972,596	29,747,567	13,267,547	127,693	13,399,073	46,884	2,476,301	-	71,591,293
الإعتمادات المستندية	1,352,890	7,814,088	25,306,919	20,813	-	141,680	-	-	-	18,410,378
قبولات	1,417	336,249	89,734,939	33,063	1,086,558	164,155	-	-	-	19,577,443
السقوف غير المستغلة	23,663,318	76,132,038	156,493,146	10,306,524	2,442,303	16,884,450	807,347	80,007,940	5,138	379,662,783
المجموع الكلي	**989,706,367**	**246,768,570**	**533,248,566**	**265,002,638**	**17,855,520**	**104,656,738**	**14,544,602**	**564,100,779**	**501,057,791**	**2,982,800,712**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني :	31 كانون الاول 2023					كما في 31 كانون الأول 2022
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
البند	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	989,510,882	-	89,049	-	106,436	874,092,441
صناعي	238,008,098	37,962	8,086,749	-	635,761	260,475,717
تجارة	515,706,923	84,994	11,285,174	-	6,171,475	368,939,234
عقارات	46,523,036	181,229,558	6,724,706	23,192,134	7,333,204	296,239,909
زراعة	17,192,946	-	63,919	-	598,655	16,625,512
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	89,648,468	3,240,776	8,893,537	4,831	2,869,126	139,806,971
أسهم	14,544,602	-	-	-	-	15,412,530
أفراد	4,312,478	517,328,917	153,370	38,644,227	3,661,787	623,137,241
حكومة وقطاع عام	483,606,931	-	17,450,860	-	-	388,071,157
المجموع	**2,399,054,364**	**701,922,207**	**52,747,364**	**61,841,192**	**21,376,444**	**2,982,800,712**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ . إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:

31 كانون الاول 2023

	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
البند	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	99,282	-	-	%0.00
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	101,412,210	24,778,377	150,296,318	32,357,564	57,135,941	%22.70
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	10,672,648	10,672,648	-	-	10,672,648	%100.00
المجموع	**112,084,858**	**35,451,025**	**150,395,600**	**32,357,564**	**67,808,589**	**%25.83**
الكفالات المالية	2,839,797	(2,145,452)	11,438,109	893,487	(1,251,965)	-%8.77
الاعتمادات المستندية	38,286	-	-	-	-	%0.00
القبولات	17,902	-	-	-	-	%0.00
السقوف غير المستغلة	13,144,192	(6,469,089)	-	-	(6,469,089)	-%49.22
المجموع الكلي	**128,125,035**	**26,836,484**	**161,833,709**	**33,251,051**	**60,087,535**	**%20.72**

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الاول 2023

	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
			المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
البند	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	(2,768,883)	20,402,437	8,443,104	4,663,379	116,877,817		129,984,300
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	92,083	-	103,280	-	-	-	103,280
المجموع	**(2,676,800)**	**20,402,437**	**8,546,384**	**4,663,379**	**116,877,817**	**-**	**130,087,580**
الكفالات المالية	(18,392)	596,604	166,984	-	7,469,193	-	7,636,177
الإعتمادات المستندية	-	-	178	-	-	-	178
القبولات	-	-	83	-	-	-	83
الإلتزامات الأخرى	9,898	-	158,536	12,132	-	-	170,668
المجموع الكلي	**(2,685,294)**	**20,999,041**	**8,872,165**	**4,675,511**	**124,347,010**	**-**	**137,894,686**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الاول 2022

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها:	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	98,778	-	-	%0.00
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	87,307,499	(22,431,210)	149,280,799	12,282,730	(10,148,480)	%-4.29
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	%0.00
المجموع	**87,307,499**	**(22,431,210)**	**149,379,577**	**12,282,730**	**(10,148,480)**	**-%4.29**
الكفالات المالية	6,116,752	(2,427,319)	10,703,066	(5,751)	(2,433,070)	-%14.47
الاعتمادات المستندية	65,221	(61,399)	-	-	(61,399)	-%94.14
القبولات	-	-	-	-	-	%0.00
السقوف غير المستغلة	20,384,575	4,694,256	-	-	4,694,256	%23.03
المجموع الكلي	**113,874,047**	**(20,225,672)**	**160,082,643**	**12,276,979**	**(7,948,693)**	**-%2.90**

31 كانون الاول 2022

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
				مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	806,217	6,687,533	7,493,750	25,970,008	4,512,884	125,066,641	-	155,549,533
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**806,217**	**6,687,533**	**7,493,750**	**25,970,008**	**4,512,884**	**125,066,641**	**-**	**155,549,533**
الكفالات المالية	39,170	18,137	57,307	173,180	-	6,929,260	-	7,102,440
الإعتمادات المستندية	(1,065)	-	(1,065)	27	-	-	-	27
القبولات	-	-	-	-	-	-	-	-
الإلتزامات الأخرى	(10,664)	-	(10,664)	199,112	29,242	-	-	228,354
المجموع الكلي	**833,658**	**6,705,670**	**7,539,328**	**26,342,327**	**4,542,126**	**131,995,901**	**-**	**162,880,354**

41. /ب) مخاطر الســوق :

الافصاحات الوصفية :

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة, والعملات, والاستثمار في الأسهم, ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية, وتتضمن كل من المخاطر التالية :

- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر أسعار الصرف
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم
- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق , وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة , وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول

تنشأ مخاطر السوق من :

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والإقتصادية في الأسواق
- تقلبات أسعار الفائدة
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية
- الفجوات في إستحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير
- حيازة المراكز غير المغطاة

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى , يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات , ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك , وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالاضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات, وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لاسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية :

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية .

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لاي عمله ,
- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه الى الحد الاقصى المسموح به ,
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءاً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :	31 كانـــــــــــــــــون الاول	
نـــــوع العملـــــــــة	2023	2022
	دينـار	دينـار
دولار أمريكي	(13,308,860)	(21,605,359)
جنيه إسترليني	(6,299,486)	(6,810,850)
يورو	467,976	1,798,025
ين ياباني	99	14,840
عملات أخرى	(63,483,332)	(38,034,085)
	(82,623,603)	**(65,637,429)**

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم, يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية, معظم استثمارات الأسهم المتداولة التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني ,
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Reuters) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المال العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)
  - RAG Status (Red / Amber / Green)
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR)
  - تحليل نقطة الأساس (DV01)
  - اختبار الأوضاع الضاغطة , (Stress Testing)
  - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit)
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي,والقطاع الاقتصادي, العملة,الأداة
  - مراقبة السقوف الاستثمارية
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية)
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة ALCO, ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة

الافصاحات الكمية :

1. مخاطر أسعار الفائدة :	31كانون الاول 2023		
العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(266,586)	-
جنيه استرليني	%2	(125,990)	-
يورو	%2	9,360	-
ين ياباني	%2	2	-
عملات أخرى	%2	**(1,269,668)**	**-**

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	266,586	-
جنيه استرليني	%2	125,990	-
يورو	%2	(9,360)	-
ين ياباني	%2	(2)	-
عملات أخرى	%2	**1,269,668**	**-**

العملة	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	31كانون الاول 2022 حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(432,107)	-
جنيه استرليني	%2	(136,217)	-
يورو	%2	35,961	-
ين ياباني	%2	297	-
عملات أخرى	%2	**(780,682)**	**-**

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	432,107	-
جنيه استرليني	%2	136,217	-
يورو	%2	(35,961)	-
ين ياباني	%2	(297)	-
عملات أخرى	%2	**780,682**	**-**

2. مخاطر العملات:	31 كانون الاول 2023		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	(666,465)	-
جنيه استرليني	%5	23,399	-
يورو	%5	(314,974)	-
ين ياباني	%5	5	-
عملات أخرى	**%5**	**(3,174,169)**	**-**

	31 كانون الاول 2022		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
العملة	دينار	دينار	دينار
دولار أمريكي	%5	(1,080,268)	-
جنيه استرليني	%5	(340,543)	-
يورو	%5	89,901	-
ين ياباني	%5	742	-
عملات أخرى	**%5**	(1,951,704)	-

3. مخاطر التغير بأسعار الاسهم :	31 كانون الاول 2023		
	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
المؤشر	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	6,649	257,708
بورصة فلسطين	%5	-	404,748

	31 كانون الاول 2022		
	التغير في المؤشر	الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
المؤشر	دينار	دينار	دينار
بورصة عمان	%5	4,508	201,139
بورصة فلسطين	%5	-	458,108

التركز في مخاطر العملات الاجنبية	31كانون الاول 2023					
البنـــد	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخـــرى	إجمالـــــي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	109,010,377	1,088,773	6,809,234	-	145,878,860	262,787,244
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	96,241,363	768,992	2,793,582	59,292	6,197,808	106,061,037
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	66,826,862	-	-	-	11,947	66,838,809
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	242,543,846	-	2,754,415	-	227,328,507	472,626,768
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة)	70,855,653	-	3,565,174	-	-	74,420,827
موجودات أخرى	8,993,673	119	197,357	10	8,733,425	17,924,584
اجمالي الموجودات	594,471,774	1,857,884	16,119,762	59,302	388,150,547	1,000,659,269
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,042,748	2,717	1,060,333	-	22,268,097	67,373,895
ودائع العملاء	438,255,754	8,090,174	13,860,330	55,688	297,511,528	757,773,474
تأمينات نقدية	21,241,029	5,840	346,305	3,515	14,435,996	36,032,685
مطوبات أخرى	104,261,545	58,639	384,818	-	117,418,301	222,123,303
اجمالي المطلوبات	607,801,076	8,157,370	15,651,786	59,203	451,633,922	1,083,303,357
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2023	(13,329,302)	(6,299,486)	467,976	99	(63,483,375)	(82,644,088)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2023	139,628,686	-	6,194,897	70,293	3,768,708	149,662,584

	31كانون الاول 2022					
البنـــد	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخـــرى	إجمالـــــي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
اجمالي الموجودات	558,341,383	1,274,476	27,727,992	216,540	285,576,832	873,137,223
اجمالي المطلوبات	579,946,742	8,085,326	25,929,967	201,700	324,610,917	938,774,652
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2022	(21,605,359)	(6,810,850)	1,798,025	14,840	(39,034,085)	(65,637,429)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2022	45,463,671	-	7,338,207	54,580	4,795,263	57,651,721

ـ فجوة إعادة تسعير الفائدة							
يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق للسنـــــة 2023	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجمـــــوع
الموجـــــــودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	458,289,763	-	-	-	-	10,635,000	399,513,796	868,438,559
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	108,037,539	-	279,973	167,975	-	-	34,513,673	142,999,160
موجودات مالية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	106,979,279	37,212,729	95,107,252	239,299,260
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	86,731,551	154,147,610	143,298,613	169,401,679	419,927,564	459,364,059	-	1,432,871,078
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	17,106,210	-	11,498,654	12,065,453	46,688,721	76,767,611	-	164,126,649
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	58,489,765	58,489,765
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	7,397,514	7,397,514
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	23,472,437	23,472,437
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	100,157,921	100,157,921
مجموع الموجودات	**670,165,063**	**154,147,610**	**155,077,240**	**181,635,107**	**573,595,564**	**583,979,399**	**718,652,358**	**3,037,252,343**
المطلوبـــــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15,524,039	42,700,300	-	3,864,050	-	-	9,266,029	71,354,418
ودائع عملاء	518,336,443	200,432,195	239,985,230	303,612,863	223,417,328	-	683,270,673	2,169,054,732
تأمينات نقدية	15,615,393	5,815,690	8,623,825	14,532,668	28,716,126	4,604,711	62,366,145	140,274,558
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,147,192	7,147,192
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	19,247,420	19,247,420
أموال مقترضة	890,755	1,084,533	1,636,969	2,220,865	10,046,555	12,875,619	7,495,250	36,250,546
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	471,683	471,683
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	55,740,916	55,740,916
مجموع المطلوبات	**550,366,630**	**250,032,718**	**250,246,024**	**324,230,446**	**262,180,009**	**17,480,330**	**845,005,308**	**2,499,541,465**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**119,798,433**	**(95,885,108)**	**(95,168,784)**	**(142,595,339)**	**311,415,555**	**566,499,069**	**(126,352,950)**	**537,710,878**
للسنـــــة 2022								
إجمالي الموجودات	539,893,371	259,393,332	154,773,443	302,552,761	384,201,106	620,938,392	622,978,011	2,884,730,416
إجمالي المطلوبات	629,061,260	221,254,162	205,046,791	201,313,962	217,558,619	10,675,075	857,476,761	2,342,386,630
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(89,167,889)**	**38,139,170**	**(50,273,348)**	**101,238,799**	**166,642,487**	**610,263,317**	**(234,498,750)**	**542,343,786**

مخاطر السيولة	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
أولاً : ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانـــــــــون الأول 2023								
المطلوبات	-	-	-	177,250	-	-	9,999,565	71,354,418
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	40,218,800	20,958,803	-	-	452,327,437	394,236,694	-	2,169,054,732
ودائع عملاء	354,393,746	360,342,193	607,754,662	66,011,021	4,604,712	-	-	140,274,558
تأمينات نقدية	10,761,742	4,356,083	18,746,133	35,794,867	15,437,260	10,541,045	-	36,250,546
أموال مقترضة	3,001,299	2,058,069	1,388,835	3,824,038	-	-	7,147,192	7,147,192
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	7,147,192	19,247,420
مخصص ضريبة الدخل	10,121,870	-	3,648,146	1,834,139	-	-	3,643,265	19,247,420
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	471,683	471,683
مطلوبات أخرى	2,976,030	1,989,685	3,305,383	3,719,754	6,058,082	51,748	471,683	55,740,916
مجموع المطلوبات	**381,254,687**	**408,964,830**	**655,801,962**	**439,586,742**	**539,833,800**	**15,197,505**	**58,901,939**	**2,499,541,465**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**155,668,167**	**154,775,980**	**741,106,376**	**182,565,388**	**578,387,739**	**656,986,274**	**567,762,419**	**3,037,252,343**
31 كانـــــــــون الأول 2022								
المطلوبات	235,000	5,000,000	46,420,000	25,000,000	-	-	9,658,839	86,313,839
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	325,975,432	383,501,819	634,184,774	403,491,962	269,141,804	-	-	2,016,295,791
ودائع عملاء	8,624,573	4,880,934	12,391,565	53,993,473	29,732,541	-	-	109,623,086
تأمينات نقدية	4,399,813	3,066,387	4,355,073	14,000,770	22,230,910	9,621,810	-	57,674,763
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	-	4,235,340	4,235,340
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	2,673,513	-	2,847,606	21,497,785
مخصص ضريبة الدخل	12,187,569	-	3,789,097	-	-	-	107,367	107,367
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	107,367	46,638,659
مطلوبات أخرى	2,523,545	2,074,557	2,814,687	5,822,981	2,855,719	29,460	30,517,710	4,235,340
مجموع المطلوبات	**353,945,932**	**398,523,697**	**703,955,196**	**502,309,186**	**326,634,487**	**9,651,270**	**47,366,862**	**2,342,386,630**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**155,436,126**	**260,656,471**	**511,122,158**	**423,508,846**	**303,465,304**	**641,772,231**	**588,769,280**	**2,884,730,416**

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة:
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل :

	31 كانـــــــــون الأول 2023			31 كانـــــــــون الأول 2022		
المشتقات للمتاجرة	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مشتقات العملات:						
تدفق خارج	(44,721,147)	(3,966,881)	(48,688,028)	(9,535,601)	-	(9,535,601)
تدفق داخل	44,563,855	3,978,896	48,542,751	9,654,064	-	9,654,064
المجمـــوع	**(157,292)**	**12,015**	**(145,277)**	**118,463**	**-**	**118,463**

ثالثاً: نسبة تغطية السيولة

بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة 347.4% كما في 31 كانون الاول 2023 (218% كما في 31 كانون الأول 2022).كما بلغت معدل نسبة تغطية السيولة 376% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (227.3% كما في 31 كانون الأول 2022).

بنـــود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:	31 كانـــــــــون الأول 2023			
	لغـــاية سنـــة	مـــن سنـــة لغاية (5) سنوات	أكثـــر مـــن (5) سنـــوات	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الاعتمادات والقبولات	126,125,928	8,969	-	126,134,897
السقوف غير المستغلة	367,425,549	-	-	367,425,549
الكفالات	83,330,403	2,217,077	-	85,547,480
عقود إيجار تشغيلية	2,228,757	14,020,583	4,482,186	20,731,526
التزامات رأسمالية	233,600	-	-	233,600
المجمـــوع	**579,344,237**	**16,246,629**	**4,482,186**	**600,073,052**
	31 كانـــــــــون الأول 2022			
الاعتمادات والقبولات	37,966,865	88,255	-	38,055,120
السقوف غير المستغلة	380,373,048	-	-	380,373,048
الكفالات	74,019,512	4,863,940	-	78,883,452
عقود إيجار تشغيلية	1,716,420	10,002,790	5,657,456	17,376,666
التزامات رأسمالية	445,830	-	-	445,830
المجمـــوع	**494,521,675**	**14,954,985**	**5,657,456**	**515,134,116**

42. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وادارة الاصدارات الأولية

- فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :

	التجزئة	المؤسسات	الأفراد	أخرى	الوساطة المالية	المجموع 2023	المجموع 2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل	51,651,471	59,846,292	53,027,403	2,737,627	244,206	167,506,999	147,854,714
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	9,947	(5,741,623)	(9,026,791)	33,608	(583)	(14,725,442)	(6,425,272)
نتائج أعمال القطاع	51,661,418	54,104,669	44,000,612	2,771,235	243,623	152,781,557	141,429,442
المصاريف الأخرى	(5,342,611)	(19,957,302)	(46,880,308)	(15,078,233)	(163,220)	(87,421,674)	(80,497,514)
الربح قبل الضرائب	46,318,808	34,147,368	(2,879,697)	(12,306,999)	80,403	65,359,883	60,931,928
ضريبة الدخل	(14,266,848)	(10,900,852)	1,210,078	3,131,454	(78,528)	(20,904,696)	(20,372,255)
صافي ربح السنة	**32,051,959**	**23,246,515**	**(1,669,618)**	**(9,175,544)**	**1,875**	**44,455,187**	**40,559,673**
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	2,148	325,740	1,583,011	1,560,765	-	3,471,664	2,360,643
استهلاكات وإطفاءات	12,959	174,553	7,033,642	3,989,587	16,470	11,227,211	10,742,412
إجمالي الموجودات	1,425,987,369	748,492,516	707,161,569	155,610,889	1,443,977	3,037,252,343	2,884,730,416
إجمالي المطلوبات	**118,945,338**	**447,595,425**	**1,876,945,356**	**56,055,346**	**-**	**2,499,541,465**	**2,342,386,630**

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك, يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	181,103,178	140,571,095	38,552,515	37,341,398	219,655,693	177,912,493
مجموع الموجودات	2,167,332,073	2,070,906,578	869,920,270	813,823,838	3,037,252,343	2,884,730,416
المصروفات الرأسمالية	2,599,536	1,112,498	872,128	1,248,145	3,471,664	2,360,643

43. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الاول 2023			31 كانون الاول 2022		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	857,498,267	10,940,292	868,438,559	1,000,000,000	10,940,292	1,010,940,292
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,551,211	-	142,551,211	142,551,211	-	142,551,211
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	447,949	-	447,949	447,949	-	447,949
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	350,797	-	350,797	350,797	-	350,797
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	238,948,463	238,948,463	-	238,948,463	238,948,463
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	553,579,455	879,291,623	1,432,871,078	553,579,455	879,291,623	1,432,871,078
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	40,698,478	123,428,171	164,126,649	40,698,478	123,428,171	164,126,649
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	58,489,765	58,489,765	-	58,489,765	58,489,765
موجودات غير ملموسة	-	7,397,514	7,397,514	-	7,397,514	7,397,514
موجودات ضريبية مؤجلة	-	23,472,437	23,472,437	-	23,472,437	23,472,437
موجودات أخرى	22,358,874	77,799,047	100,157,921	22,358,874	77,799,047	100,157,921
مجموع الموجودات	**1,617,485,031**	**1,419,767,312**	**3,037,252,343**	**1,717,485,031**	**1,419,767,312**	**3,137,252,343**
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	71,354,418	-	71,354,418	71,354,418	-	71,354,418
ودائع عملاء	1,716,727,295	452,327,437	2,169,054,732	1,716,727,295	452,327,437	2,169,054,732
تأمينات نقدية	69,658,824	70,615,734	140,274,558	69,658,824	70,615,734	140,274,558
مخصصات متنوعة	-	7,147,192	7,147,192	-	7,147,192	7,147,192
مخصص ضريبة الدخل	15,604,155	3,643,265	19,247,420	15,604,155	3,643,265	19,247,420
أموال مقترضة	10,272,240	25,978,306	36,250,546	10,272,240	25,978,306	36,250,546
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	471,683	471,683	-	471,683	471,683
مطلوبات أخرى	11,990,852	43,750,064	55,740,916	11,990,852	43,750,064	55,740,916
مجموع المطلوبات	**1,895,607,784**	**603,933,681**	**2,499,541,465**	**1,895,607,784**	**603,933,681**	**2,499,541,465**
الصافي	**(278,122,753)**	**815,833,631**	**537,710,878**	**(178,122,753)**	**815,833,631**	**637,710,878**

	31 كانـــــــــــــــــون الاول 2022		
	لغايـــة سنـــــة	أكثـر من سنة	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	660,963,461	12,861,003	673,824,464
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	150,738,734	-	150,738,734
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	939,947	-	939,947
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح او الخسارة	15,317,000	-	15,317,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	113,780,971	113,780,971
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	676,066,019	836,093,190	1,512,159,209
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	78,413,044	158,247,386	236,660,430
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	57,559,384	57,559,384
موجودات غير ملموسة	-	7,482,126	7,482,126
موجودات ضريبية مؤجلة	-	25,162,135	25,162,135
موجودات أخرى	20,165,516	70,940,500	91,106,016
مجموع الموجودات	**1,602,603,721**	**1,282,126,695**	**2,884,730,416**
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	61,313,839	25,000,000	86,313,839
ودائع عملاء	1,612,803,828	403,491,963	2,016,295,791
تأمينات نقدية	55,629,613	53,993,473	109,623,086
مخصصات متنوعة	-	4,235,340	4,235,340
مخصص ضريبة الدخل	18,650,179	2,847,606	21,497,785
أموال مقترضة	34,052,183	23,622,580	57,674,763
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	107,367	107,367
مطلوبات أخرى	10,268,508	36,370,151	46,638,659
مجموع المطلوبات	1,792,718,150	549,668,480	2,342,386,630
الصافـــــي	**(190,114,429)**	**732,458,215**	**542,343,786**

٤٧. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أ - القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية

تتكون الموجودات والمطلوبات المالية للبنك من بنود مدرجة بالقيمة العادلة وبنود مدرجة بالتكلفة المطفأة، والجدول التالي يوضح مقارنة القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لكل فئة مالية، والذي لا يتضمن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة إذا كانت القيمة الدفترية تمثل بشكل معقول القيمة العادلة:

	القيمة العادلـــة		القيمة الدفترية	
	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات المالية / المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة:				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل				
سهم متوفر لها أسعار سوقية	14,508,170	13,249,113	14,508,170	13,249,113
سهم غير متوفر لها أسعار سوقية	2,257,097	2,326,678	2,257,097	2,326,678
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	97,015,704	79,180,670	97,015,704	79,180,670
أدوات دين متوفر لها أسعار سوقية	-	144,192,002	-	144,192,002
عقود آجلة عملات أجنبية	118,463	-	118,463	-
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	129,216,434	239,299,260	129,216,434	239,299,260
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:				
عقود آجلة عملات أجنبية	-	145,277	-	145,277
المجموع	**-**	**145,277**	**-**	**145,277**

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2023.

تم أتباع أسلوب التقييم المتعارف عليها لتقييم المشتقات المالية والتي تتضمن استخدام البيانات المدخلة الملحوظة في السوق.

لا يوجد أي استثمارات في أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة تعامل في نفس السوق الثالث بمقارنة استثمارات مماثلة في أسواق أخرى غير نشطة ويتم تقييمها بأسعار السوق المعلنة أو بالقيمة العادلة.

	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	الاسعار المعلنة في اسواق مالية	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	مدخلات هامة غير ملموسة	
	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل				
سهم متوفر لها أسعار سوقية	90,167	132,986	-	223,153
سهم غير متوفر لها أسعار سوقية	226,833	217,811	-	444,644
حق استلام بالقيمة العادلة	15,000,000	-	-	15,000,000
المجموع	**15,317,000**	**350,797**	**-**	**15,667,797**

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	31 كانون الاول 2023		31 كانون الاول 2022		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	782,620,321	782,882,301	593,267,402	593,528,472	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	142,621,408	142,691,096	150,844,506	150,884,724	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	448,000	476,230	940,000	985,226	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,416,003,634	1,420,017,661	1,511,593,525	1,516,827,987	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	164,361,770	166,958,169	237,032,607	240,138,994	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,506,055,133**	**2,513,025,457**	**2,493,678,040**	**2,502,365,403**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	71,354,418	72,050,772	86,313,839	86,639,359	المستوى الثاني
ودائع عملاء	2,169,054,732	2,181,414,333	2,016,295,791	2,023,975,334	المستوى الثاني
تامينات نقدية	140,274,558	140,278,219	109,623,086	109,637,575	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,380,683,708**	**2,393,743,324**	**2,212,232,716**	**2,220,252,268**	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:

	31 كانون الاول 2023		31 كانون الاول 2022		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات أخرى	82,312,612	128,409,791	76,212,320	120,394,071	المستوى الثاني
	82,312,612	128,409,791	76,212,320	120,394,071	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط.

45. إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال :

- رأس المال المدفوع :

يتكون رأس مال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200) مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد ويحتفظ برأس المال والإحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك ، وتلبية متطلبات التفرغ المحلي والإقليمي

- رأس المال التنظيمي :

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III) :

- الأسهم العادية ،الأرباح المدورة، بنود الدخل الشامل المتراكم ، الاحتياطيات المعلنة ، حقوق الأقلية والارباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وطرح التعديلات الرقابية

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني ولغايات تصنيف البنك ضمن الفئة الأولى فيجب ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%، وفي حال كان البنك مصنف ضمن بنوك ذات الأهمية D-SIBS فإن نسبة كفاية رأس المال يجب ان لا تقل عن (14% + رأس المال المطلوب من البنوك المهمة محليا حسب الفئة التي ينتمي لها البنك) ، ويجب أن لا تقل نسبة حقوق حملة الأسهم العادية CET1 إلى الموجودات داخل وخارج الميزانية (الرفع المالي) فيجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال النمو في الدخل الجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والإختياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	بآلاف الدنانيـــر 2023 دينـار	بآلاف الدنانيـــر 2022 دينـار
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	116,929	110,453
الإحتياطي الإختياري	75	86
إحتياطيات أخرى	5,850	5,850
احتياطي القيمة العادلة	31,794	48,496
الأرباح المدورة	137,806	136,197
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	4,725	5,215
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(40,432)	(45,678)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	456,747	460,619
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1,25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	10,260	8,178
إحتياطي المخاطر المصرفية	4,102	4,102
مجموع رأس المال الإضافي	14,362	12,280
مجموع رأس المال التنظيمي	471,109	472,900
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,198,638	2,086,493
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	%21,43	%22,66
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	%20,77	%22,08
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (%)	%20,77	%22,08

46. ارتباطات والتزامات محتملة

أ -ارتباطات والتزامات ائتمانية :	كما في 31 كانون الأول 2023 دينـار	2022 دينـار
اعتمادات مستندية:	34,682,106	18,452,935
قبولات	91,452,791	19,602,186
كفالات :		
- دفع	28,260,740	27,555,710
- حسن تنفيذ	30,462,694	30,766,779
- أخرى	26,824,046	20,560,963
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	367,425,549	380,373,048
المجمـــوع	**579,107,926**	**497,311,621**

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير ممولة) مبلغ 8,682,263 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (مبلغ 8,069,724 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)

ب - التزامات تعاقدية:	كما في 31 كانون الأول 2023 دينـار	2022 دينـار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	233,600	445,830
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	20,731,526	17,376,666
المجمـــوع	**20,965,126**	**17,822,496**

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة
** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات , ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 9,873,645 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (9,531,994 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 293,464 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 357,275 دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المـالية 2023

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئـة الأوراق الماليـة 2023

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين والبحرين 83 فرعاً و3 مكاتب للصرافة في الأردن و 18 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين وفرعاً واحداً في البحرين وفرعاً واحداً في العراق، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,823 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	877	فرع الصويفية	6	فرع شارع الحرية/ المقابلين	6	فرع ش. المدينة الطبية	8
الإدارة الإقليمية	342	فرع الطرة	4	فرع شارع الحصن	6	فرع حي الزيتونة	7
فرع أبو علندا	5	فرع العقبة	9	فرع ش. المدينة المنورة	5	فرع ضاحية الأمير راشد	5
فرع أبو نصير	5	فرع الفحيص	6	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	9	فرع ضاحية الرشيد	6
فرع إربد	6	فرع القويسمة	9	فرع ش. اليرموك/ النصر	7	فرع دابوق	4
فرع الأزرق الشمالي	4	فرع الكرك	6	فرع ش. إيدون/ إربد	7	فرع دابوق ش. الحجاز	6
فرع البيادر	6	فرع المحطة	8	فرع ش. حكما/ إربد	7	فرع سوق باب المدينة مول	7
فرع الجاردنز	13	فرع المدينة الرياضية	6	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	8	فرع الخليل	18
فرع الجامعة الأردنية	4	فرع المطار	4	فرع ش. مكة	9	فرع الإرسال	5
فرع الجبل الشمالي	5	فرع المنطقة الحرة - المطار	4	فرع صويلح	5	فرع الرام/ القدس	8
فرع الجبيهة	5	فرع المفرق	8	فرع ضاحية الياسمين	5	فرع العيزرية/ القدس	7
فرع الجيزة	4	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	5	فرع طارق	8	فرع النصر	11
فرع الخالدي	5	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	6	فرع عبدون	10	فرع بيت لحم	9
فرع الدوار الأول	7	فرع النزهة	6	فرع عجلون	8	فرع جنين	14
فرع الدوار الثالث	5	فرع الهاشمي الشمالي	6	فرع الوحدات	6	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	7
فرع الرابية	5	فرع تاج مول	12	فرع كفرنجة	7	فرع رام الله	24
فرع الرصيفة	5	فرع جبل الحسين	8	فرع مدينة الحسن الصناعية	7	فرع رفيديا	7
فرع الرمثا	4	فرع جبل اللويبدة	9	فرع السوق التجاري	4	فرع طولكرم	9
فرع الرونق	6	فرع جرش	8	فرع ماركا	9	فرع غزة	16
فرع الزرقاء	4	فرع خلدا	7	فرع مرج الحمام	7	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء الجديدة	5	فرع أم أذينة	8	فرع معان	6	فرع نابلس	21
فرع السلط	5	فرع مأدبا	7	فرع وادي السير	5	فرع ضاحية البريد	6
فرع العبدلي مول	12	فرع دير أبي سعيد	4	فرع عمان	5	فرع الطيرة	7
فرع درة خلدا	7	فرع سحاب	6	فرع الحرية مول	9	فرع الخضر	7
فرع الشميساني	15	فرع سيتي مول	12	فرع ضاحية النخيل	6	فرع سلفيت	6
فرع الشونة الشمالية	4	فرع ش. الثلاثين/ إربد	7	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	6	فرع البحرين	9
						فرع العراق	26

1. ج- حجم الاستثمار الرأس مالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأس مالي 4,999,378 دينار في نهاية عام 2023 مقارنة بمبلغ 3,269,408 دينار في نهاية عام 2022.

2. الشركات التابعة للبنك

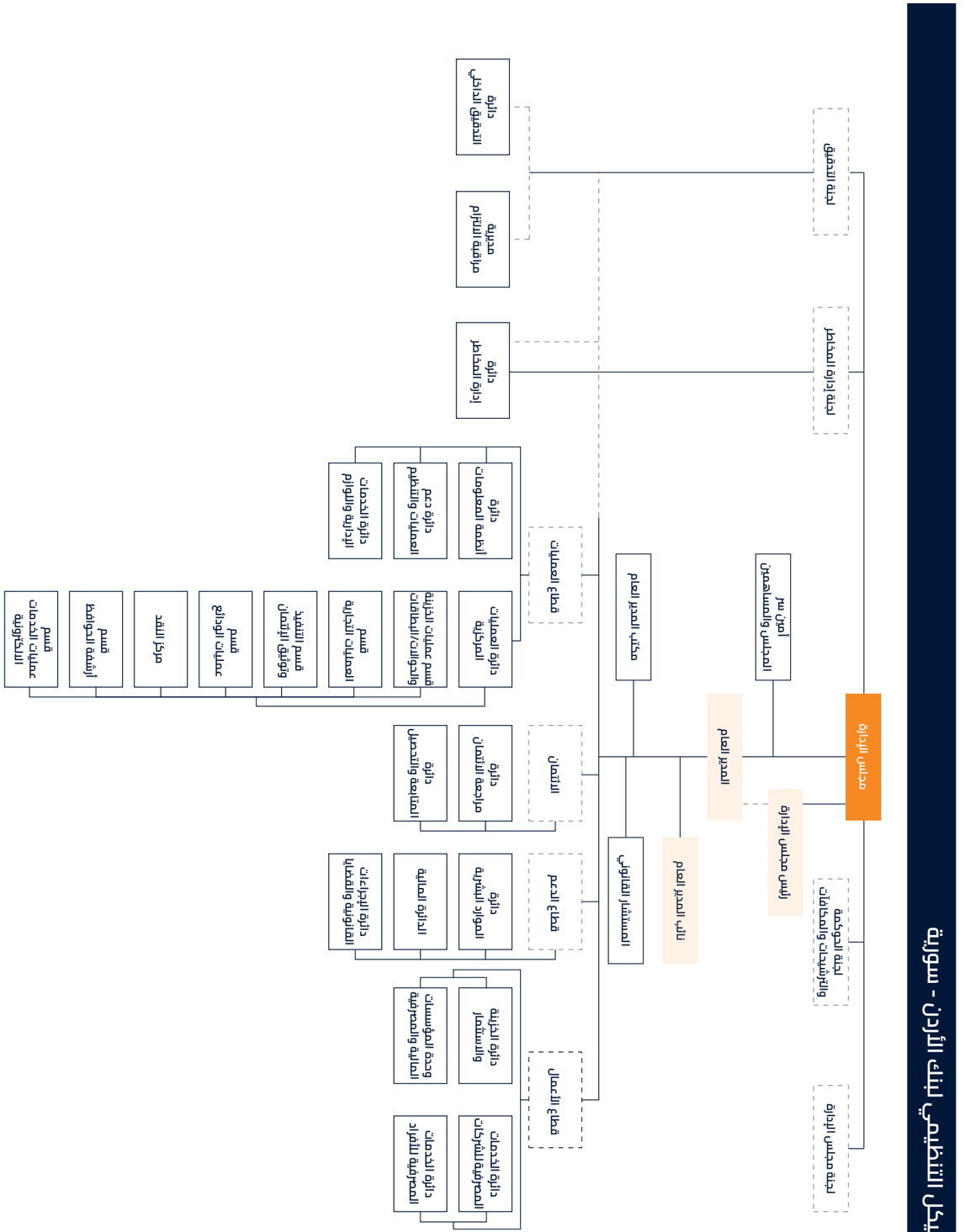
أ. بنك الأردن- سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة سورية
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأس مال الشركة المصرح به	10,000,000,000 ليرة سورية
رأس مال الشركة مدفوع منه	9,864,234,500 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2313568
عدد الموظفين	232 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	13
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	9
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	6
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5694868	00963-11-5694869	ص.ب. 8058 دمشق- سورية	7
فرع حرستا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق – سورية	لا يوجد
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00963-21-2228071	00963-21-2228081	ص.ب. 8058 حلب – سورية	7
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-31-2220603/605	00963-31-2224023	ص.ب. 3058 حمص – سورية	6
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية – سورية	10
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق - سورية	8
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء – سورية	6
فرع عدرا الصناعية	ريف دمشق - المدينة الصناعية – القطاع الإداري – الإدارة والمصارف	00963–11–5850206 /7/8/9/10/11	00963–11–5850216	ص. ب: 8058 دمشق – سورية	4

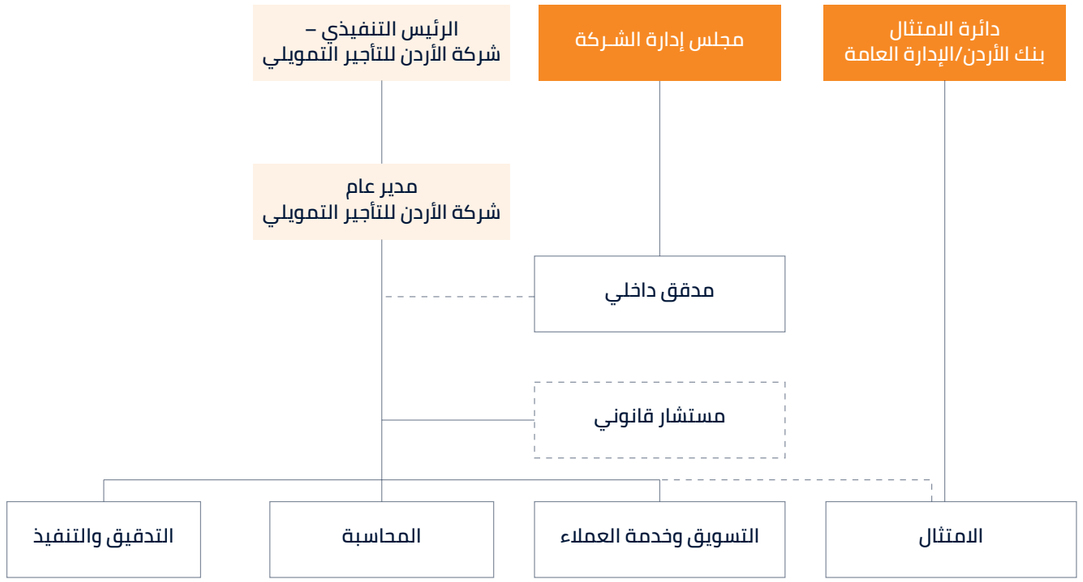
الهيكل التنظيمي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل



ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأس مال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	5 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

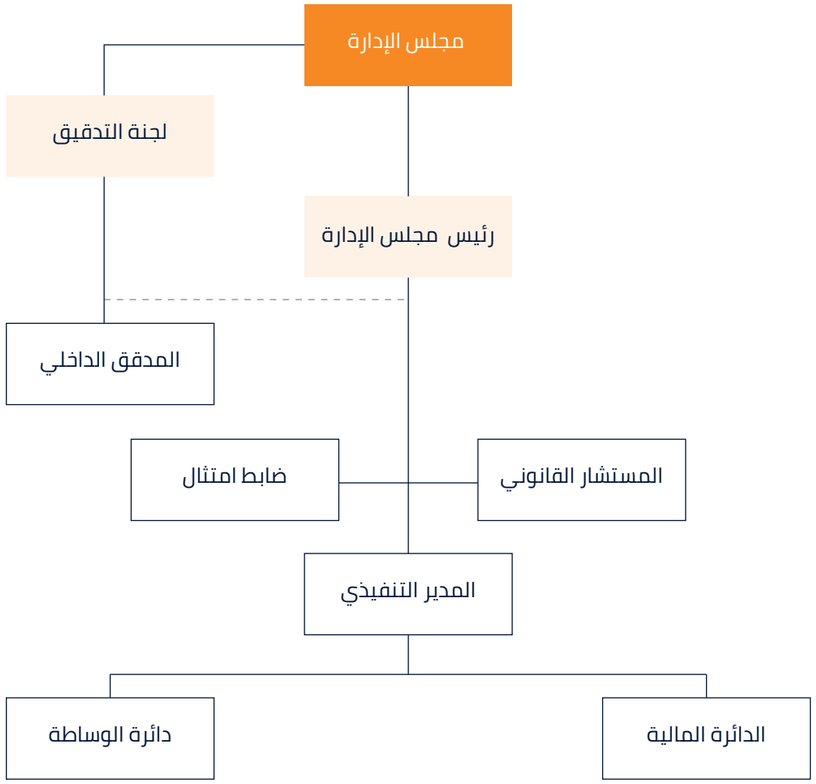
1. الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي



ج. شركة تفوَّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوَّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأس مال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	6 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

1. الهيكل التنظيمي/ شركة تفوَّق للاستثمارات المالية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:



السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.



السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/ لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University/ لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق إنفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa/إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias/إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/ جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي/فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة Advanced Inhalation Rituals Midco Limited.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية, منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.



الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الإقبال فورجنرال إنفستمنت

تاريخ الميلاد: 1956/12/13
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2008/10/22

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.



السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

تاريخ الميلاد: 1962/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل
تاريخ العضوية: 2009/3/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020.
- رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ نيسان 2017.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018.
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ 2009 ولغاية 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين أول 2017.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من نيسان 2017 - نيسان 2023



السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1960/5/1
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل
تاريخ العضوية: 2015/7/30

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي- فلسطين.
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن, الخليج والولايات المتحدة الأمريكية, وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.



السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة AL- Yamama for General Investments/جزر كايمن
اعتباراً من 2023\12\28
ممثل شركة اليمامة للاستثمارات العامة لغاية 2023/12/28

تاريخ الميلاد: 1963/9/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل
تاريخ العضوية: 2015/7/30

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico/الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة, منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV), من أيار 2011 - أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM), منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية/ دائرة الاستثمار, من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية, من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/قسم التسهيلات الائتمانية/الشركات والفروع الدولية, من تموز 1994 - أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة/دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية, من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.



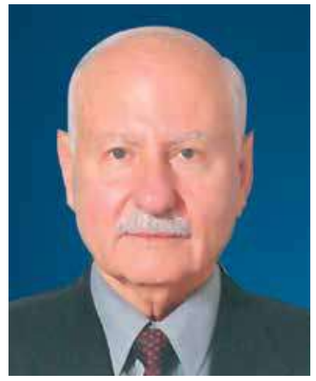
السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9 **تاريخ العضوية:** 2017/1/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.
- عضو مجلس إدارة في شركة ميد خلف للتأمين.



السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1944/03/30 **تاريخ العضوية:** 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة- المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي/فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
  - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
  - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
  - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية



السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1953/2/16 **تاريخ العضوية:** 2020/10/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة وإنجليزي سنة 1977 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة جار الله انتربرايز للاستشارات الإدارية/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2016/1 لغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التسهيلات المتعثرة/ بنك الخليج الأول/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2011/8 ولغاية 2015/12.
- نائب الرئيس الأول ومدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2006/9 ولغاية 2011/7.
- مدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2002/7 ولغاية 2006/9.
- مدير فرع في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 1999/9 ولغاية 2002/7.
- شغل عدة مناصب في سيتي بنك/ الإمارات العربية المتحدة, البحرين, الأردن من شهر 1976/10 ولغاية 1999/9.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل المصرفي يذكر منها:
  - الدورة التدريبية المتخصصة في المفاوضات وإعادة الجدولة للتسهيلات المتعثرة لدىLondon Business School of Economy سنة 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي.
- عضو مجلس إدارة AB Capital/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المشتركة/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج العربي للتكنولوجيا/ الإمارات العربية المتحدة.



السيد يوسف جان جوزيف شمعون
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1979/11/23 **تاريخ العضوية:** 2021/4/19
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006, من جامعة جورج تاون واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002, من جامعة McGill مونتريال/ كندا.

الخبرات العملية:
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.
- الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه.
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.
- حاصل على شهادة SaaStr Annual/ سان فرانسيسكو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Elevating Finance Operations/ فيلادلفيا, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Growth Forum –EO / لندن/ المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة Georgetown Leadership Seminar (GLS)/ واشنطن, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Bank Rotation/ بنك الأردن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.
- شركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- مؤسسة Entrepreneurs Organization (EO) فرع الأردن منذ شهر 2016/9 لغاية شهر 2020/9
- شركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية شهر 2021/9.



السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1976/3/14
تاريخ العضوية: 2021/4/19
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007, من الجامعة الهاشمية/ الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1998, من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض - السعودية, منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه.
- المدير المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2016 - 2018.
- المراقب المالي لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2012 - 2016.
- مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2011 - 2012.
- المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة/ الرياض - السعودية, منذ سنة 2009 - 2011.
- مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة/ الرياض- السعودية, منذ سنة 2008 - 2009.
- مراقب مالي في البنك العربي/ عمّان - الأردن, منذ سنة 2005 - 2008.
- مسؤول علاقات عامة في البنك العربي/ عمّان - الأردن, منذ سنة 1998 - 2005.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27
تاريخ التعيين: 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
- المدير التنفيذي/ إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات وأمن المعلومات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة صندوق الحسين للإبداع والتفوق.

السيد معتصم ماهر محمود الدويك
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية

تاريخ الميلاد: 1973/5/15
تاريخ التعيين: 2022/11/20

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس رياضيات سنة 1998, من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام - إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في بنك الأردن اعتباراً من 2022/11/20 ولغاية تاريخه.
- مدير إدارة قطاع الشركات والعملاء المؤسسي في بنك ستاندرد تشارترد أبو ظبي–الإمارات منذ شهر 2015/5 لغاية شهر 2016/6.
- مدير إدارة قطاع الشركات والعملاء المؤسسي في بنك ستاندرد تشارترد الدوحة – قطر منذ شهر 2012/10 ولغاية شهر 2015/5.
- مدير إدارة حلول العملاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان في بنك ستاندرد تشارترد دبي–الإمارات منذ شهر 2011/6 لغاية شهر 2012/10.
- مدير إدارة قطاع الشركات المحلية وتغطية العملاء في بنك ستاندرد تشارترد دبي–الإمارات منذ شهر 2006/9 ولغاية شهر 2011/6.
- رئيس فريق/ دائرة الشركات في بنك الدوحة–قطر منذ شهر 2002/10 ولغاية شهر 2006/9.
- مدير علاقة عملاء/ دائرة الشركات في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 2000/1 ولغاية شهر 2002/10.
- مدير إدارة القروض الشخصية والتجارية في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 1998/9 ولغاية شهر 1999/12.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربيه المتحدة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة, حيث تتبع هذه العضوية للشركة المالكة للشركة الدولية (شركة أكزانتيا الإماراتية).
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.

السيد نادر محمد خليل سرحان
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع المخاطر
اعتباراً من 2023/3/1

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين : 2017/4/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر - بنك الأردن من تاريخ 2023/03/01 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر - بنك الأردن من تاريخ 2019/09/26 ولغاية تاريخ 2023/03/01.
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الامتثال والمخاطر / بنك الأردن من تاريخ 2019/04/24 ولغاية تاريخ 2019/09/25.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA – FATCA Responsible Officer منذ تموز 2017 ولغاية تاريخ 2020/11/30.
- المديـر التنفيـذي - إدارة قطـاع الامتثـال والمخاطـر / بنـك الأردن مـن تاريـخ 2017/04/24 ولغايـة تاريـخ 2019/04/23 / تكليـف.
- أمين سر مجلس الإدارة من تاريخ 2017/04/18 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان - بنك الأردن من تاريخ 2017/4/2 لغاية تاريخ 2017/04/23.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان - بنك الأردن من تاريخ 2014/12/15 لغاية تاريخ 2017/1/28.
- مدير دائرة ائتمان التجارية بالإضافة إلى مهامه الحالية كمدير دائرة ائتمان الفروع الخارجية والشركات - بنك الأردن من تاريخ 2013/4/21 ولغاية تاريخ 2014/12/14 / تكليف.
- مدير دائرة ائتمان الفروع الخارجية والشركات - بنك الأردن من تاريخ 2009/4/27 ولغاية تاريخ 2013/4/20 .
- مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات - بنك الأردن من تاريخ 2007/10/28 ولغاية تاريخ 4/26/ 2009 .
- بنك الإسكان / مدير التمويل المتخصص من تاريخ 2003/9/7 ولغاية تاريخ 2007/10/28.
- بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) / مدير حسابات الشركات من تاريخ 2002/10/13 ولغاية تاريخ 2003/9/6.
- بنك الإسكان / ضابط ائتمان تجاري من تاريخ 1998/5/28 ولغاية تاريخ 2002/10/12.
- بنك الإسكان / ضابط قروض تسهيلات من تاريخ 1992/5/3 ولغاية تاريخ 1998/5/27.
- حاصل على شهادة: Corporate Secretaries سنة 2020 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) .
- حاصل على شهادة: Board of Directors certificate program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) .

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.

الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد
المدير التنفيذي/ إدارة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: 1972/2/16 تاريخ التعيين: 2021/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال دولية سنة 1994 من University of Denver, الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2021/2/1 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي/دائرة الموارد البشرية والإدارية في شركة المستثمر الوطني/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2017/7 لغاية شهر 2020/3.
- مستشارة في مجال الاستشارات وريادة الأعمال في Consultancy and Entrepreneurship/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2012/1 لغاية شهر 2017/6.
- مدير الموارد البشرية في شركة مصدر/ الإمارات العربية المتحدة من شهر 2007/6 لغاية شهر 2010/4.
- مدير الموارد البشرية في بنك BNY Mellon, الولايات المتحدة الأمريكية, من شهر 2003/4 ولغاية شهر 2006/8.
- مدير الموارد البشرية في شركة One World Software Solution, من شهر 1999/11 ولغاية شهر 2002/2.
- حاصلة على شهادة مهنيةSHRM- SCP من SHRM / الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصلة على شهادة مهنية SPHRI من HRCI/الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصلة على شهادة مهنيةHR Analytics من Cornell University / الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خالد صبحي خميس عوض*
المدير التنفيذي / إدارة الأنظمة الآلية
اعتباراً من تاريخ 2021/12/30

تاريخ الميلاد: 1977/5/25 تاريخ التعيين: 2021/12/30

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهربائية سنة 2000 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة الأنظمة الآلية في بنك الأردن اعتباراً منذ شهر 2021/12/30 لغاية تاريخه.
- مستشار الخدمات المالية الرقمية في مؤسسة التمويل الدولية / مجموعة البنك الدولي من تاريخ 2020/8 ولغاية تاريخ 2021/12.
- المدير العام في شركة الدقة المتناهية للحلول التقنية من تاريخ 2019/6 ولغاية تاريخ 2020/7.
- المدير التنفيذي / دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنك الاستثماري من تاريخ 2011/10 ولغاية تاريخ 2019/6.
- مدير تطوير القنوات العالمية في البنك العربي من تاريخ 2010/8 ولغايه تاريخ 2011/10 .
- مدير الأنظمة الأول ومساعد نائب الرئيس في البنك الأهلي التجاري من تاريخ 2006/3 ولغاية تاريخ 2010/8.
- قائد فريق في شركة ONEWORLD Software Solutions من تاريخ 1999/9 ولغاية تاريخ 2006/4.

السيد سلام سلامة يوسف قموه
الرئيس التنفيذي - فرع البحرين

تاريخ الميلاد: 1965/4/5 تاريخ التعيين: 2014/4/27

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال تخصص مالية سنة 1993 من جامعة Louisiana Tech University/الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1991 من جامعة Louisiana Tech University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي - فرع البحرين في بنك الأردن منذ كانون الثاني 2018 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي–الفروع الخارجية في بنك الأردن منذ شهر 2014/4 ولغاية شهر 2017/12.
- نائب الرئيس الأول, مدير إدارة علاقات العملاء الدوليين والإقليميين في البنك العربي-الأردن منذ شهر 2007/8 ولغاية شهر 2011/6.
- نائب الرئيس, مدير تمويل المقاولين والتمويل العقاري في البنك العربي, الوحدة المصرفية الخارجية-البحرين ومناصب أخرى في دائرة تطوير الأعمال منذ شهر 1997/9 لغاية شهر 2007/8.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية, منذ شهر 1993/7 ولغاية شهر 1997/8.

خبرات عملية أخرى:
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتخصصة بتطوير الأعمال البنكية الدولية وإدارة الائتمان والمخاطر مع مؤسسات تعليمية مرموقة ومنها: IIR Middle East, Euro money training, citibank school of banking.

* علماً بأنه تم منحه صلاحيات تنفيذية اعتباراً من 2\7\2023

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ دائرة الامتثال في بنك الأردن اعتباراً من 2020/9/1 ولغاية تاريخه.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA في بنك الأردن منذ 2020/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية 2020/8/31.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية 2015/9/26.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 –2014/12.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS)، شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM)، شهادة خبير معتمد في مكافحة الفساد.
- حاصلة على شهادة International Compliance Association (ICA) الشهادة الدولية المتقدمة في الامتثال.
- حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program، برنامج عضو مجلس الإدارة المعتمد بالحوكمة سنة 2019 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- حاصلة على شهادة Corporate Secretaries سنة 2022 من مؤسسة التمويل الدولي (IFC) بالتعاون مع بيت الحوكمة.
- حاصلة على شهادة Certified Compliance Manager (CCM) سنة 2023 من المؤسسة الدولية للامتثال (GCI) Global Compliance Institute.

السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد
المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1980/1/15 تاريخ التعيين: 2015/10/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2022/5/22 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2021/3/15 ولغاية 2022/5/21.
- مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2019/11/24 ولغاية 2021/3/14.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27.
- مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9.
- مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات/ دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31.
- موظف ودائع/ خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23.
- موظف محاسبة في بنك الأردن من 2003/3/5-2004/5/8.

السيد هاني حسن محمود منسي
المدير التنفيذي / الإدارة المالية
اعتباراً من 2023/3/1

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين : 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / الإدارة المالية في بنك الأردن اعتباراً من 2023/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير إدارة الرقابة المالية في بنك الأردن من تاريخ 2016/3/1 ولغاية تاريخ 2023/2/28.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن من تاريخ 2015/2/1 ولغاية تاريخ 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيّار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيّار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيّار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيّار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيّار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد سيف خضر محمد عيسى
المدير الإقليمي /بنك الأردن – فلسطين
اعتباراً من 2023/1/8

تاريخ الميلاد: 1982/9/4 تاريخ التعيين: 2023/1/8

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2008 من جامعة بيرزيت.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2004 من جامعة النجاح الوطنية.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي في بنك الأردن – فلسطين اعتباراً من 2023/1/8 ولغاية تاريخه.
- مدير إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2022/2 ولغاية 2023/1/7.
- نائب المنطقة الوسطى / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في البنك العربي - فلسطين منذ شهر 2019/1 ولغاية 2022/2.
- مدير منطقة الشمال / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في البنك العربي - فلسطين منذ شهر 2017/2 ولغاية شهر 2018/12.
- مدير مراجعة الائتمان في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2010/11 ولغاية شهر 2017/2.
- مساعد مدير - محلل ائتمان الشركات في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2007/6 ولغاية شهر 2010/10.
- موظف علاقات عملاء الشركات في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2005/10 ولغاية شهر 2007/6.
- موظف تحت التدريب في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2004/10 ولغاية شهر 2005/10.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك الفلسطينية
- عضو مجلس إدارة شركة الشمال الصناعية الدولية وعضو هيئة مديري الشركة

السيد رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة *

المدير التنفيذي / المشاريع الخاصة
اعتباراً من 2023/7/9

تاريخ الميلاد: 1979/7/17 تاريخ التعيين: 2023/7/9

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 2003 من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / المشاريع الخاصة في بنك الأردن اعتباراً من 2023/07/9 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس / وحدة التوصيل الرقمي وتحويل العملاء في شركة Avertra Corp منذ شهر 2022/5 ولغاية شهر 2023/7.
- نائب الرئيس / دائرة التحول وإدارة المشاريع في بنك القاهرة عمّان منذ شهر 2021/6 ولغاية شهر 2022/5.
- رئيس مهندسي الحلول العامودية ورئيس عمليات البرمجيات في شركة Honeywell / دبي، منذ شهر 2020/9 ولغاية شهر 2021/5.
- مدير دائرة التحول المؤسسي والتحول الرقمي في شركة Honeywell / دبي، منذ شهر 2016/6 ولغاية شهر 2020/9.
- مدير دائرة التطوير وقائد إدارة البرامج التنظيمية في شركة Honeywell / أستراليا, منذ شهر 2010/4 ولغاية شهر 2016/6.
- مدير دائرة العمليات في شركة INS Telecoms & Control System / دبي، منذ شهر 2008/1 ولغاية شهر 2010/3.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية

الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني

المدير التنفيذي/ إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)

تاريخ الميلاد: 1978/1/5 تاريخ التعيين: 2015/7/12

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2000 من جامعة العلوم التطبيقية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف) في بنك الأردن اعتباراً من 2021/6/28 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية 2021/6/27.
- مسؤول وحدة الدراسات والأبحاث/ دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن خلال الفترة منذ 2010/10 ولغاية 2015/5 وخلال الفترة منذ 2015/7/12 ولغاية 2016/2/29.
- موظف دراسات وأبحاث/ دائرة التخطيط الاستراتيجي والدراسات في بنك الأردن منذ 2001/2 ولغاية 2010/10.
- حاصلة على الشهادة الاحترافية المعتمدة لنظام إدارة بطاقات الأداء المتوازن سنة 2019 من KPI Institute.
- حاصلة على شهادة EFQM Certified Assessor سنة 2018 من مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.

السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد

مدير دائرة التدقيق الداخلي
اعتبارا من 2023/6/21

تاريخ الميلاد: 1978/6/21 تاريخ التعيين : 2020/1/6

الشهادات العلمية:
- شهادة مدقق داخلي معتمد (Certified Internal Auditor (CIA .
- ماجستير محاسبة من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية سنة 2007
- بكالوريوس إدارة الاعمال من جامعة النيلين سنة 2001.
- دبلوم إدارة مالية من كلية تدريب عمان ATC سنة 1999.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2023/6/21 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة تطوير العملية الائتمانية في بنك الاردن منذ 2020/1/6 ولغاية 2023/6/20.
- رئيس وحدة مراجعة ائتمان, ادارة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الإسكان منذ شهر 2007/3 ولغاية شهر 2019/12
- مدير علاقات الشركات ومحلل الائتمان , الخدمات المصرفية للشركات في البنك العربي منذ عام 1999 لغاية شهر 2007/3.

* علماً بأنه تم منحه صلاحيات تنفيذية اعتباراً من 2023\11\21

السيد أنس غالب مصطفى تفاحة

المدير التنفيذي / إدارة قطاع الأفراد (تكليف)
اعتباراً من 2023/12/14

تاريخ الميلاد: 1984/7/18 تاريخ التعيين: 2020/7/19

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2006, من الجامعة الهاشمية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الأفراد (تكليف) في بنك الأردن اعتباراً من 2023/12/14 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة تطوير شرائح العملاء (كبار العملاء) / دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2020/7/19 ولغاية 2023/12/13.
- مساعد نائب الرئيس / دائرة إدارة العلاقات - في بنك المشرق / الإمارات منذ سنة 2017 ولغاية سنة 2019.
- مدير علاقة كبار العملاء في بنك دبي الإسلامي منذ سنة 2007 ولغاية سنة 2017.
- موظف خدمة العملاء في بنك ستاندرد تشارترد منذ سنة 2006 ولغاية سنة 2007.

السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي

مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف).

تاريخ الميلاد: 1984/12/9 تاريخ التعيين: 2007/9/16

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس تمويل ومصارف سنة 2006 من جامعة آل البيت/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف) في بنك الأردن منذ 2021/6/29 ولغاية تاريخه.
- مسؤول وحدة السوق النقدي وتداول العملات/ دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2017/12/1 ولغاية 2021/6/28.
- متداول رئيسي في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2015/10/26 ولغاية 2017/11/30.
- رئيس/ موظف في عدة مناصب في بنك الأردن منذ 2007/9/16 ولغاية 2015/8/31.
- أمين صندوق في شركة أبو شيخة للصرافة منذ 2006/12/1 ولغاية 2007/9/16.

الفاضلة رغد نبيل طالب الالوسي

الرئيس التنفيذي لبنك الأردن العراق
(تكليف) اعتباراً من 2023/7/20

تاريخ الميلاد: 1984/8/7 تاريخ التعيين: 2021/10/20

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس آداب ترجمة سنة 2011, من الجامعة المستنصرية / العراق.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – بنك الأردن العراق (تكليف) اعتباراً من 2023/7/20 ولغاية تاريخه.
- مدير فرع في بنك الأردن – العراق منذ 2021/10/20 ولغاية تاريخه.
- نائب مدير مفوض في مصرف الوفاق الدولي الإسلامي للاستثمار والتمويل منذ 2019/1/9 ولغاية 2020/5/19 .
- مدير مفوض بالوكالة / نائب مدير مفوض أصيل في مصرف زين العراق الإسلامي منذ 2015/8/2 ولغاية 2018/12/25 .
- مديرعمليات مركزية والقسم الدولي ومديرة مكتب غسل أموال ومدير فرع بالوكالة في بنك فرنسا منذ 2013/6/2 ولغاية 2015/7/31.
- مديرعلاقة دائرة التسهيلات المصرفية في المصرف الأهلي العراقي منذ 2006/6/27 ولغاية 2013/5/27.
- مديرة شركة رغد بغداد الدولية للمقاولات منذ سنة 2005 ولغاية سنة 2006.
- مديرة شركة أرض الأحمدي للمقاولات منذ سنة 2003 ولغاية سنة 2005.

السيد شادي حسين عبد الله الصفدي

المدير التنفيذي/ إدارة قطاع الخدمات
المصرفية للأفراد لغاية 2023/1/9

تاريخ الميلاد: 1975/9/30 تاريخ التعيين : 2022/11/13

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 2002 من جامعة العلوم التطبيقية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي – إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن اعتباراً من 2022/11/13 لغاية 2023\1\9.
- مدير دائرة كبار العملاء/ الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي من شهر 2018/8 لغاية 2022/11/5.
- مدير منطقة في البنك العربي من شهر 2015/8 لغاية شهر 2018/7.
- مدير مبيعات التجزئة المباشرة في البنك العربي من شهر 2012/6 لغاية شهر 2015/7.
- مدير التسويق ومبيعات التجزئة في البنك الأردني الكويتي من شهر 2010/11 لغاية شهر 2012/5.
- مدير فرع في البنك الأردني الكويتي من 2008/1 لغاية شهر 2010/10.
- مدير فرع ومدير مبيعات الفروع في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2006/8 لغاية شهر 2007/11.
- مدير مبيعات في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2006/2 لغاية شهر 2006/7.
- مسؤول مبيعات في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2005/6 لغاية شهر 2006/1.
- رئيس فريق المبيعات في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2004/6 لغاية شهر 2005/5.
- مندوب مبيعات مباشر في بنك ستاندرد تشارترد من شهر 2002/9 لغاية شهر 2004/5.

السيد رائد ربيح عبد الرزاق مصري
المدير الإقليمي/ بنك الأردن – فلسطين (تكليف)
لغاية 2023/1/12

تاريخ الميلاد: 1974/1/27 تاريخ التعيين: 2011/8/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2001 من جامعة النجاح.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1996 من جامعة النجاح.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي في بنك الأردن - فلسطين (تكليف) اعتباراً من 2022/10/19 لغاية 2023\1\12.
- مدير تنمية الأعمال التجارية في بنك الأردن – فلسطين من 2014/7/3 لغاية تاريخه.
- مدير منطقة الشمال في بنك الأردن- فلسطين من 2011/8/1 لغاية 2014/7/2.
- مدير دائرة الدراسات في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من 2010/6/1 لغاية 2011/7/31.
- رئيس قسم الدراسات في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من 2009/4/15 لغاية 2010/5/31.
- مساعد نائب الرئيس في البنك الإسلامي الآسيوي من 2008/2/20 لغاية 2008/4/17.
- رئيس فريق التسهيلات في البنك العربي – أبو ظبي من 2005/5/18 لغاية 2008/1/28.
- عمل في دائرة مخاطر الائتمان لدى بنك القاهرة عمان من 2002/1/5 لغاية 2005/5/2.
- عمل في دائرة التسهيلات الإقليمية لدى بنك القاهرة عمان من 1997/9/1 لغاية 2002/1/4.

السيد فادي فريد دخيل عماري
المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي
لغاية 2023/5/10

تاريخ الميلاد: 1973/1/4 تاريخ التعيين: 2022/5/8

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من جامعة اليرموك/ الاردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2022/5/8 ولغاية 2023\5\10.
- نائب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي في البنك اللبناني للتجارة (BLC Bank) - لبنان منذ شهر 2015/2 ولغاية شهر 2022/4.
- رئيس وحدة التدقيق الداخلي في البنك الأهلي الدولي – لبنان منذ شهر 2001/7 ولغاية شهر 2015/1.
- رئيس فريق التدقيق الداخلي في البنك الأهلي الأردني – لبنان منذ شهر 1998/6 ولغاية شهر 2001/6.
- مدقق داخلي في البنك الأهلي الأردني - الأردن منذ شهر 1994/9 ولغاية شهر 1998/5.
- حاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد Certified Internal Auditor (CIA) سنة 2002 من معهد المدققين الداخليين (IIA).

السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت
الرئيس التنفيذي - فرع العراق
لغاية 2023/6/5

تاريخ الميلاد: 1969/6/18 تاريخ التعيين: 2022/6/20

الشهادات العلمية:
- الدبلوم في الدراسات المصرفية سنة 1991من مركز الدراسات المالية والمصرفية السعودي (مؤسسة Financial Modeling & Valuation Analyst).
- دبلوم استثمار وإدارة محافظ استثمارية سنة 2014 من Investment Funds Institute/ كندا.
- دبلوم تحاليل محاسبية ومالية وتقييم مالي للشركات Financial Modeling & Valuation Analyst من CFI - كندا.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي - في بنك الأردن/ فرع العراق منذ 2022/6/20 ولغاية 2023/6/5.
- مدير ورئيس المنطقة الجنوبية الغربية للخدمات المصرفية والائتمان للشركات في بنك HSBC – كندا, منذ شهر 2017/3 ولغاية 2022/6/16.
- رئيس قطاع الأعمال في بنك أبو ظبي الإسلامي – لندن منذ شهر 2016/2 ولغاية شهر 2016/12.
- رئيس قطاع العمليات في بنك أبو ظبي الإسلامي – لندن منذ شهر 2015/6 ولغاية شهر 2016/2.
- المستشار المالي ومدير محافظ استثمارية لدى شركة Group Investor- كندا منذ شهر 2014/7 ولغاية شهر 2015/6 .
- المدير العام في بنك أبو ظبي الإسلامي – العراق منذ شهر 2011/8 لغاية شهر 2014/6.
- عمل بعدة وظائف إدارية لدى مجموعة بنك سيتي جروب وبنك سامبا منذ عام 1991 ولغاية عام 2011 في عدة دول منها: السعودية, هونغ كونغ, نيويورك, لندن, مصر, لبنان, الأردن, الإمارات العربية المتحدة والرئيس الإقليمي لقطاع الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام / المشاريع الخاصة
لغاية 2023/8/14

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة واقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت/ الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ المشاريع الخاصة في بنك الأردن اعتباراً من 2022/10/9 ولغاية 2023\8\14.
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية 2022/10/6.
- المدير التنفيذي/ دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام/ عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.

خبرات عملية أخرى:
- حضر العديد من الدورات التدريبية وورش العمل على مدى 30 عاماً في مجال العمليات, الامتثال, التمويل, الإدارة.

السيد نديم جودت سليمان الخيطان
المدير التنفيذي / إدارة قطاع الأفراد
لغاية 2023/12/11

تاريخ الميلاد: 1978/9/17 تاريخ التعيين: 2018/1/21

الشهادات العلمية:
- ماجستير علوم بيئية سنة 2006 من جامعة Marshall / الولايات المتحدة الامريكية .
- بكالوريوس هندسة مدنية سنة 2001, من جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الأفراد في بنك الأردن اعتبارا من 2023/3/19 ولغاية 2023/12/11.
- مدير دائرة تطوير الشرائح/ دائرةالخدمات المصرفية للأفراد في بنك الاردن منذ 2018/1/21 ولغاية 2023/3/18.
- مدير تسويق في شركة OBGI-Henkel / الأردن منذ شهر 2017/5 ولغاية شهر 2018/1.
- مدير الاعمال التجارية في شركة Interbrand- RB, Johnson& Johnson منذ شهر 2013/6 ولغاية شهر 2017/4.
- مدير الدراسات والاعلام /مجموعة نقل منذ شهر 2010/12 ولغاية شهر 2013/5.
- حاصل على شهادة Management Foundationسنة 2005, من جامعة Marshall / الولايات المتحدة الامريكية.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يمتلكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2023 والمقارنة مع السنة السابقة 2022 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2023	النسبة 2023	المستفيد النهائي من الأسهم 2023	النسبة 2022	عدد الأسهم 2022
السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	الأردنية	3,528,054	%1.764	نفسه	%1.764	3,528,054
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,517,409	%2.758	نفسه	%2.695	5,391,490
السيد غرام الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	%4.016	نفسه	%4.016	8,033,561
السادة المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	%4.545	رأس المال مملوك بالكامل لبنك ليبيا المركزي	%4.545	9,090,909
السيدة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	9,518,491	%4.759	نفسها	%4.759	9,518,491
ALARRAKKA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	12,231,424	%6.115	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	%6.115	12,231,424
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	16,000,000	%8	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	%8	16,000,000
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	17,371,178	%8.685	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	%8.685	17,371,178
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	%9	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	%9	18,000,000
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	%9	- السيدة ديما بنت عيث بن رشاد فرعون - السيدة هالة بنت عبد الرحمن بن فرعون. - السيد وائل بن غيث بن رشاد فرعون. - السيدة لنا بنت عيث آل رشاد فرعون	%9	18,000,000
الساحة شركة الشراعة الوطنية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	- السيدة ديما بنت عيث بن رشاد فرعون - السيدة هالة بنت عبد الرحمن بن فرعون. - السيد وائل بن غيث بن رشاد فرعون. - السيدة لنا بنت عيث آل رشاد فرعون	%9.882	19,765,863

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2023 (صفحة 24).

6. لدرجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة النسر العربي للتأمين	13.8%

7. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 293).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 211).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 212).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 213).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	2	-	-	-
ماجستير	105	8	1	-
دبلوم عالي	4	-	-	-
بكالوريوس	1,439	164	4	5
دبلوم	168	34	-	-
ثانوية عامة	45	16	-	-
دون الثانوية	60	10	-	1
المجموع	1,823	232	5	6

ج- برامج التدريب لسنة 2023 على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	119	8,382
الدورات الخارجية	229	1,538
المجموع	348	9,920

مجالات الدورات التدريبية على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
التدريب المصرفي الشامل	12	12
المخاطر	35	463
بنكية / مصرفية	85	2,272
حاسوبية	30	161
الامتثال	54	3,520
ادارية	43	2,786
التسويق ومهارات البيع	13	251
شهادات مهنية	15	69
تدقيق ومالية	18	61
اخرى	43	325
المجموع	**348**	**9,920**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 256)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

مخاطـر التشغيـل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر, وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- **مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):**

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- **مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):**

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك , وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability .

مخاطـر الامتثـال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2023:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 22), مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2023.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2023 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من 2019 - 2023:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2019-2023)									المبلغ بآلاف الدنانير
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		الأرباح المقترح توزيعها		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
2019*	414,333	5,774	61,130	-	-	36,000	%18	-	2.10
2020**	454,758	7,649	52,074	-	-	24,000	%12	-	1.93
2021	473,407	12,658	51,894	24,000	%12	36,000	%18	-	2.07
2022	529,192	13,152	60,932	36,000	%18	36,000	%18	-	2.16
2023	524,034	13,676	65,360	36,000	%18	36,000	%18	-	2.30

* وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4693/1/1 بتاريخ 2020/4/9 فقد تقرر تأجيل توزيع الأرباح عن عام 2019, وجاء تعميم البنك المركزي رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 ليضيف محددات جديدة على توزيع الأرباح.

** وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 1228/3/10 بتاريخ 2021/1/20 تم تحديد حد أعلى لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين بما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع للبنك.

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2023:
أُدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36), وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2023	2022
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%8.4	%8
2	العائد على رأس المال	%22.2	%20
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.50	%1.44
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	21,518 دينار	19,795 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%6.3	%5.12
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.7	%1
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.55	%4.10
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.5	%8

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2024 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 45).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	173,046
بنك الأردن – سورية	9,604
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,829
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,350
المجموع	**192,829**

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسـم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2023	عدد الأسهم 2022
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة/ متفرغاً	أردنية	5,517,409	5,517,409
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	15,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	15,018	15,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	372,000	372,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	156,517	156,517
السيدة شذى عبد المجيد عبد الله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
ركان وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	57,163	61,956
عائشة وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	30,346	32,888
أحمد وليد توفيق فاخوري	الابناء	أردنية	27,115	29,386
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	عضو مجلس الإدارة	اردنية	16,000,000	16,000,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	46,736	46,736
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	1,297,000	1,342,000
شركة التوفيق انفستمنت هاوس / الأردن	عضو مجلس الإدارة	اردنية	5,000	5,000
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	8,290	20,558
شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	أردنية	12,131	12,131
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	59,898	59,898
شركة ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	عضو مجلس الإدارة اعتبارا من 2023/12/28	جزر كايمن	17,371,178	17,371,178
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة اعتبارا من 2023/12/28	أردنية	6,447	6,447
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	عضو مجلس الإدارة لغاية 2023/12/28	أردنية	5,000	5,000
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	30,000	46,000
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الادارة	أردنية	5,000	5,000
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	أردنية	220,000	220,000
السيد عماد الدين جهاد المصري	عضو مجلس الإدارة	اردنية	5000	5000

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة العليا:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2023	2022
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079
السيد معتصم ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB	اردنية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	200,950	200,950
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	128,971	128,971
السيد نادر محمد خليل سرحان	مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتبارا من 2023/3/1 امين سر مجلس الادارة	أردنية	35,500	35,500
السيدة نداء حسن محمد ابوزهرة	الزوجة	أردنية	650	650
شاكر نادر محمد سرحان	الابناء	أردنية	5,000	5,000
الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية	اردنية	-	-
السيد خالد صبحي خميس عوض	المدير التنفيذي /إدارة الأنظمة الآلية اعتبارا من 2023/12/30	اردنية	-	-
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي – فرع البحرين	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي / إدارة قطاع العمليات المركزية	اردنية	-	-
السيدة مي عبدالرحمن عبد المعطي جعيتم	الزوجة	اردنية	273	273
السيد هاني حسن محمود منسي	المدير التنفيذي / الإدارة المالية اعتبارا من 2023/3/1	أردنية	-	-
السيد سيف خضر محمد عيسى	المدير الإقليمي / بنك الأردن فلسطين اعتبارا من 2023/1/8	فلسطينية	-	-
السيد رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة	المدير التنفيذي / المشاريع الخاصة اعتبارا من 2023/7/9	اردنية	-	-
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)	فلسطينية	-	-
السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد	مدير دائرة التدقيق الداخلي اعتبارا من 2023/6/21	اردنية	-	-
السيد أنس غالب مصطفى تفاحة	المدير التنفيذي /إدارة قطاع الافراد (تكليف) اعتبارا من 2023/12/14	اردنية	-	-
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف)	اردنية	-	-
السيدة رغد نبيل طالب الالوسي	الرئيس التنفيذي لبنك الأردن العراق (تكليف) اعتبارا من 2023/7/20	عراقية		
السيد شادي حسين عبدالله الصفدي	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الخدمات المصرفية للافراد لغاية 2023/1/9	اردنية	-	-
السيد رائد ربيع عبد الرزاق مصري	المدير الإقليمي /بنك الأردن – فلسطين (تكليف) لغاية 2023/1/12	فلسطينية	-	-
السيد فادي فريد دخيل عماري	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2023/5/10	اردنية	-	-
السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت	الرئيس التنفيذي – فرع العراق لغاية 2023/6/5	السعودية	-	-
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / المشاريع الخاصة لغاية 2023/8/14	أردنية	4,500	-
السيدة شيرين يوسف عبدالرحيم خريشي	الزوجة	أردنية	30,113	25,613
السيد نديم جودت سليمان الخيطان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الافراد لغاية 2023/12/11	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2023 و2022:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن	
			2023	2022
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة أبولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	7,000	7,360
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية	-	-
		الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاؤه/ محامون	-	-

▪ لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2023:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية و حضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	47,850	43,749.6	5,000	-	96,599.6
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	9,450	24,999.6	5,000	-	39,449.6
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الاقبال فورجنرال انفستمنت	34,530	24,999.6	5,000	-	64,529.6
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس / الأردن	36,240	24,999.6	5,000	-	66,239.6
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	31,320	24,999.6	5,000	-	61,319.6
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS /جزر كايمن اعتبارا من 2023/12/28	38,730	24,999.6	5,000	-	68,729.6
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	10,800	24,999.6	5,000	-	40,799.6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	23,130	24,999.6	5,000	-	53,129.6
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة	42,720	24,999.6	5,000	-	72,719.6
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	20,490	24,999.6	5,000	-	50,489.6
السيد عمادالدين جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	15,360	24,999.6	5,000	-	45,359.6
المجموع		**310,620**	**293,745.6**	**55,000**	**-**	**659,365.6**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2023:

دينـــار أردنـــي

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت سنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل امانة سر	مزايا أخرى (بدل سكن، تعليم، هاتف) أخرى	إجمالي المزايا السنوية
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	377,689	132,400	-	-	510,089
السيد معتصم ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية (CIB)	192,000		-	-	192,000
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	249,052	55,388	-	-	304,440
السيد نادر محمد خليل سرحان	مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتبارا من 2023/3/1 امين سر مجلس الادارة	138,858	-	18,000	-	156,858
الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد	المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية	121,970	-	-	-	121,970
السيد خالد صبحي خميس عوض	المدير التنفيذي /إدارة الأنظمة الآلية اعتبارا من 2021/12/30	129,091	7,754	-	-	136,845
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي – فرع البحرين	206,079	-	9,033	40,649	255,762
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال	86,192	-	-	-	86,192
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي / إدارة قطاع العمليات المركزية	93,022	-	-	-	93,022
السيد هاني حسن محمود منسي	المدير التنفيذي / الإدارة المالية اعتبارا من 2023/3/1	86,382	9,175	-	-	95,557
السيد سيف خضر محمد عيسى	المدير الإقليمي / بنك الأردن فلسطين اعتبارا من 2023/1/8	103,905	10,780	-	-	114,685
السيد رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة	المدير التنفيذي / المشاريع الخاصة اعتبارا من 2023/7/9	49,850	-	-	-	49,850
الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني	المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات والمشاريع (تكليف)	33,764	4,598	-	-	38,362
السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد	مدير دائرة التدقيق الداخلي اعتبارا من 2023/6/21	49,616	9,377	-	-	58,993
السيد أنس غالب مصطفى تفاحة	المدير التنفيذي /إدارة قطاع الافراد (تكليف) اعتبارا من 2023/12/14	50,260	8,249	-	-	58,509
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف)	25,486	2,323	-	-	27,809
السيدة رغد نبيل طالب الالوسي	الرئيس التنفيذي لبنك الأردن العراق (تكليف) اعتبارا من 2023/7/20	42,284	-	-	-	42,284
السيد شادي حسين عبدالله الصفدي	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الخدمات المصرفية للافراد لغاية 2023/1/9	2,771	-	-	-	2,771
السيد رائد ربيع عبد الرزاق مصري	المدير الإقليمي /بنك الأردن – فلسطين (تكليف) لغاية 2023/1/12	5,603	-	-	-	5,603
السيد فادي فريد دخيل عماري	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2023/5/10	57,310	-	-	-	57,310
السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت	الرئيس التنفيذي – فرع العراق لغاية 2023/6/5	129,660	-	-	8,158	137,818
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / المشاريع الخاصة لغاية 2023/8/14	143,184	89,712	-	20,866	253,762
السيد نديم جودت سليمان الخيطان	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الأفراد لغاية 2023/12/11	92,960	18,565	-	-	111,525
المجموع		**2,466,988**	**348,321**	**27,033**	**69,673**	**2,912,015**

19. ملخص سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات

تهدف سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات إلى تنظيم عملية استقطاب أفضل المواهب, الكفاءات, الخبرات والكوادر البشرية المناسبة والمؤهلة خارجياً أو داخلياً, واتباع طريقة عمل وإجراءات واضحة لضمان استمرارية استقطاب الكفاءات بشكل واضح وفعال وضمان الشفافية بالتعيين, وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً عن الاعتبارات الشخصية وتعارض المصالح, مع الأخذ بعين الاعتبار الجدارات التقنية والسلوكية للمرشحين لتعبئة الشواغر القائمة وحسب حاجة العمل, والمهارات والثقافة المؤسسية التي يمتلكها المرشح لإتمام متطلبات العمل, مما يجعل البنك جهة عمل مفضلة (Employer of Choice) وتعزيز صورة وسمعة البنك كأفضل مؤسسة للعمل لديها (Employment Branding), وبما يضمن تغطية احتياجات البنك من الموارد البشرية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصير المدى ورؤية البنك في تقديم المنتجات والخدمات وتوفير الحلول المالية الشاملة.

20. ملخص سياسات إدارة الأداء والمكافآت السنوية

تستند فلسفة إدارة الأداء والزيادات والمكافآت السنوية في بنك الأردن على تحديد وقياس أداء الموظفين ومستوى المهارات لديهم, وتحديد نقاط القوة وتعزيزها, وتحديد نقاط الضعف ووضع الخطط التطويرية للارتقاء بمستوى إنتاجية الموظفين, ومن ثم ربط معايير وأسس المكافآت لنتائج ومخرجات عملية التقييم السنوية للأفراد بما يدعم رفع كفاءة العمليات وزيادة الإنتاجية لدى كل موظف وتحفيز الموظفين على جميع المستويات الوظيفية للإرتقاء بمستوى أداء البنك ككل. تتمحور أهم أهداف هذه العمليات ضمن النقاط التالية:

- التوافق ما بين الأهداف الفردية والتنظيمية: حيث تسعى العملية جاهدة لمواءمة الأهداف الفردية والتنظيمية لتتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للبنك.
- بناء ثقافة تتمحور حول رفع الأداء: تتمثل روح هذه العملية في التفريق بين مستويات الأداء بموضوعية لبناء ثقافة قائمة على إدارة الموارد البشرية بناءً على مستوى الأداء والإنتاجية.
- تعزيز الارتباط بين الأداء والمكافآت: يدعم هذا النظام أيضاً تمييزاً قوياً قائماً على مكافأة الأفراد بناءً على نتائج الأداء الفردي وربطها بشكل مباشر مع نتائج أداء البنك ككل.

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 1.4 مليون دينار, وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم المبادرات الملكية	531,000
دعم مستشفى النجاح الوطني الجامعي - فلسطين	165,000
دعم مكتب سمو الأمير هاشم بن الحسين	100,000
دعم مبادرة مساعدة العائلات المتضررة جراء الزلزال في سوريا	100,000
دعم صندوق المعونة الوطنية	100,000
دعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية	234,185
دعم التعليم	100,002
دعم الأنشطة البيئية	21,000
دعم الأنشطة الرياضية وذوي الاحتياجات الخاصة	15,807
دعم الأنشطة الطبية	28,055
دعم جهات أخرى	30,940
الإجمالي	1,425,988.5

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية, والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (40) حول البيانات المالية, وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

23. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في حماية البيئة:

حرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين للأنشطة البيئية, قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال زراعة 500 شجرة ضمن برنامج "القافلة الخضراء" في منطقة الجيزة , والذي يهدف إلى زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مورد دخل للأسر العفيفة. كما قام البنك بدعم مسابقة الرسم البيئي التي أطلقتها جمعية أصدقاء البيئة الأردنية والخاصة بطلاب المدارس الحكومية والخاصة ووكالة الغوث والمدارس العسكرية تحت عنوان" التصحر مسؤولية مجتمعية للمكافحة والمعالجة" والتي بدورها قامت بطباعة الرسومات الفائزة في المسابقة ضمن رزنامة عام 2024, بهدف تفعيل دور الطلاب في التعبير عن البيئة التي يعيشون فيها عن طريق الرسم.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

إيماناً من رؤية بنك الأردن وتوجهاته لدعم المؤسسات الوطنية والمساهمة في تطوير وتقدم المجتمع في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية, فقد واصل البنك تقديم دعمه للعديد من المبادرات التي تعنى بتنمية المجتمع المحلي وازدهاره من خلال تقديم الدعم للجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية, ولأهمية قطاع التعليم ودوره الرئيسي في تمكين المجتمعات المحلية, فقد قام البنك بتجديد الشراكة الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية من خلال دعم برنامج "المتحف المتنقل" الخاص بمتحف الأطفال الأردن بهدف غرس مفاهيم الثقافة المالية لدى أطفال المحافظات الاردنية من خلال معروضة بنك الأردن التعليمية التفاعلية.

كما حرص البنك على استمرارية تنفيذ المنحة الدراسية لطالب في المرحلة الجامعية بالتعاون مع جمعية مؤسسة إيليا نقل. بالإضافة الى التعاون مع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام من خلال تغطية التكاليف الدراسية لستة عشر طالباً لمدة عام دراسي واحد. أما فيما يخص دعم المرحلة الدراسية المدرسية فقد قام بنك الأردن بدعم برنامج " تبني المدارس" للسنة الثانية على التوالي والذي تنفذه مؤسسة إنجاز سنوياً., وفي فلسطين, فقد حرص بنك الأردن على مدار ثمانية أعوام على تجديد عضويته لدى مؤسسة التعاون دعماً للبرامج التي تنفذها المؤسسة على مدار العام, كما قام البنك بدعم "هيئة نادي كفر زيباد الثقافي " بهدف توفير مستلزمات خاصة بمكتبة الأطفال داخل النادي. كما قدّم البنك الرعاية الفضية لمهرجان ليالي بير زيت والذي أقامته جامعة بير زيت .

كما استمر البنك في تبني العديد من المبادرات والأنشطة ذات الأثر الاجتماعي الكبير,حيث قام البنك خلال عام 2023 بتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لغايات تنفيذ مشاريعها الوطنية الاستراتيجية والتي كان ابرزها " الديوان الملكي , مكتب سمو الأمير هاشم بن الحسين,وصندوق المعونة الوطنية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية", كما استمر البنك بتجديد الشراكة الاستراتيجية التي تجمعه مع تكية أم علي من خلال دعم العديد من برامج الإطعام التي تقدمها التكية لمستفيديها, إضافة الى تنفيذ العديد من أنشطة توزيع الطرود الغذائية خلال شهر رمضان المبارك بالتعاون مع التكية وتوزيع القسائم الشرائية لـ 500 عائلة من العائلات العفيفة. وفي ذات السياق, فقد قدم البنك في فلسطين دعمه لوزارة التنمية الاجتماعية- مديرية القدس بهدف توزيع 150 طرد غذائي و 200 كسوة عيد على العائلات العفيفة . أما فيما يخص دعم ذوي الاحتياجات الخاصة فقد قام بنك الأردن بالتعاون مع النادي الأردني للصم من خلال رعاية اقامة ورشة تدريبية بالتسويق الالكتروني لـ 15 مستفيد من خدمات النادي, كما تمت تغطية التكاليف الدراسية لطالبين ضمن مدرسة الكرك التابعة لجمعية العناية بمرضى الشلل الدماغي, اما في فلسطين فقد قام البنك بتغطية التكاليف اللازمة لشراء 10 كراسي كهربائية لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع محافظة رام الله والبيرة.

وبهدف تعزيز التعاون المشترك مع الجمعيات الخيرية لمساعدتها على تحقيق أهدافها وتقديم العون والمساعدة لمختلف شرائح المجتمع. قدّم بنك الأردن دعمه للعديد من الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني خلال عام 2023 , نذكر منها (جمعية الملاذ للرعاية التلطيفية, مؤسسة فلسطين الدولية,الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين,الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا, جمعية قرى الأطفال SOS الأردنية, جمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية و المنتدى الاقتصادي الاردني). أما في فلسطين فقد قام البنك بتقديم الدعم اللازم لمستشفى النجاح الوطني الجامعي بهدف شراء جهاز تشييع الدم لما له من أهمية لإجراء عمليات زراعة النخاع لأطفال مرضى السرطان.

24. معالجة شكاوى العملاء

يولي بنك الأردن أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, وينعكس ذلك واضحاً على الأعمال اليومية التي يمارسها البنك, بدءاً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيرها وصياغة العقود والنماذج وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية.

يعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوى العملاء تابعة لدائرة الامتثال, بوصفها دائرة رقابية, مؤشراً على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعدالة وشفافية, حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوى العملاء من الممكن أن تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامة ووسيلة للتطوير من خلال استقبال الشكاوى وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل, مع عدم إغفال دور شكاوى العملاء في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء ووحدة جودة الخدمة اليومي لغايات معالجة شكاوى العملاء.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:
- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن معتمدة من مجلس الإدارة.
- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومُعممة على كافة موظفي البنك.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال المباشر على الرقم 0096265692572 أو الرقم المجاني 080022335 متاح على مدار (24/7).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك .
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - الفاكس 0096265600918.
- تخصيص مسار ضمن نظام CX (نظام تجربة العملاء) لغايات إدخال شكاوى العملاء والتعامل معها بشكل آلي مما يزيد سرعة وكفاءة معالجة شكاوى العملاء.
- ضمن نظام CX يوجد خاصية (SLA) والتي تعمل على التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد لجنة الامتثال/ مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقارير دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2023 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (1/ 2017) بتاريخ 8/28/ 2017 وتعديلاتها.

إجمالي شكاوي العملاء الواردة خلال سنة 2023

طبيعة / نوع الشكوى البند	اسعار الفوائد / العوائد	الاستعلام الائتماني	الحسابات	الحوالات	الخدمات الالكترونية	الضمانات و الكفلاء	العقود و شروط التعامل	العمولات و الرسوم	بطاقات الدفع	بيئة العمل	تسويق الخدمات و المنتجات	حركات التزوير و الاحتيال	سلوك التعامل المهني	المجموع
العدد الكلي	70	4	20	7	21	2	73	21	31	46	5	1	172	473
عميل محق	9	2	3	2	6	0	10	1	11	10	2	0	34	90
عميل بحاجة الى تثقيف مالي(*)	%87	%50	%85	%71	%71	%100	%86	%95	%65	%78	%60	%100	%80	%81

* الشكاوى التي يتبين بعد تحليلها بأن العميل غير محق بالشكوى نتيجة أسباب قد تتعلق بعدم إدراكه لشروط وأحكام المنتج أو عدم قراءة الاشعارات الواردة إليه من البنك وانخفاض ثقافته المصرفية بشكل عام.

وبناءً على نتائج تحليل شكاوى العملاء, يعمل بنك الأردن على اتخاذ إجراءات من شأنها تثقيف العملاء, منها:
- الإعلان عن الشروط والأحكام للمنتجات والخدمات والحملات بشكل واضح.
- إعداد النماذج والعقود بطريقة واضحة وصياغتها بلغة سهلة ومفهومة.
- عمل نشرات توعية والإعلان عنها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إرسال رسائل SMS للعملاء لرفع مستوى الوعي لديهم.
- الإعلان عن الفوائد والعمولات على الموقع الإلكتروني للبنك.

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:
- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلـي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... إلخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

25. البيانات المالية السنوية 2023:

البيانات المالية السنوية 2023 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن والمقارنة مع السنة السابقة 2022, وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 47).

26. تقرير مدققي حسابات البنك:

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)- الأردن حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية, ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2023 (صفحة 49).

27. الإقرارات:

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) بتاريخ 2023/2/14.

- يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2024.
- يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2023 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
- يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصيا أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2023 غير تلك المفصح عنها في البند رقم 18/أ.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة الإقبال فور جنرال انفستمنت	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة AL YAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS/ جزر كايمن	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة	
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة	
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	

- يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة، والسيد المدير العام، والسيد مدير ادارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2023.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة	السيد المدير العام	السيد المدير التنفيذي / الإدارة المالية
شاكر توفيق شاكر فاخوري	**صالح رجب عليان حماد**	**هاني حسن محمود منسي**

الحوكمة المؤسسية

تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحوكمة المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح، وانطلاقاً من رؤية البنك الإستراتيجية، يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com بما يمكّن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه، حيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام للإدارة، وألا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية مدار البحث، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2023 (8) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدّد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	غير تنفيذي / غير مستقل	8	1,110,015
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي / غير مستقل	7	1,024,868
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	غير تنفيذي / غير مستقل	7	-
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس	غير تنفيذي / غير مستقل	7	77,254
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	غير تنفيذي / غير مستقل	8	2,277
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة AL-Yamama For General Investments/ جزر كايمن اعتباراً من 2023/12/28	غير تنفيذي / غير مستقل	8	20,655
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	غير تنفيذي / غير مستقل	8	-
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	7	1,112
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	8	-
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	8	2.686
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي / مستقل	8	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	مساعد المدير العام إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1 / أمين سر المجلس	-	8	لا ينطبق

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا ممثل شركة الإقبال فورجنرال انفستمنت	لا يوجد
السيد" شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات ممثل شركة اللؤلؤة التجارية للإعمار والاستثمار	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة AL-Yamama For General Investments / جزر كايمن اعتباراً من 2023/12/28	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك
ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ المديرالتنفيذي لدائرة الامتثال.

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحوكمة المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته, وهي لجنة التدقيق, لجنة الحوكمة المؤسسية, لجنة الترشيح والمكافآت, لجنة إدارة المخاطر, اللجنة التنفيذية, لجنة الامتثال, ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري رئيساً للجنة (مستقل)	9	▪ ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007 من الجامعة الهاشمية/ الأردن ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1998 من جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين	▪ المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة / الرياض / السعودية, منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه. ▪ المدير المالي لشركة زهران القابضة / الرياض / السعودية, 2016-2018. ▪ المراقب المالي لشركة زهران القابضة / الرياض / السعودية, 2012-2016. ▪ مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة / الرياض / السعودية, 2011-2012. ▪ المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة / الرياض / السعودية, 2009-2011. ▪ مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة / الرياض /السعودية, 2008-2009. ▪ مراقب مالي في البنك العربي /عمّان / الأردن, 2005-2008. ▪ مسؤول علاقات عامة في البنك العربي /عمّان / الأردن, 1998-2005.
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو (مستقل)	9	▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الاسكندرية/ جمهورية مصر العربية	▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. ▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة ▪ المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. ▪ المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. ▪ مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. ▪ مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني– المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. ▪ مساعد المدير الرئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. ▪ مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 إلى شباط 1983. ▪ مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمّان – المملكة الاردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. ▪ محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. ▪ شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو (مستقل)	9	▪ ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006 من جامعة Georgetown واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية ▪ بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002 من جامعة McGill مونتريال/ كندا	▪ الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ 2017/1 ولغاية تاريخه. ▪ الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ 2008/10 ولغاية تاريخه. ▪ الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ 2007/6 ولغاية تاريخه. ▪ حاصل على شهادة SaaStr Annual / سان فرانسيسكو / الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Elevating Finance, Operations / فيلادلفيا / الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة EO –Growth Forum / لندن / المملكة المتحدة. ▪ حاصل على شهادة (GLS Georgetown Leadership Seminar) / واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program / كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ حاصل على شهادة Bank Rotation / بنك الأردن.
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1 أمين سر المجلس (حضر جميع الاجتماعات بصفته أمين سر مجلس الإدارة)	9	-	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال 2023 (9) مرات.
وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2023 (4) مرات.

- لجنة الحوكمة المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحوكمة والإستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحوكمة المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور لغاية 2023/4/6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيس اللجنة / مستقل	1
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً / غير مستقل	1
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً / مستقل	1
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام/ إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	1

انسجاماً مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/32) تاريخ 2023/2/14 تم إعادة تشكيل لجنة الحوكمة المؤسسية باجتماع مجلس الإدارة رقم 646 تاريخ 2023/4/6 من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور اعتباراً من 2023/4/6
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس اللجنة / غير مستقل	2
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً / مستقل	2
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً / مستقل	2
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام/ إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2023 (3) مرات

- لجنة إدارة المخاطر

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل, بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور لغاية 2023/4/6
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس اللجنة / غير مستقل	1
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضواً / غير مستقل	1
السيد " محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً / مستقل	1
السيد صالح رجب عليان حماد / المدير العام	عضواً	1
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي مساعد المدير العام / المشاريع الخاصة لغاية 2023/8/14	عضواً	1
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1	عضواً / أمين سر مجلس الإدارة /مقرر اللجنة	1

انسجاماً مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/32) تاريخ 2023/2/14 تم إعادة تشكيل لجنة إدارة المخاطر باجتماع مجلس الإدارة رقم 646 تاريخ 2023/4/6 من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور اعتباراً من 2023/4/6
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيس اللجنة / مستقل	4
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً / غير مستقل	4
السيد " محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً / مستقل	4
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1	أمين سر مجلس الإدارة	4

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2023 (5)

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة كما يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة (غير مستقل)	44
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا	عضواً (غير مستقل)	44
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً (غير مستقل)	36
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً (غير مستقل)	45
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً (غير مستقل)	44
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	عضواً (مستقل)	45
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		45

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2023 (45) مرة.

- لجنة الترشيح والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيح والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيح والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	رئيساً للجنة (مستقل)	8
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مسقل)	8
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	8
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023\3\1	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	8

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2023 (8) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تم انتخاب لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	رئيساً للجنة (غير مستقل)	2
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	2
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	2
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً (مستقل)	1
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023\3\1	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2023 (مرتان)

-لجنة الامتثال:

تم تشكيل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد " محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	رئيس اللجنة (مستقل)	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل)	3
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023\3\1	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	3

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2023 (3) مرات.

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه, ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحوكمة المؤسسية للبنك, وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الرقم	الاسم	المنصب
1	**السيد صالح رجب عليان حماد**	المدير العام
2	**السيد معتصم ماهر محمود الدويك**	مساعد المديرالعام - إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB
3	**السيد أسامة سميح أمين سكري**	المستشار القانوني للبنك
4	**السيد نادر محمد خليل سرحان**	مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر اعتباراً من 2023/3/1
5	**الفاضلة رانيه فيصل علي سعيد**	المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية
6	**السيد خالد صبحي خميس عوض**	المدير التنفيذي / دائرة الأنظمة الآلية اعتباراً من 2021/12/30
7	**السيد سلام سلامه يوسف قموه**	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين
8	**الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي**	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال
9	**السيد يوسف موسى يوسف ابو حميد**	المدير التنفيذي / إدارة قطاع العمليات المركزية
10	**السيد هاني حسن محمود منسي**	المدير التنفيذي / الإدارة المالية اعتباراً من 2023/3/1
11	**السيد سيف خضر محمد عيسى**	المدير الإقليمي / بنك الأردن فلسطين اعتباراً من 2023/1/8
12	**السيد رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة**	المدير التنفيذي / المشاريع الخاصة اعتباراً من 2023/7/9
13	**الفاضلة باسمة بهجت بشير الحرتاني**	المدير التنفيذي / إدارة الإستراتيجيات والمشاريع (تكليف)
14	**السيد يوسف موسى رضوان ابو زيد**	مدير دائرة التدقيق الداخلي اعتباراً من 2023/6/21
15	**السيد أنس غالب مصطفى تفاحة**	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الأفراد (تكليف) اعتباراً من 2023/12/14
16	**السيد أيمن احمد عبد الكريم العقيلي**	مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف)
17	**الفاضلة رغد نبيل طالب الالوسي**	الرئيس التنفيذي - فرع العراق (تكليف) اعتباراً من 2023/7/20
18	**السيد شادي حسين عبدالله الصفدي**	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد لغاية 2023/1/9
19	**السيد رائد ربيح عبد الرزاق مصري**	المدير الإقليمي / بنك الأردن – فلسطين (تكليف) لغاية 2023/1/12
20	**السيد فادي فريد دخيل عماري**	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2023/5/10
21	**السيد جودت بن محمود بن سعيد جودت**	الرئيس التنفيذي - فرع العراق لغاية 2023/6/5
22	**الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي**	مساعد المدير العام / المشاريع الخاصة لغاية 2023/8/14
23	**السيد نديم جودت سليمان الخيطان**	المدير التنفيذي / إدارة قطاع الأفراد لغاية 2023/12/11

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته, وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص, والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الإستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1- التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة و تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التاليـة:

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة, بناءً على توصية لجنة التدقيق على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, تشمل كافة أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية, وذلك حسب درجة المخاطر تلك الأنشطة, على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها, ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, على أن يتضمن ذلك توفر كوارد مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق و نسخة منها إلى المدير العام.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة, وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- يتم تقييم أداء مدير دائرة التدقيق من قبل لجنة التدقيق ويتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي. وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2- التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3- إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان, تشغيل, سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمان SME , دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر مَحافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Revalues System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة, ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليــة:
   - مراجعة إطار ادارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
   - إعداد سياسة / سياسات مخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر, والتأكد من أن كافة الموظفين كلٌ حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري, وعلى أن تعتمد سياسة / سياسات المخاطر من المجلس.
   - دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
   - تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.
   - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر وتعرضات البنك للمخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
   - يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
   - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
   - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
   - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
   - تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
   - تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
   - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
   - إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
   - إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك, ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها, وبحيث تكون شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال, وعلى أن تعتمد من المجلس.
   - إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس, على أن يتم فحصها بشكل دوري.
   - التأكد وقبل الشروع بتقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع إستراتيجية البنك, وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
   - تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
3. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
4. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

4- الامتثـــال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين, بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (51 / 2010) تاريخ 2010/11/23.

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي(Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والتاكد من أن كافة الموظفين كلٌ على حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.
- إعداد منهجية فعّالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
- إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها, ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.
- إعداد خطة سنوية للامتثال واعتمادها من لجنة الامتثال.
- مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

5- التقارير المالية :

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع, وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحوكمة المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع, والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة

هذه المخاطر, خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه, فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2010/10/31, تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة



دليل الحوكمة المؤسسية للبنك

دليل الحوكمة المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً: المقدمـــــــــة	262
التعريفـــــــــات	262
الرؤية والرسالة	264
قيمنا الجوهرية	264
منهجية البنك تجاه الحوكمة المؤسسية	264
نطاق الحوكمة المؤسسية	265
ثانياً: المحور الأول مجلس الإدارة ولجانه	266
مبادئ وأحكام عامة	266
شروط عضوية مجلس الإدارة	266
تشكيلة مجلس الإدارة	267
رئيس مجلس الإدارة	267
مسؤوليات مجلس الإدارة	268
مجموعة بنك الأردن	270
لجان مجلس الإدارة	270
لجنة التدقيق	271
لجنة الترشيحات والمكافآت	273
لجنة إدارة المخاطر	274
لجنة الحوكمية والاستراتيجيات المؤسسية	275
اللجنة التنفيذية	276
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	276
لجنة الامتثال	276
اجتماعات مجلس الإدارة	277
أمانة سر مجلس الإدارة	277
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	278
ثالثاً: المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	279
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	279
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	279
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	280
رابعاً: المحور الثالث التخطيط ورسم السياسات	280
خامساً: المحور الرابع البيئة الرقابية	281
التدقيق الداخلي	281
التدقيق الخارجي	282
إدارة المخاطر	282
الامتثال	283
التقارير المالية	283
السلوك المهني	284
سادساً: المحور الخامس معاملة المساهمين	284
سابعاً: المحور السادس الشفافية والافصاح	285
ثامناً: المحور السابع مراجعة وتطوير الدليل	286

أولاً: المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤيا وشعارنا (تفوق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبني الحوكمة السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك من مساهمين, ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات واكثرها تميزا معهم.

إن بنك الأردن, قد اخذ على نفسه التزاما, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحوكمة المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظّم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

واذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحوكمة المؤسسية	النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك, والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها, وإدارة عمليات البنك بشكل آمن, وحماية مصالح المودعين, والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه أصحاب والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين, والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في هذا الدليل في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
الموقع الاستشاري	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة, أو بموجب عقد سنوي.
المجلس	مجلس إدارة البنك.
أصحاب المصالح	أي ذو مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.

عضو مستقل	عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط التالية: استنادا للمادة) 5 هـ) - أن يكون شخصاً طبيعياً. - ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه. - ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه. - ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً. - ألا يكون حاصلاً هو أو زوجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المدقق الخارجي	يشمل مكتب التدقيق: الشركاء في مكتب التدقيق وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.
الشريك المسؤول عن التدقيق	هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
فريق التدقيق	أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت إشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لايقل عن (10%) من رأسمال شخص إعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1. الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً في الأردن وحيثما نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمتهم وبناء علاقة متميزة معهم.

2.2. الرسالة
نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء بحيث نبقى على الدوام البنك المفضّل لديهم، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدم المجتمع.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الإبتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في إبتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية إحتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحوكمة المؤسسية
إن البنك يعي ويقر بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية) علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.]

4.1. مفهوم الحوكمة
تعرّف الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحوكمة أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحوكمة المؤسسية على المبادئ الاساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين, المودعين, المتعاملين وموظفي البنك بالإضافة إلى السلطات الرقابية وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إئتمانية تجاه المساهمين إذ أنّ مجلس الإدارة وصي على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لإلتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ أن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحوكمة المؤسسية
الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة حوكمة متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فان نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:
أ- قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب- قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج- قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د- قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ه- تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/2/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني
و- قانون التجارة الأردني.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
وهذا سيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحوكمة المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه):

1- مبادئ وأحكام عامة:
- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحوكمة المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيّد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة او المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادر بمقتضاها بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس, وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة دون التاثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- في حال أن أحد أعضاء مجلس الإدارة كان ممثلاً للحكومة أو لمؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة و تعذّر حضور العضو لأسباب خارجه عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضو أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها شريطة إعلام البنك بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس ليتسنى الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني المسبقة.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلـي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حوكمة البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو مرشح في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.
  - أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
  - اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
  - الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أي من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
  - الاجتماع مع مدقق حسابات البنك وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق على البنك.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:
على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا إن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات:
- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- ألا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور أو بأية جريمة أخرى مخلة بالأدب والأخلاق العامة أو أن يكون فاقد للأهلية المدنية أو بالإفلاس ما لم يرد له اعتباره.
- ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات البنك.
- لا يجوز أن يكون مستشارا لأي بنك آخر داخل المملكة.
- ألا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- ألا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- ألا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

- الحصول على عدم الممانعة المسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.
- البنك ملتزم بإعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية تؤثر على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

3- تشكيلــة مجلـس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.

3.5- يتم مراعاة تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك أو المجموعة البنكية وطبيعة نشاطها واستراتيجيتها.

3.6- يتم مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

3.7- يجب ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.
للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مسؤوليات تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مسؤوليات إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك, على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين .

4- رئيـس مجلـس الإدارة:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- ألا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الثالثة.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة في رئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مقرة من مجلس الإدارة وألا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر, وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program), بحيث يراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
  - البنية التنظيمية للبنك, والحوكمة المؤسسية, وميثاق, قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمده.
  - الأوضاع المالية للبنك
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
  - توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثله.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن ان تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس و كذلك على ملائمة الممثل عن الشخص الاعتباري.
- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك .
- خلق ثقافة -خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء, كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامها جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمده كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

- التأكد من تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية, ومواعيد الاجتماعات, ومهام اللجان, وقيمة المكافآت, وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة .
- يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة بالاضافة الى الشروط الواجب توافرها فمن يشغل عضوية المجلس الشروط التالية ما يلي:

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها, والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملائمته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك, وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة, وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.4- تحديد القيم المؤسسية للبنك, ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.5- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي, وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.6- تعيين كل من المدير العام مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناء على توصية اللجنة المختصة وللبنك المركزي حق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة او إنهاء الخدمات.

5.7- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وألا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

5.8- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنويا والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الاقل سنويا وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الانظمة.

5.9- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.10- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها, بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة, وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها, وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5.11- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

5.12- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة, بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً للممارساتهم في مجال الحوكمة.

5.13- على المجلس أن يضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) و على أن تتضمن إفصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:
  - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
  - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
  - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
  - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.

5.14- على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى, بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين, وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
  - ألا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك.
  - أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده, والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.15- اعتماد هيكل تنظيمي العام علماً بأن اعتماد الهيكل الذي يبين التسلسل الإداري مدرجة ضمن مهام الادارة التنفيذية ضمن المادة 9 د.

5.16- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلـي:
  - اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
  - الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين إستراتيجيات وسياسات الحوكمة المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي او الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.17- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5-18- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك بناءً على توصية لجنة التدقيق.

5-19- التحقق أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وإنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام.

5-20- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5-21- التأكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5-22- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها و بتنسيب من لجنة المخاطر.

5-23- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفين دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5-24- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5-25- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك و بتنسيب من لجنة المخاطر.

5-26- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5-27- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والتأكد من مراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5-28- اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية, واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.

5-29- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي كلما دعت الحاجة, على ان تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

5-30- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها من وقت, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

5-31- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5-32- المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يؤخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها, على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- ألا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء, أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية, بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

5-33- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.

5-34- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء أهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5-35- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله, ومراعاة أصحاب المصالح, وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه, وأن الرقابة الفعّالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.

5-36- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5-37- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو والشهادات العلمية, شهادات الخبرة, شهادة عدم محكومية, وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)

5-38- على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البنك في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه ومسؤولياته بأعلى مستويات المهنية.

5-39- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضي واجتماعات الهيئة العامة.

- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك او استخدامها لمصلحته الخاصة او لمصلحة غيره.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها, وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة, وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع, وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة. هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات ... الخ.

5-40- على المجلس ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال لجانه وأعضائه, وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية لاستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.
- التواصل ما بين المجلس والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات المجلس مع الإدارة التنفيذية العليا.
- حضور العضو لاجتماعات المجلس ولجانه ومشاركاته فيها بفاعلية, وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين, ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.

5-41- ضمان أن تتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية:

- أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- ألا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيمة وإستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات او خيارات الاسهم أو أي مزايا اخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- ألا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر, التدقيق, الامتثال, وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

6- مجموعة بنك الأردن:

يتولى مجلس إدارة بنك الاردن مسؤولية اعتماد الإستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلائم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحوكمة المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الاردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر.... إلخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس وعلى رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة و يتم اعتماد ميثاق لكل لجنة وعلى أن يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- نصاب اجتماع اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.
- تسمية أمين سر لكل لجنة و تحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق /الحوكمة و الإستراتيجيات المؤسسية/المخاطر / الترشيح والمكافآت/لجنة الامتثال) كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس, كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص لأي سلطة أخرى, ويحظر كذلك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك:

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وألا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم رئيس المجلس ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك، وألا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

ويقر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نطاق وشمولية وكفاية ونتائج نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة نطاق وشمولية وكفاية و نتائج وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بمتابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها.
7.1.2.10- اعتماد خطة التدقيق المعدة من دائرة التدقيق الداخلي على أن تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى و الأنشطة المسندة لجهات خارجية و ذلك بناء على على درجة مخاطر تلك الأنشطة.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولا بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، أتعاب، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته، أخذاً بالاعتبار أي اعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.
7.1.2.21- التأكد من قيام دائرة التدقيق بمراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية سنوياً.
7.1.2.22- التأكد من قيام دائرة التدقيق بمراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمده من المجلس.
7.1.2.23- التأكد من قيام دائرة التدقيق بمراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.24- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.
7.1.2.25- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.

7.1.2.26- تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
7.1.2.27- الإشراف المباشر على دائرة التدقيق بما يخص إقرار الزيادات والمكافآت وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.28- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف عن الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.29- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.30- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بإجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، ودراسة توصيات دائرة التدقيق في هذا المجال وتوصياتها, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فوراً في حال التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
7.1.2.31- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
7.1.2.32- التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
7.1.2.33- اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي المعد من قبل دائرة التدقيق الداخلي على أن يتضمن الميثاق مهام و صلاحيات ومنهجية عمل دائرة التدقيق الداخلي والتوصية بإعتماده من مجلس الإدارة.
7.1.2.34- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
7.1.2.35- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بالاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص و بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
7.1.2.36- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق –وفق النهج المعتمد على المخاطر– بما فيها المسندة لجهات خارجية .
7.1.2.37- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
7.1.2.38- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بدايةً واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ما يلي كحد أدنى:

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي عضواً في المجلس أو مجلس إدارة/هيئة مديري أي من الشركات التابعة للبنك
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/ الهيئة/ الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.

7.1.2.39- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو إلادارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لا يجوز دمج أعمال اي لجنة اخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الادارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.2- إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق.

7.2.2.3- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر, و إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك

7.2.2.4- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك, بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن يكون شخصاً طبيعياً.
- ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية
- ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك, أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي, أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك, أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر, وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
- ألا يكون حاصلاً هو أو زوجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي, وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة, وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.

7.2.2.5- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.6- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة.

7.2.2.7- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال لجانه و أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى: -

- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسه (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس اداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة و لجانه و مشاركته فيها بفاعلية
- مقارنة أداء العضو بأداء الاعضاء الاخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية منها الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر و اخر تطورات العمل المصرفي.

7.2.2.8- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام سنوياً واعتماده من المجلس يتضمن وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كحد ادنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنةً بحجم المخاطر, ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل, بحيث يتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

7.2.2.9- تقوم اللجنة في إعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.

7.2.2.10- التوصيه بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.11- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للادارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.12- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.13- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.14- وضع سياسة تقييم أداء و منح مكافئات مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب و مكافآت و امتيازات المدير العام و باقي أعضاء الإدارة التنفيذية ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية وأن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

7.2.2.15- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.16- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.18- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.19- إقرار اسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.20- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.21- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.22- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات.... إلخ

7.2.2.23- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

7.2.2.24- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول أو استقالة أو إنهاء خدمات اي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.25- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.2.2.26- يتم مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.27- التحقق من أن أي مساهم رئيسي في البنك لا يرتبط بأي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع المدير العام ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين بداية و استمرار.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة :

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل, بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغره بالاشتراك مع أعضاء الادارة التنفيذية وترفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر التشغيل, مخاطر السيولة, مخاطر التركزات الائتمانية, مخاطر أسعار الفائدة.... إلخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر, مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.

7.3.2.3- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.4- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICCAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمده والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.6- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي و التنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- ضمان وجود إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.

7.3.2.8- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والإستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2.9- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.10- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها الى مجلس الإدارة.
7.3.2.11- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي)
7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.
7.3.2.14- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.
7.3.2.15- تقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافاته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
7.3.2.16- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة في إداريي وموظفي دوائر المخاطر واية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.3.2.17- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة, ورفع تقارير بذلك الى المجلس ومتابعة معالجتها.
7.3.2.18- التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة المخاطر وتقييم مدى الالتزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
7.3.2.19- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها, وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة
7.3.2.20- التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة واكتمالية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر والخسائر التي تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
7.3.2.21- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.

7.3.2.22- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر واخضاعهم لبرامج تدريبية منخصصة.
7.3.2.23- تجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.3.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحوكمة والإستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاءها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس

7.4.2. مهام اللجنة :

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:
- الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك واعتماده من المجلس.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بمراجعة و تقييم مدى الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً من خلال الاطلاع على التقرير الذي تعده دائرة التدقيق الداخلي بهذا الخصوص.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة بإستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الإستراتيجيات بفاعلية.
- إقرار الإستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لاعمال البنك.
- التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي –أو أي جهة أخرى ذات علاقة فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.
- إبلاغ البنك المركزي فوراً عن أي تجاوزات لاحكام ومتطلبات هذه التعليمات.
- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة 2023/2 وخلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على تعليمات حوكمة البنوك.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً, على ألا يكون أي من أعضائها في لجنة التدقيق للنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية.
- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.
- أن يقوم أعضاء اللجنة بحضور اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيلة اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة في الإستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة والتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى وللجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية واهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الإستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أيه انحرافات.

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيلة اللجنة:

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل و تجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها, وبما يكفل إنشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء واجباتها بفعالية, وبحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
7.7.2.2- مراجعه سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها)سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA/ / سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير /سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح)
7.7.2.3- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.4- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.5- اعتماد الخطة السنوية و التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال و التي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال و المخالفات و جوانب القصور و الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

7.7.2.6- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.7- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار الى رفعها إلى مجلس الادارة لاعتمادها.
7.7.2.8- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.9- تقييم أداء مدير إدارة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من قبل المجلس, وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
7.7.2.10- إقرار الزيادات او المكافآت المتعلقة في إداريي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب وبما يتماشى مع سياسة تقييم الإدارة ومنح المكافآت المعتمدة من قبل لجنة الترشيحات.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
7.7.2.13- الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك, والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
7.7.2.14- الإشراف والرقابة على أعمال إدارة الامتثال, وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
7.7.2.15- التحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- يجوز لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس/ رئيس اللجنة وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة, كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب ألا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وألا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الادارة:

- تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما أنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.
- وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فإن على المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته و تحديد مكافاته و على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.
-
- وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:
- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وان تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة او الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة الى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقره من المجلس.

- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.
- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إجراء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة.
- التعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الادارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها واللجان المنبثقة عنه وفق النماذج المرفقة (1/4, 2/4, 3/4, 4/4) و عند حدوث أي تعديل بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء لجنة الحوكمة تؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة 2023/2 وخلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على تعليمات حوكمة البنوك.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على المجلس اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية, واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.

- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره, وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها, وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة, وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع, وأن يُدوّن هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.
- تعريف الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك, ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصارها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.
- على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي او في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له او لزوجته او لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل او تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.
- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات, تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها واطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- على المجلس اعتماد ميثاق للسلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية, بحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك
- يتم إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل دائرة التدقيق للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة, و يتم رفع التقارير و التوصيات حول ذلك إلى لجنة التدقيق, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

ثالثاً : المحور الثاني (الادارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك. وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1. يتولى مجلس الإدارة الموافقة على تعيين /نقل /ترقية /تكليف /أو قبل استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة العليا علماً بأن شروط الترشيح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا بناءً على توصية لجنة الترشيح والمكافآت وهي كما يلي :

1.1. شروط ملاءمة العضوية

- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة اي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها (أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب ألا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً وألا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

1.2. المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك (شهادة عدم المحكومية صورة عن بطاقة الأحوال المدنية أو جواز السفر لغير الأردنيين) وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.
- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين (وعند الترقية/ النقل/ التكليف المؤقت لأي عضو في الإدارة التنفيذية العليا) مرفقا به عدم ممانعة المجلس و توصية لجنة الترشيحات و الهيكل التنظيمي العام المعتمد ويحق للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لأي بنك وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك وأي عضو/مرشح من الهيئة لإجراء مقابلة معه.
- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على استقالة أو إنهاء خدمات أي من المدير العام/ المدير الإقليمي /مدير التدقيق الداخلي /مدير إدارة المخاطر / مدير الامتثال و يحق للبنك المركزي استدعاء أي إدري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
- على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء إدارته التنفيذية العليا و اعضاء الادارات التنفيذية العليا لشركاته التابعه و بحسب النماذج المعتمدة عند حدوث اي تعديل .

2. تعيين المدير العام للبنك وفقا لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب ألا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.
- على المدير العام العمل على ما يلـي: -
- تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
- تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
- تطوير التوجه الإستراتيجي للبنك.
- تنفيذ إستراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
- اعتماد وصف مفصل للمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب أن يتم الاعتماد من خلال اللجنة المختصة) وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.
- تقييم أداء المدير العام سنوياً من قبل مجلس الإدارة وفقاً لنظام معد من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3. مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

3.1. تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الإستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس, والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس, والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

3.2. التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك وتتماشى مع التشريعات النافذة والإستراتيجيات/ والسياسات المعتمدة من المجلس والتشريعات النافذة, على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب أن يتم اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

3.3. إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وإقرارها من المجلس بعد عرضها على لجنة التدقيق.

3.4. إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس, وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي, باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناء على توصية (اللجنة المختصة / الهيئة) وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح, وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:

- المجلس ولجانه.
- الإدارة التنفيذية ولجانها.
- إدارات منفصلة للمخاطر, والامتثال, والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمسؤولياتها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية, وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجان المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفين مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office)
- الشركات التابعة والفروع الخارجية.

3.5. إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6. وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7. تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8. تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9. وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10. تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة, وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11. تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12. صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك, بحيث يتضمن الحد الادنى:

- عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
- قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
- الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13. تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14. إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15. أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

3.16. عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها, حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها, ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب إتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر, ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.

رابعاً : المحـور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الإستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيمـا يلـي أهـم عناصـر التخطيـط الواجب مراعاتها:

1.1. التأكد من وجود آلية للتخطيط, ومن توفر خطط عمل مناسبة, ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.

1.2. قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.3. تحديد نقاط القوة, الضعف, الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.

1.4. التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
1.5. التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل, ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال, وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
1.6. الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياســات:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك, الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة, والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

خامساً : المحـور الرابع (البيئـة الرقابيـة):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلـي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبـادئ الأساسيـة للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
1. تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2. يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3. توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4. توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5. استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.
6. يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
   - مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
   - إطار العمل التي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
   - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة او مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع او الكشف عن بيان غير صحيح وذا اثر جوهري).
7. يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1. التدقيـق الداخلـي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعاله يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة و تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التاليـة:

1.1. وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة, بناءً على توصية لجنة التدقيق على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, تشمل كافة أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية, وذلك حسب درجة المخاطر تلك الأنشطة, على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
1.3. التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها, ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
1.4. رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, على ان يتضمن ذلك توفر كوارد مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على انشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.5. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى رئيس لجنة التدقيق و نسخة منها الى المدير العام
1.6. مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية
1.7. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمده من المجلس.
1.8. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.9. تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

1.10. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.11. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوي عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
1.12. الاحتفاظ بتقارير واوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.13. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.14. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
1.15. إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة, وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
1.16. يتم تقييم أداء مدير دائرة التدقيق من قبل لجنة التدقيق و يتم تقييم أداء موظفين دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي. وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2. التدقيــق الخارجــي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعى مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:

- على البنك إعداد سياسة للتدقيق الخارجي واعتمادها من المجلس على أن تعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
  - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
  - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
  - التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
  - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
  - مهام مكتب وفريق التدقيق.
  - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
  - الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
- معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عين من اجلها.
- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الإتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة او المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاثة سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.
- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3. إدارة المخاطــر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وأن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد أي الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة, ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

3.2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليــة:
- مراجعة إطار ادارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- إعداد سياسة/ سياسات مخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر, والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري, وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات المخاطر من المجلس.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر وتعرضات البنك للمخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

3.6. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.

3.7. إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك, ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها, وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال, وعلى أن تعتمد من المجلس.

3.8. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس, على أن يتم فحصها بشكل دوري.

3.9. التأكد وقبل الشروع بتقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع إستراتيجية البنك, وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

3.10. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

4. الامتثـــال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافآتها بشكل كاف هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال و مهام دائرة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص بحيث تشمل بحد أدنى ما يلي :

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1. إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والتأكد من أن كافة الموظفين كل على حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

4.2. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة واي إرشادات وأدلة ذات علاقة وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.3. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها, ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.

4.4. إعداد خطة سنوية للامتثال واعتمادها من لجنة الامتثال.

4.5. مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

5. التقاريـر الماليـة:

تتولـى الإدارة التنفيذيـة للبنـك القيـام بمـا يلـي:

5.1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية .

5.3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلـوك المهنـي:

6.1. على كل موظف في البنك استنادا لميثاق السوك المهني تجنب أي حالات قد ينشاء عنها تعارض مصالح.

6.2. يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلـــي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بإعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً او يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على اعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله, وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلـــي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للافصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

سادساً : المحـور الخامس (العلاقة مع المساهميـن):

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فاعلية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحوكمة المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب مالم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والإشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1. يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.
2. تزويد المساهمين بما يلـــي:
   - نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
   - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
   - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
3. يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
4. حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.
5. التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
6. انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
7. انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
8. توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9. أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10. توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة, يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج, بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمين بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

سابعاً : المحـور السادس (الشفافيـة والإفصـاح):

تنطوي الحوكمة المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية, والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحوكمة المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك مُعنى بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقه التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وادارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغايــة مـن الإفصــاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الإستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطــاق الإفصـــاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1. يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ, علاوة على ذلك, أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين, المودعين, البنوك الأخرى, والجمهور بشكل عام, مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3. أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4. يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي, أصحاب المصالح, المساهمين, اجتماعات الهيئة العامة, البنوك الأخرى, والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
   - توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأداؤه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
   - التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
   - تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
   - الاجتماعات الدورية للهيئة العامة
   - تقديم ملخص دوري للمساهمين, والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية, وبشكل خاص رئيس مجلس الادارة او المدير العام او المدير المالي (CFO).
   - توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية, أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية, وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.
5. تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات
6. مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى (Management Discussion and Analysis) "MD&A" بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7. يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
   - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ماجاء بالدليل.
   - معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته, مقدار حصته في رأسمال البنك, فيما إذا كان مستقلاً أم لا, عضويته في لجان المجلس و تاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى و المكافآت و الرواتب التي حصل عليها من البنك و القروض الممنوحة من البنك مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية او عينيه وسوء كانت له شخصياً او لأي من ذو العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس, وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.

8. أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان اي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9. ملخص للهيكل التنظيمي للبنك.
10. شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11. على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
12. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية, إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
14. على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات عند حدوث أي تعديل.
15. على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات عند حدوث أي تعديل.

ثامناً : المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التاليــة:
- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديده من السلطات الرقابية...إلخ).
- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين, العملاء, أعضاء مجلس الإدارة, الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

شبكة فروع
بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5609200 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني
ش. الشـريف عبدالحميد شـرف/ رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 35
هاتف: 4624340 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79
هاتف: 4617005 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 68
هاتف: 4616212 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر/ ش. اليرموك/ رقم البناية: 71
هاتف: 4910331 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2
هاتف: 4653915 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239
هاتف: 4614748 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52
هاتف: 4680026 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182
هاتف: 4655808 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98
هاتف: 5696810 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200
هاتف: 5514864 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163
هاتف: 4646981 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. الشهيد/ مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ رقم البناية 46
هاتف: 5061758 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبداللّـه الأول/ رقم البناية: 394
هاتف: 4891980 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. الحارث بن عوف/ رقم البناية: 335
هاتف: 4765237 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77
هاتف: 4166385 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 48
هاتف: 5812780 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101
هاتف: 5852969 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين
هاتف: 5356895 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الحجاز/ رقم البناية: 70
هاتف: 4720833 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هدية – حي البسالة
هاتف: 5235573 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري/ رقم البناية: 32
هاتف: 4649026 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. سليمان المشاقبة/ رقم البناية: 15
هاتف: 5856045 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات
هاتف: 4387574 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد بن محمد/ رقم البناية: 88
هاتف: 5712825 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22
هاتف: 5866714 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي) / رقم البناية: 16
هاتف: 4735717 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 164
هاتف: 5542609 فاكس: 5542389 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65
هاتف: 5534706 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ رقم البناية: 292
هاتف: 5347937 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ داخل حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355971 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5829970 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبداللّـه بن رواحة / رقم البناية: 14
هاتف: 5520746 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي/ رقم البناية: 15
هاتف: 5929871 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني/ رقم البناية: 6
هاتف: 5829216 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية
هاتف: 4203289 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش/ (ش. يحيى بن الأكثم) رقم البناية: 10
هاتف: 5159271 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930485 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100
هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 324
هاتف: 5510948 فاكس: 5511416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 251
هاتف: 5513129 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب/ رقم البناية: 21
هاتف: 4025704 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول/ ش. سليمان النابلسي
هاتف: 4011425 فاكس: 4011424 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ ش. سعد بن أبي وقاص/ رقم البناية: 37
هاتف: 5543950 فاكس: 5560258 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ ش. الحرية
هاتف: 5609220 فاكس: 4202104 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ ش. الأمير حمزة بن الحسين/ رقم البناية 9
هاتف: 4791112 فاكس: 5737128 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ ش. الصخرة المشرفة/ رقم البناية 168
هاتف: 4380683 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5600910 فاكس: 5412471 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ ش. ياجوز رقم البناية 57
هاتف: 5600907 فاكس: 5349825 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الأمير راشد / ش. الأميرة ثروت
هاتف: 5600925 فاكس 5825726 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الرشيد/ ش. عاكف الفايز
هاتف: 5600917 فاكس 5162557 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دابوق/ عمّان/ حي الرحمانية/ ش. الإكرام
هاتف: 5600928 فاكس 5411587 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دابوق/ ش. الحجاز/ عمّان/ حي دابوق
هاتف: 5600902 فاكس 5411585 ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك
هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين (ش. السعادة)/ رقم البناية: 92
هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 2
هاتف: 05/3932481 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 142
هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 160
هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451310 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة - المطار / مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 5600915 فاكس: 5600920 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ الشارع الصحراوي
هاتف: 4460180 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3245080 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. الملك عبدالله الثاني/ رقم البناية: 220
هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سوق باب المدينة مول/ الزرقاء/ ش. الجيش
هاتف: 05/3850674 فاكس: 05/3850675 ص.ب 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/ رقم البناية: 30
هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبداللّـه بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. فضل الدلقموني
هاتف: 02/7408039 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/5621619 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/ إربد/ مدينة الحسن الصناعية / ش. فيصل الثاني / رقم البناية: 5
هاتف: 02/7395396 فاكس: 02/7395445 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ الطريق الدولي – خط الشام – مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7382535 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420842 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6454350 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبداللّـه/ رقم البناية: 34
هاتف: 02/6352034 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 18
هاتف: 02/6230390 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587588 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة (ش. البنوك)
هاتف: 03/2354107 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ طريق معان الشوبك/ ش. معان الجديد
هاتف: 03/2131590 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2016542 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/5609200 فرعي: 59900 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/5609200 فرعي: 59900 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فرعي 59900 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الله/ ش. المعارف/ عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1328

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120 فاكس: 0097092381129 ص. ب. 1328

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 1328

مكتب بلدية جنين/ ش. السكة/ مبنى بلدية جنين
هاتف: 0097042505234 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 1328

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 1328

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 1328

فرع النصر/ غزة/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 1328

فرع الخليل/ ش. عين خير الدين - دوار ابن رشد
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 1328

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 1328

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. طوكيو/ عمارة أبراج هاوس
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1328

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092687881 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 1328

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749940 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 1328

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 1328

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

فرع ضاحية البريد/ القدس/ ضاحية البريد/ ش. الياسمين
هاتف: 0097022347482 فاكس: 0097022347484 ص. ب. 1328

فرع الطيرة/ رام الله/ ش. الطيرة
هاتف: 0097022956211 فاكس: 0097022956232 ص. ب. 1328

فرع الخضر/ بيت لحم/ بلدة الخضر/ ش. القدس الخليل بالقرب من بوابة الخضر التاريخية
هاتف: 009702727430 فاكس: 009702727427 ص. ب. 1328

فرع سلفيت/ ش. المدينة المنورة/ مبنى غالب عواد/ قرب جامعة القدس المفتوحة/ وسط البلد
هاتف: 0097092523807 فاكس: 0097092523811 ص. ب. 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مملكة البحرين/المنامة/ مرفأ البحرين المالي/ البرج الغربي/الطابق 42
هاتف: 0097316676767 ص.ب.60676 المنامة-البحرين

فرع بنك الأردن في العراق

الإدارة الإقليمية/ العراق/ بغداد/ ش. سلمان فائق/ بناية رقم 323/ 65
هاتف: 009647835418880 ص. ب: 3154 بغداد - العراق

فرع بغداد/ ش. سلمان فائق/ بناية رقم 323/ 65
هاتف: 009647835418818 ص. ب: 3154 بغداد - العراق

الهيكل الإداري / بنك الأردن - الإدارة العامة

